مبادئ الاقتصاد

دكتورة / نجلاء محمد إبراهيم بكر
أستاذ مساعد الاقتصاد
بأكاديمية طيبة

الفصل الأول

مدخل

لعلم الاقتصاد

الفصل الأول
تمهيد
مدخل لعلم الاقتصاد

يعتبر هذا الفصل مدخلا لمادة الاقتصاد الكلي حيث يذكر بأهمية علم الاقتصاد وتعريفاته المختلفة و أهم المواضيع التي يتطرق إليها هذا العلم مع إعطاء فكرة عن مناهج البحث المستخدمة في الدراسة.

و نبرز أهم النقاط على النحو التالي :-

١- أهمية علم الاقتصاد.

٢- أهم التعريفات لعلم الاقتصاد.

٣- المواضيع التي يهتم بدراستها علم الاقتصاد.

٤- أنواع العلوم و مناهج البحث.

٥- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخري.

[١] أسباب الاهتمام بعلم الاقتصاد:

لقد أصبح الإلمام بأساسيات علم الاقتصاد ضرورة هامة في وقتنا الحالي حتى و لولم يتم التخصص في هذا المجال، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة المشاكل المادية و كيفية زيادة الدخل القومي و رفع مستوي المعيشة و هو هدف أساسي و مطلب هام لجميع الناس فمعظم تصرفاتنا سواء علي المستوي الشخصي أو علي مستوي المجتمع أو علي المستوي العالمي ترجع إلي أساس اقتصادي. فعلي المستوي الفردي نجد أن أي قرار يتخذه الفرد هو قرار اقتصادي مثل قرار شراء سيارة أو تأثيث منزل أو حتى تأجيل شراء سلعة ما، كلها قرارات اقتصادية.

و علي مستوي الدولة يوجد اهتمام كبير بالاقتصاد، فتوجد في كل دولة وزارة أو هيئة معينة تهتم بالاقتصاد، مثل وزارة الصناعة و التجارة الخارجية الآن في مصر ووزارات الاقتصاد في كثير من دول العالم، كما أن كثير من سياسات أي الدولة و قراراتها أساسها اقتصادي مثل سياسات الضرائب و الإعانات و الأسعار و غيرها من القرارات. و علي المستوي العالمي توجد هيئات و منظمات تتناول تنظيم و تنسيق الأمور الاقتصادية بين الدول مثل اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. وغيرها من المنظمات الدولية. فالاقتصاد

أصبح هو الأساس لكافة التصرفات السياسية والاجتماعية علي كافة المستويات كما تشغل القضايا الاقتصادية حيزا هاما من حياتنا.

[٢] تعريفات علم الاقتصاد :

هنـاك تعريفـات كثيـرة و متعـددة لعلـم الاقتـصاد ولا يهـدف الكتـاب إلـي تحديـد تعريـف محـدد لعلـم الاقتـصاد لأنـه علـم اجتمـاعي يمس الناحية المادية للإنسان و المجتمع و لكن الهدف هو الوقوف علـي أساسـيات هـذا العلـم الهـام و أدوات التحليـل المـستخدمة فيـه و خاصة التحليل الكلي لان تحديـد تعريـف شـامل لـيس بـالأمر الـسهل اليسير. و نذكر هنا أهم التعريفات التي ذكرها علمـاء الاقتـصاد وهـي تمثـل بالنـسبة لكـل مـنهم رؤيـة معينـة لهـذا العلـم و تعكـس اتجـاههم الفكري و الفلسفي و الجانب الذي يتناولنه في تحليلهم.

واهم هذه التعريفات:

(١) تعريف آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)

هو العلم الذي يبحث عن الوسائل التي تمكن الفرد والمجتمـع من تجميع الثروة و تتمثل في العمل والإنتاج.

(٢) تعريف مارشال

يشير مارشال إلي هذا العلم بأنه العلم الذي يعني بدراسة سلوك الإنسان و تصرفاته المادية في سبيل سعيه للحصول علي الحاجات المادية و تحقيق الرفاهية.

(٣) تعريف روبنز

أما روبنز فيركز علي جانب آخر من الجوانب التي يهتم بدراستها علم الاقتصاد فيقول أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية إشباع الحاجات المتعددة باستخدام الموارد المحدودة، و هنا نجد أن روبنز قد ركز علي المشكلة الاقتصادية.

(٤) تعريف اوسكار لانج

يركز اوسكار لانج علي جانب آخر من جوانب علم الاقتصاد فيقول انه العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم الإنتاج والتوزيع و الوسائل المادية التي تستخدم لإشباع الحاجات.

و بصفة عامة يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للسلوك الاقتصادي من خلال استخدام الوسائل المادية و الموارد المحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة " .

وعلي ذلك فالمشكلة الاقتصادية تتمثل في كيفية إشباع الحاجات المتزايدة باستخدام الموارد المحدودة.

[٣] المجالات والمواضيع التي يهتم بدراستها علم الاقتصاد

- يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية و العلاقة بينها.
- كيفية توزيع الموارد المحدودة بين الاستخدامات المختلفة و التوزيع الأمثل للموارد.
- دراسة قضايا الإنتاج والتوزيع بين أفراد المجتمع بغرض إشباع الحاجات.
- العلاقة الاقتصادية التي تربط بين الأفراد في المجتمعات المختلفة.

إذن علم الاقتصاد يتناول بالدراسة و التحليل المشكلة الاقتصادية و التي تتلخص في كيفية المواءمة بين الموارد المحدودة و الاحتياجات المتعددة.

[٤] مناهج البحث في علم الاقتصاد

هناك نوعين أساسيين لمناهج البحث في العلوم المختلفة وفقا لمجموعات العلوم، فهناك مجموعتين رئيسيتين من العلوم و هي:

(١) العلوم الطبيعية

وهي تلك العلوم التي تهتم بالظواهر الطبيعية و علاقة الإنسان بهذه الظواهر و تتميز هذه العلوم بأنها قائمة علي نظريات محددة يمكن الاستدلال علي صحتها بالأدلة أو البراهين المؤكدة و النتائج القطعية مثل علم الرياضيات و علم الفيزياء و الكيمياء و غيرها من العلوم الطبيعية.

(٢) العلوم الاجتماعية

و هي تلك العلوم التي تهتم بالظواهر الاجتماعية المختلفة و علاقة الإنسان بها ككائن اجتماعي يعيش بها. و لا توجد نظريات محددة و نتائج قطعية في هذه العلوم، بل إن النظريات التي تفسر الظواهر الاجتماعية المختلفة تقوم علي اجتهادات فكرية و بحثية للعلماء و المفكرين و تتأثر نظرياتهم و أفكارهم بالظروف الفكرية و الاجتماعية و العقائدية التي يعيشها هؤلاء المفكرين و العلماء.

و من أمثلة هذه العلوم الاجتماعية علم الاقتصاد و علم الاجتماع والجغرافيا و التاريخ و غيرها.

مناهج البحث في العلوم المختلفة:

تستخدم العلوم مناهج للبحث و التحليل تتناسب مع طبيعة كل مجموعة من العلوم، فيوجد المنهج الاستنباطي و المنهج الاسقرائي. و المنهج هو الذي يشير إلي الطريقة التي يتبعها الباحث في باستخدام أدوات معينة للوصول إلي نتائج محددة تتعلق بموضوع ما.

(١) المنهج الاستقرائي

وهو المنهج الذي يقوم علي استقراء و استخلاص نتائج عامة و أحكام كلية من جزئيات، فالاستقراء هو الانتقال من أحكام جزئية إلي أحكام كلية من خلال التجارب العملية ويستخدم هذا المنهج بكثرة في العلوم الطبيعية.

(٢) المنهج الاستنباطي

و يقصد به " المنهج الذي يقوم علي استنباط أو استنتاج نتائج عامة من فروض تم وضعها و اختبارها و ذلك للتوصل إلي تفسير العلاقة بين الظواهر المختلفة وهذا المنهج يلائم العلوم الاجتماعية و منها علم الاقتصاد، كما يمكن استخدام المنهج

الاستقرائي أيضا في بعض الموضوعات التي تستلزم ذلك . ووفقا لهذا المنهج يتبع الباحث الخطوات الآتية:

- وضع عدد من الفروض و المقدمات العامة التي يفترض صحتها وفقاً للظاهرة أو الظواهر التي يدرسها.
- اختبار مدي صحة الفروض التي تم وضعها حول الظاهرة بالنسبة لمدي ملاءمتها للواقع.
- استخلاص نتائج معينة من الفروض و الوصول إلي نتائج عامة تحكم الظواهر المختلفة.

و لكي يستخدم المنهج، هناك أدوات تحليل يعتمد عليها الباحث عند إتباعه للمنهج، و من هذه الأدوات، الأداة التاريخية في التحليل و التي تعتمد علي التطور التاريخي لظاهرة ما و يستخدم في علم الاقتصاد. كما أن هناك أدوات تحليل أخري تستخدم في علم الاقتصاد مثل أدوات التحليل الإحصائي الذي يستخدم لاختبار صحة بعض فروض النظرية الاقتصادية. إلي جانب أدوات التحليل الرياضية و التي تستخدم كأداة في التحليل الاقتصادي و تستخدم في بناء نماذج رياضية و استخلاص النتائج.

[٥] علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخري

يعتبر علم الاقتصاد احد العلوم الاجتماعية و الذي يتناول دراسة المجتمع الإنساني من الناحية المادية و الاقتصادية. و علم الاقتصاد يرتبط بكثير من العلوم الاخري سواء العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، بل تتسم العلوم الآن بالبينية و الارتباط فيما بينها و نورد هنا أمثلة لبعض العلوم التي ترتبط بعلم الاقتصاد و يعتمد عليها علم الاقتصاد في دراسته و تحليله.

(١) علم الاجتماع

هو احد العلوم الاجتماعية التي تتناول دراسة المجتمع الإنساني من الناحية الاجتماعية و بطبيعة الحال يستخدمه علم الاقتصاد لمعرفة الظروف الاجتماعية المختلفة و التي تؤثر علي النواحي الاقتصادية و المادية للمجتمعات.

(٢) العلوم السياسية

تدرس العلوم السياسية النظم السياسية و الدستورية و نظم الحكم و ترتبط العلوم السياسية بالاقتصاد منذ وقت بعيد حيث كانت الظروف السياسية تؤثر علي القرارات الاقتصادية و لكن مع مرور الوقت أصبحت الظروف الاقتصادية هي التي تؤثر في القرارات السياسية بدرجة اكبر، فقرار إقامة علاقات سياسية مع دولة ما يقوم أساسا علي المصالح الاقتصادية و غيرها من القرارات و الإجراءات السياسية ترجع إلي الظروف الاقتصادية.

(٣) **علم القانون**

يستخدم علم القانون القواعد العامة التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع، و يحتاج علم الاقتصاد إلي استخدام القانون في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد داخل المجتمع كما إن هناك جرائم اقتصادية لابد من تطبيق القوانين عليها مثل شيكات بدون رصيد و قوانين الجمارك والشركات التجارية و غيرها.

(٤) **علم الجغرافيا**

هو العلم الذي يدرس الوسط الذي يعيش فيه الإنسان. و يحتاج علم الاقتصاد إلي استخدام الجغرافيا لمعرفة الظروف الجغرافية التي تحكم المجتمع و مدي توافر المواد الأولية و النشاط الاقتصادي الغالب للسكان. و هناك مادة تدرس في علم الاقتصاد تعتمد علي أساسيات علم الجغرافيا و هي مادة " موارد اقتصادية".

(٥) **علم الإدارة**

يقوم علم الإدارة علي كيفية إدارة المنشاة، و لابد للإدارة السليمة من دراسة و فهم سليم لأساسيات علم الاقتصاد حتى يتم إدارة المنشاة إدارة اقتصادية جيدة.

(٦) ***علم المحاسبة***

و هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة المنشاة الاقتصادية من خلال رصد الحسابات. و الحسابات يحتاجها المحلل الاقتصادي في دراسته الاقتصادية، مثلا عند حساب الناتج المحلي و الدخل القومي و غيرها من المفاهيم التي تحتاج لحساب.

(٧) **علم الإحصاء و الرياضيات**

كما سبق الإشارة إلي أهمية علم الإحصاء في تصنيف و تبويب البيانات و اختبار صحة الفروض. كما يستخدم علم الاقتصاد الرياضيات في بناء النماذج الاقتصادية و الوصول إلي النتائج العامة و تدرس مواد في تخصص الاقتصاد مثل " الاقتصاد القياسي " الذي يرتكز علي علم الإحصاء و مادة " الاقتصاد الرياضي " و الذي يستخدم الأساليب الرياضية في النماذج الاقتصادية.

الفصل الثانى

طبيعة المشكلة الاقتصادية

الفصل ا لثاني
طبيعة المشكلة الاقتصادية

يرتكز علم الاقتصاد علي كيفية إشباع الحاجات المتعددة للإنسان في ظل الموارد المحدودة، و تتعدد الحاجات الإنسانية فهي تشمل الحاجات الأساسية للإنسان مثل المأكل و المشرب و الملبس و المأوي و تمتد إلي كثير من الاحتياجات كالاحتياجات الاجتماعية و الثقافية و التي تتضمن الحصول علي الكتب و المجلات العلمية و التثقيفية و الزيارات العائلية و الرحلات السياحية و ماتستلزمة من توافر وسائل نقل، فضلا عن سلع الرفاهية و السلع الكمالية التي تتغير بتغير الزمن و الظروف و تصبح سلع ضرورية و غيرها من الاحتياجات التي لا تعد و لا تحصي و تزداد مع التطور و النمو في المجتمعات إلي جانب كم هائل من الخدمات . وبالتالي فان علم الاقتصاد يهتم بقضية أساسية و ضرورية للإنسان و هي كيفية إشباع احتياجاته المتعددة باستخدام الموارد الموجودة في المجتمع.

و تدور أفكار هذا الفصل في النقاط التالية:

١- أنواع الحاجات و خصائصها

٢- الموارد الاقتصادية و خصائصها

٣- التساؤلات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع

٤- مفهوم التوظف الكامل

٥- الاختيار و تكلفة الفرصة البديلة

٦- منحني إمكانات المجتمع

(أ) أنواع الحاجات و خصائصها

- تشمل الحاجات كافة أنواع السلع و الخدمات التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية و ا لعادية و الخدمات تشمل كافة الخدمات التي يحتاجها الإنسان في حياته مثل خدمة النقل و الاتصالات و التعليم و الصحة وغيرها.

السلع تنقسم إلى :

- سلع استهلاكية : وهي تلك السلع التي يتم استهلاكها مباشرة مثل الغذاء و الكساء ٠٠٠و غيرها وقد يستمر استهلاكها لأقل من سنة.
- سلع معمرة : وهي تلك السلع يمتد استهلاكها لأكثر من سنة و تشمل كافة السلع المعمرة مثل الاجهزه الكهربائية
- سلع ضرورية: وهي السلع الأساسية التي لا يستغني عنها الإنسان و تستحيل الحياة بدونها مثل المأكل والملبس الأساسي.

- <u>سلع كمالية:</u> و هي سلع اقل ضرورة من السلع الأولي مثل الأجهزة الكهربائية و السيارات و التكييف . . . و غيرها و يمكن أن يعيش الإنسان بدونها و لكن تكون الحياة حرجة و اقل راحة. ولابد أن نلاحظ انه لا يوجد فاصل واضح بين السلع الضرورية و الكمالية فما يعد كمالي يصبح بعد فتره ضروري حسب تطور ظروف الحياه . كما تختلف هذه السلع هل هي ضرورية أم كمالية وفق المناطق، فالتكييف يعد ضروريا في المناطق الحارة و كمالي في ألاماكن غير مرتفعة الحرارة وهكذا.

(٢) <u>الموارد الاقتصادية و خصائصها</u>

يمكن تعريف الموارد الاقتصادية بأنها كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان، وهي تتميز بأنها نادرة في وجودها أي أنها لا توجد بالوفرة المطلقة أو الوفرة التي تتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للإنسان، لذا فان الموارد التي لا تحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان لا تعتبر موارد اقتصادية. كما أن الموارد التي توجد بوفرة كاملة لانهائية (السلع الحرةFree Goods) مثل الهواء وأشعة الشمس لا تعتبر موارد اقتصادية أي لا يتوافر فيها خاصية الندرة. وعلي ذلك يمكن تحديد خصائص الموارد الاقتصادية كمايلي:

(١) المـوارد الاقتـصادية تحقـق منفعـة مباشـرة او غيـر مباشـرة للإنسان

وتعني هذه الخاصية أن الموارد التي لا تحقق منفعة للإنسان سواء منفعة مباشرة أو غير مباشرة لا تعتبر موارد اقتصادية.

(١) الموارد الاقتصادية تتميز بالندرة

وتعني الندرة هنا "الندرة النسبية " أي أن الموارد نادرة نسبة إلي الاحتياجات المتعددة والذي يقيس الندرة هو السعر أو الثمن.لذا فان السلع الحرة المتوافرة بدون أن يدفع الإنسان مقابل لاستخدامها لاتعد موردا اقتصاديا. و علي الرغم من الاعتقاد بان الهواء لا يعتبر مورد اقتصادي لأنه غير نادر و لا يتم دفع مقابل مادي له إلا أن الهواء المكيف سواء البارد أو الساخن يتم دفع مقابل للحصول علية مثل هواء التكييف البارد أو الساخن، كما يتم دفع مقابل سواء مادي أو غير مادي من اجل الحصول علي الهواء النقي في هذه الأيام و الذي يتمثل في قضاء أوقات في رحلات إلي الخلاء أو الريف لاستنشاق هواء نقي، كما يتم دفع نقود مقابل الحصول علي الماء النقي حتى يصل إلي المنازل وأماكن الاستخدام.

و قد تتوافر بعض الموارد بكثرة في بعض المناطق و لكنها علي المستوي العالمي تعد غير نادرة، فقد يتوافر البترول بكثرة في دول الخليج و لكن علي المستوي الدولي يعد البترول مورد اقتصادي

تتوافر فيه خاصية الندرة وإذا نظرنا من حولنا نجد أن معظم الموارد نادرة نسبة إلي الحاجة إليها.

تقسيم الموارد

هناك تقسيمات مختلفة للموارد، فهناك التقسيم القديم للموارد و يشمل.

- تقسيم الموارد حسب أماكن وجودها وهنا تقسم الموارد إلي موارد مائية و موارد زراعية (الأراضي الصالحة للزراعة) و موارد بشرية و موارد توجد في باطن الأرض مثل المعادن و البترول و النحاس ٠٠٠و غيرها.
- تقسيم ا لموارد حسب العمر الزمني و ينطوي تحت هذا التقسيم نوعان: هما الموارد المتجددة renewable resources و موارد ناضبة exhaustible resources و الموارد المتجددة مثل الموارد ا لبشرية و الموارد المائية و الثروة السمكية و الحيوانية ٠٠ و هي موارد نادرة إلا أنها متجددة، أما الموارد الناضبة مثل كافة المعادن الموجودة في باطن الأرض من نحاس و بترول ٠٠٠اي كلما ازداد استخدامها كلما خفض احتياطياتها و هي هذه الموارد تعد ناضبة علي المستوي العالمي حتى و إن توافرت بكثرة

في بعض المناطق. أما التقسيم الحديث للموارد و الذي يعد أكثر شمولا و استخداما في الدراسات الاقتصادية و التي تعتبر أن المورد الاقتصادي هو كل اصل منتج فيتم تقسم الموارد أو عناصر الإنتاج إلي:

١- العمل Labor

و يعرف هذا العمل بأنه"المجهود البدني و الذهني الذي يبذله الإنسان في العلمية الإنتاجية بغرض إنتاج السلع و الخدمات في المجتمع وهذا التعريف يغطي كافة أنواع المهن و الحرف التي يقوم بها الإنسان و قد يطلق علي هذا العنصر "الموارد البشرية"

الأرضLand

ويقصد به الموارد الطبيعية Natural resources التي وهبها الله سبحانه و تعالي للبشرية شاملة الأرض بما تحتويه في باطنها أو ما تحمله من فوقها من موارد مائية و معادن و مياه و صحراء و أراضي خصبة للزراعة و الثروة الحيوانية و الأمطار و الرياح و كل ما شابه ذلك.

رأس المالCapital

يقصد براس المال وفقا للمفهوم الاقتصادي بأنه كل ا لموارد و السلع التي يستخدمها الإنسان لمساعدته في الإنتاج مثل

العدد و الآلات و ا لمعدات و المباني و الجسور ٠٠و غيرها و هي تعني تحويل الموارد الطبيعية الخام إلي سلع و أدوات تساعد في إنتاج سلع إنتاجية أخري أو في إنتاج سلع نهائية تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات. ولاشك أن راس المال يتطور و يتسع و يتطور بتطور أساليب الإنتاج "التطور التقني أو التكنولوجي" فكلما تطورا لمستوي التكنولوجي، كلما أمكن زيادة السلع الرأسمالية وتحسين أنواعها.

و هناك فرق كبير بين النقود و رأس المال في الاقتصاد، فراس المال هو كل اصل ينتج و النقود في حد ذاتها غير قادرة علي الإنتاج ا لا إذا حولتها إلي الآت أو معدات أو أية وسيلة للإنتاج. أما الثروة فهي اشمل واعم من النقود و راس المال فهي تشمل الاثنين معا.

٣- التساؤلات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع

لتفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية لابد من معرفة التساؤلات الثلاثة التي يجب علي كل اقتصاد أن يجيب عليها بغض النظر عن هيكله و طبيعته و الفكر الاقتصادي السائد رأسماليا أو اشتراكيا، متقدما أو ناميا ،زراعيا أو صناعيا . و هذه التساؤلات هي:ماذا ننتج ؟ كيف ننتج ؟ ولمن ننتج؟

<u>السؤال الأول"ماذا يجب أن ننتج؟"</u>

تتحدد الإجابة علي هذا السؤال وفقا للرغبات و احتياجات الأفراد و ما هو الأفضل و الأنسب لاحتياجات الأفراد و لكن يلاحظ انه إذا قرر المجتمع أن ينتج سلعا ما فهذا يعني انخفاض إنتاج المجتمع من سلع أخري و ذلك بسبب محدودية الموارد. فالمجتمع يضع في اعتباره عند الاجابه علي هذا السؤال احتياجات الأفراد و الموارد المتاحة هل يستخدم كافة الموارد في نوعية معينة من السلع علي حساب سلع أخري ويتم استيراد باقي السلع الاخري؟ وهل سيتم استخدام كافة الموارد الطبيعية المتوافرة في المجتمع و التوسع فيها لخدمة الجيل الحالي علي حساب الأجيال في المستقبل ؟ و هكذا يحاول المجتمع أن يوفق بين هذين الاعتبارين احتياجات الأفراد و الموارد المتاحة، والإجابة علي هذا السؤال تختلف من المجتمع الاشتراكي عن المجتمع الرأسمالي فالمجتمع الرأسمالي يجيب عن هذا السؤال الأفراد سواء مستهلكين أم منتجين، فالمنتجين يتوجهون لإنتاج السلع التي يقبل عليها الأفراد وتحقق أرباحا جيدة لهم و تتناسب مع الموارد المتاحة. أما في الدول التي تنتهج النظام الاشتراكي يجيب عن هذا السؤال سلطة التخطيط المركزي. ويرتبط بهذا السؤال بعد الإجابة علية و تحديد نوعية السلع التي سيتم إنتاجها سؤال آخر هو الكميات التي سيتم إنتاجها.

السؤال الثاني"كيف يتم الإنتاج؟"

و يقصد بذلك الأسلوب الفني في الإنتاج. هل يتم الإنتاج باستخدام أكثر لرأس المال أي استخدام مكثف للسلع الرأسمالية أم يتم استخدام عنصر العمل بكثرة، و يعني ذلك هل سيتم استخدام تكنولوجيا قائمة علي عنصر راس المال أكثر "اسلوب إنتاجي كثيف راس المال" أم "اسلوب إنتاجي كثيف عنصر العمل" أم من خلال توليفة من راس المال و العمل وتتوقف الاجابه علي هذا السؤال علي طبيعة الموارد المتوافرة في المجتمع وهل يتوافر عنصر العمل في المجتمع أم يعاني من ندرة في الموارد البشرية أي يتوقف الأمر علي ماهو الامثل بالنسبة للمجتمع.

السؤال الثالث"لمن ننتج؟"

يتعلق هذا السؤال بقضية التوزيع و وما يرتبط بها من قضايا اجتماعية تتمثل في مدي عدالة التوزيع، أي توزيع الناتج علي أفراد المجتمع و تختلف إجابة المجتمع علي هذا السؤال حسب المنهج الاقتصادي المتبع فالدول الرأسمالية تعطي و توزع السلع و الإنتاج علي الفرد القادر علي دفع قيمة و سعر السلعة و الذي يتوقف بدوره علي مدي مساهمته في العملية الإنتاجية. أما الدول الاشتراكية فيتم توزيع الناتج وفق معايير أخري حيث يتم توزيع الناتج وفق معايير أخري من خلال السلطة المركزية.

٤- مفهوم التوظف الكامل

يعني التوظف ا و التشغيل الكامل "الاستخدام الكامل للموارد سواء موارد بشرية أو طبيعية أم راس المال وهذا يعني أن كافة العمالة الراغبة في العمل يتم تشغيلها بالكامل و كذلك الموارد الطبيعية يتم استغلالها و تشغيلها إلي جانب السلع الرأسمالية فلا توجد موارد عاطلة في المجتمع. كما يعني أيضا أن استخدام و تشغيل الموارد الإنتاجية بأسلوب كفء للحصول علي أفضل النتائج و الإنتاج و يتاتي ذلك من استخدام الموارد كل فيما بناسبة من استخدامات و يقودنا ذلك إلي معرفة المقصود بالكفاية أو الكفاءة في المجتمع.

تعريف الكفاية:

تعني الكفاءة أو الكفاية التي يسعى المجتمع ألي إنتاج أقصي كمية من السلع و الخدمات باستخدام كمية محدودة من عناصر الإنتاج المتوافرة لديها. أو إنتاج قدر محدد من الإنتاج باستخدام اقل قدر من الموارد الإنتاجية. فإذا قامت احدي المنشآت الإنتاجية بإنتاج ١٠٠٠ وحدة من السلعة (أ) باستخدام ٢٠ عنصر عمل بمستوي إنتاجية معين و قامت منشأة أخري بإنتاج نفس السلعة (أ) نفس العدد والكيف و لكن باستخدام ١٥ عامل فقط فيقال أن المنشأة الثنية أكثر كفاءة من المنشأة الأولي وفقا لمفهوم الكفاية.

٥- الاختيار و تكلفة الفرصة البديلة –

في الغالب نلجأ إلي الاختيار بسبب ندرة الموارد ، فإذا كانت الموارد متاحة بنفس الكثرة التي تتناسب مع تزايد احتياجاتنا لم يكن هناك حاجة إلي الاختيار . فلو توافر لدي الشخص أي مبلغ من المال لكان يستطيع أن يشتري كافة احتياجاته من الملابس بدون اختيار، أما لان موارده المالية محدودة فعلية أن يختار هل يشتري هذه البدلة أم هذا القميص أم هذا الجاكت نظرا لندرة موارده. و هكذا تصبح عملية الاختيار ضرورية في كافة احتياجاتنا، حتى في الوقت لا نستطيع أن ننجز كل ما نرغب في تحقيقه خلال اليوم نظرا بمحدودية ساعات اليوم الواحد الذي لا يتعدي ٢٤ساعة و كذلك وقت المذاكرة محدود فعلي الطالب أن يحدد عدد المواد التي سيقوم باستذكارها و عدد الساعات التي يخصصها لكل مادة ..و هكذا في كافة احتياجاتنا سواء المادية أو غير المادية.

تعريف الاختيار

هو الانتقاء بين البدائل المختلفة و تقع عملية الاختيار ضمن إطار المشكلة الاقتصادية بسبب محدودية الموارد اللازمة لإنتاج كافة السلع و الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع

تكلفة الفرصة البديلة

يتبع عملية الاختيار ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة و هي تعين أن كل اختيار بشراء سلعة ما أو قضاء وقت ما، أو أي اختيار يختارة الفرد بين البدائل المختلفة المتاحة تعني وجود تكلفة مقابل هذا الاختيار.

تعريف تكلفة الفرصة البديلة

هو البديل الذي يتم التضحية به من اجل اختيار أو بديل آخر.

فشراء الملابس بكمية اكبر تعني التضحية بجزء من نفقات الأكل، قرار قضاء ساعة الفراغ في مشاهدة التلفاز تعني التضحية بزيارة الأصدقاء أو التضحية بقراءة موضوع معين ... هذا علي مستوي الفرد و نفس الشيء علي مستوي الاقتصاد الوطني، فعندما يقرر المجتمع زيادة نفقات التسليح فيكون ذلك علي حساب نفقات التعليم حيث يتم التخلي عن بعض برامج التعليم من اجل زيادة نفقات التسليح.

٦- منحني امكانات الإنتاج

يمكن عرض و تفهم اكبر لطبيعة المشكلة الاقتصادية و لعملية الاختيار في المجتمع من خلال منحني امكانات الإنتاج

تعريف منحني امكانات الإنتاج

هو المنحني الذي يبين اكبر كمية يمكن للمجتمع أن ينتجها من منتجين باستخدام كمية ثابتة من الموارد. أو هو امنحني الذي يبين أفضل التوليفات الممكن إنتاجها في المجتمع في ظل الموارد المتوافرة في ا لمجتمع . و يقوم البناء النظري لمنحني امكانات الإنتاج علي الفروض التالية:

(٢) استخدام كمية محددة من الموارد الإنتاجية (الأرض والعمل و راس المال) و ذلك نظرا لمحدودية الموارد الإنتاجية و يعني ذلك أن منحني امكانات الإنتاج في المجتمع يختلف باختلاف كمية الموارد فعلي المدى الزمني يمكن ان تزداد كمية عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع من ارض و عمل وراس مال ولكن ينظر إلي المنحني في اللحظة الزمنية المعينة.

(٣) الاستخدام الكفء و الكامل للموارد

وهو يعني التوظف الكامل للموارد و عدم وجود موارد عاطلة في المجتمع.

(٤) مستوى معين وثابت من المعرفة التكنولوجية يعني ذلك ثبات المعرفة التكنولوجية أي ليس هناك اختراع أو تطور فني خلال اللحظة التي يتم فيها بناء و رسم منحني ا مكانات المجتمع .

(٥) إن المجتمع ينتج سلعتين أو مجموعتين من السلع فإما أن ينتج المجتمع مجموعة السلع الزراعية والصناعية. أو ينتج المجتمع مجموعة السلع المدنية والسلع الحربية.

مثال لتحديد منحنى امكانات المجتمع

نحدد المثال الرقمي الآتي والذي يوضح الاختيارات العديدة المتاحة بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي خلال سنة

جدول رقم (٢ – ١)

الإمكانات المتاحة للمجتمع

في ظل استخدام كافة موارد عام ٢٠٠٦

الخيارات	الإنتاج الصناعي مليون طن	الإنتاج الزراعي مليون طن	عدد معدات الإنتاج الزراعي التي يتم التضحية بها مقابل وحدة واحدة من الإنتاج الصناعي
أ	صفر	٢٥٠	-
ب	١	٢٤٠	١٠
ج	٢	٢٠٠	٤٠
د	٣	١٥٠	٥٠
هـ	٤	١٠	٤٠
و	٥	٦٠	٥٠
ى	٦	صفر	٦٠

ماذا يعني إمكانية الإنتاج في هذا المثال ؟

يتوافر في هذا المثال كافة الشروط الخاصة بمنحنى إمكانات الإنتاج حيث يستخدم هذا المجتمع كمية ثابتة و ــــــ من موارد الإنتاج لم تتغير خلال هذا العام فضلا عن ثبات المستوى التكنولوجي في الإنتاج والاستخدام الجيد والكفء للموارد وأخيراً

إن المجتمع ينتج نوعين من السلع هما السلع الصناعية والسلع الزراعية .

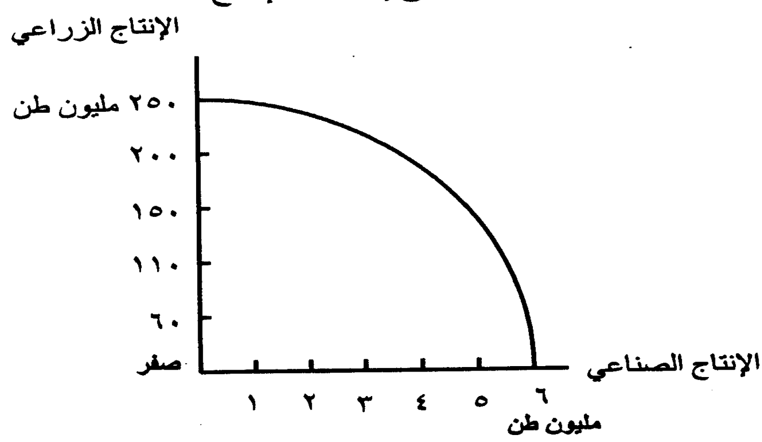
من بيانات الجدول نجد أن المجتمع كان يوجه كل موارده للإنتاج الزراعي ولا ينتج شيء من الإنتاج الصناعي ، ثم أخذ تدريجياً في التخلي عن وحدات من الإنتاج الزراعي مقابل إنتاج وحدة واحدة من الإنتاج الصناعي ، ويعرض العمود رقم (٤) مقدار التضحيات التي يضحي بها المجتمع من أجل إنتاج كل وحدة واحدة من الإنتاج الصناعي ونجد أن مقدار التضحية يتزايد تزايد الوحدات المنتجة من الإنتاج الصناعي ، وهذا شيء طبيعي لأنه من البداية يتم تحويل العمالة الزراعية التي تجيد وتتوافر لديها المهارات للعمل الصناعي ، أي يتم تحويل الموارد التي تكون أكثر صلاحية للصناعة عنها للإنتاج الزراعي ، فيكون مقدار الانخفاض في الإنتاج الزراعي ضئيل في البداية ، وعند إنتاج وحدة أخرى يتم تحويل عناصر الإنتاج الأقل مهارة في الصناعة لذا تزداد الكميات التي يضحي بها المجتمع من الإنتاج الزراعي ، وعند الاختيار رقم (ى) يقرر المجتمع تحويل كافة موارده للإنتاج الصناعي بدون أن ينتج شيء من الإنتاج الزراعي .

يعني ذلك أن المجتمع إذا وجه كل موارده إلى الإنتاج الزراعي سوف ينتج ٢٥٠ مليون طن بينما إذا وجه كل موارده إلى

الإنتاج الصناعي فسوف ينتج ستة وحدات من الإنتاج الصناعي ويمكن التعبير عن ذلك في الشكل التالي :

شكل رقم (٢ – ١)

منحنى إمكانات الإنتاج



وهذا الشكل من منحنيات إمكانات الإنتاج يسمى المنحنى القائم على مبدأ تزايد التكاليف وهو المنحنى المحدب إلى أعلى .

<u>أشكال منحنى إمكانات الإنتاج :</u>

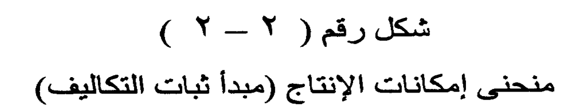
(١) <u>منحنى إمكانات الإنتاج (وفق مبدأ تزايد التكاليف) :</u>

يمثل هذا المنحنى الشكل الأكثر شيوعاً بالنسبة لمنحنيات إمكانات الإنتاج وهو المتضمن في المثال السابق حيث تتزايد

التكاليف (أو التضحيات) التي يتحملها المجتمع كلما أراد زيادة إنتاج وحدة واحدة من المنتج الآخر . فكما نرى في مثالنا يتحمل المجتمع لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج الصناعي التضحية بـ ١٠ وحدات من الإنتاج الزراعي ، وعند إنتاج وحدة أخرى إضافية يضحي المجتمع بـ ٤٠ وحدة .. وهكذا .. فينطوي هذا المنحنى على مبدأ زيادة التكاليف (Principle of increasing) وهذا المبدأ ليس قانوناً عاماً حيث يمكن أن يكون هناك استثناءات ويأخذ المنحنى أشكالاً أخرى .

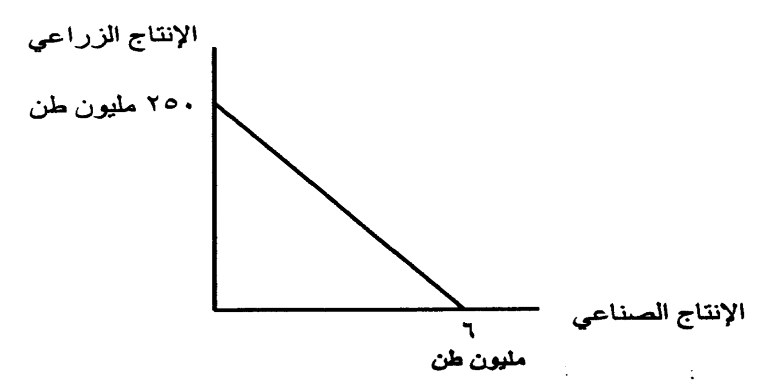
(٢) منحنى إمكانات الإنتاج (مبدأ ثبات التكاليف) :

وهذا المنحنى يكون في حالات استثنائية حيث ان تضحيات المجتمع تكون ثابتة عند إضافة وحدة واحدة من المنتج الآخر وذلك في كل مرة ، وإذا طبقنا ذلك على مثالنا فإنه يكون إنتاج وحدة واحدة من الإنتاج الصناعي يتكلف كل مرة التضحية بعشر وحدات من الإنتاج الزراعي ويكون المنحنى على الشكل التالي :



شكل رقم (٢ – ٢)

منحنى إمكانات الإنتاج (مبدأ ثبات التكاليف)



(٣) <u>منحنى إمكانات الإنتاج (مبدأ تناقص التكاليف) :</u>

وهذه الحالة تعد أيضاً من الحالات الاستثنائية الشديدة التي يمكن أن تتحقق وهذا يعني أنه عند زيادة وحدة واحدة من الإنتاج الصناعي فسوف تقل التضحية من وحدات الإنتاج الزراعي عند كل مرة . فمثلاً وفقاً للمثال السابق فقدر زيادة الإنتاج الصناعي بحدة إضافية (الاختيار ب) فسوف تقل التضحية من ١٠ وحدات إلى ٥ وحدات مثلاً . وهذه الحالة نادرة الحدوث ويتخذ المنحنى الشكل التالي :

شكل رقم (٢ – ٣)

منحنى إمكانات الإنتاج (مبدأ تناقص التكاليف)

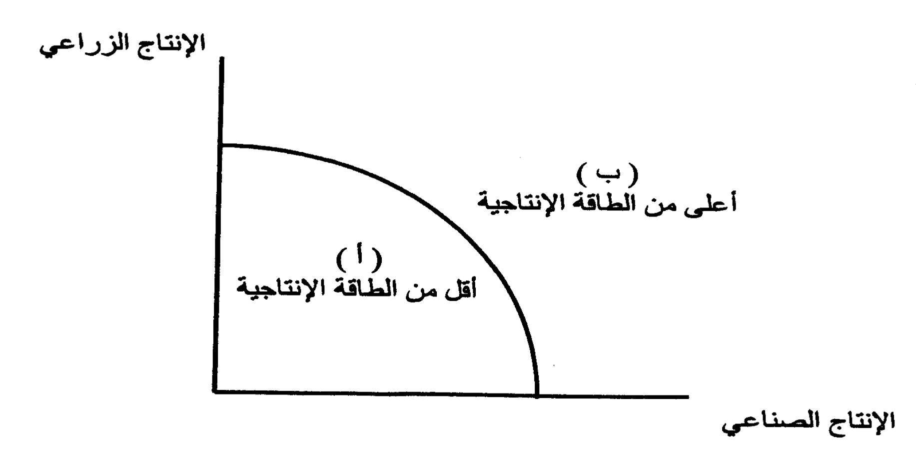


وبصيغة عامة فإن منحنى إمكانات الإنتاج يتعين ويظهر أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع وفق إمكانياته وموارده وليس ما يرغب في إنتاجه المجتمع . وقد ينتج المجتمع كميات من مجموعتي السلع أقل من قدراته وإمكانياته وفي هذه الحالة يكون إنتاجه عند النقطة (أ) (انظر الشكل رقم ٢ – ٤) وفي هذه الحالة تكون جزء من موارد المجتمع معطلة أو غير مستغلة أفضل استغلال ولاشك أن الاتجاه نح

توظيف هذه الموارد سوف يجعل المجتمع يعمل عند أي نقطة على المنحنى وليس أسفل المنحنى . أما النقطة (ل) على المنحنى فهذه تمثل نقطة خارج المنحنى ويصعب على المجتمع الوصول إليها لأنها تفوق قدراته وطاقاته الإنتاجية ولكن إذا حدث فهو في قاعدة الموارد الاقتصادية لهذا المجتمع فيمكن أن يصعد المنحنى إلى أعلى وتتحقق هذه النقطة .

شكل رقم (٢ – ٤)

طاقات المجتمع الإنتاجية ومنحنى إمكانات الإنتاج



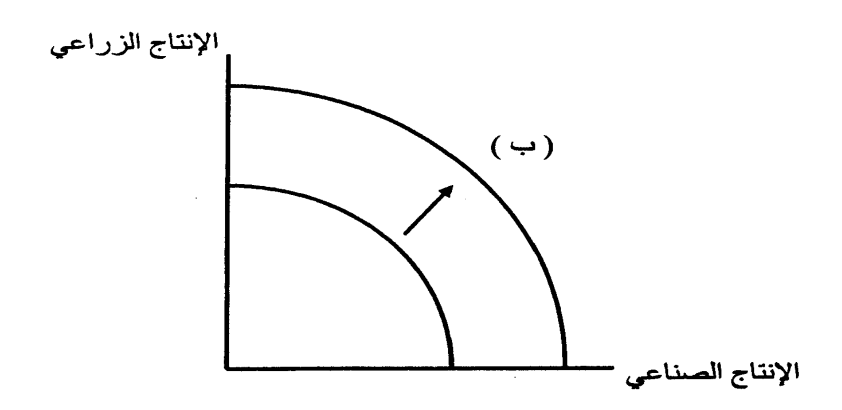
انتقال منحنى إمكانات الإنتاج :

١ - انتقال منحنى إمكانات الإنتاج بأكمله إلى أعلى (الانتقال المتوازى) :

بمرور الزمن يمكن زيادة قاعدة الموارد الإنتاجية للمجتمع ، مثل عنصر العمل الذي يمكن أن يزداد بزيادة السكان وبزيادة الخريجين المؤهلين للعمل ، كما أن رأس المال يمكن زيادته عن طريق التضحية بالاستهلاك الحالي لادخار جزء من الموارد المالية وتحويلها إلى زيادة السلع الرأسمالية فتزداد السلع الرأسمالية في المجتمع من آلات ومعدات ومباني ...إلخ أما عنصر الموارد الطبيعية يمكن زيادتها خلال التقدم التكنولوجي والاستخدام الأفضل لهذا الموارد وتحسن مستوى إنتاجها ، فاختراع آلات ومعدات تستطيع أن تخرج كميات أكبر وأكثر إنتاجية من باطن الأرض . وبذلك يمكن أن تتزايد الموارد الإنتاجية كلها ويوقع ذلك المجتمع إلى زيادة قدراته الإنتاجية في كافة المجموعات السلعية التي ينتجها ويظهر ذلك في الشكل رقم (٢ - ٥) وبالتالي يمكن أن تتحقق إنتاجية النقطة (ب) التي كانت بعيدة المنال في الوضع الأول.

شكل رقم (٢ – ٥)

أشكال منحنى إمكانات الإنتاج إلى أعلى



٢- <u>انتقال منحنى إمكانات الإنتاج تجاه الإنتاج الصناعي فقط :</u>

من الممكن أن يحدث انتقال لمنحنى إمكانات الإنتاج غير متواز حيث يرتفع تجاه الإنتاج الصناعي فقط أو الإنتاج الزراعي فقط . يرجع ذلك إلى طبيعة النمو والزيادة في الموارد الطبيعية ، فإذا زاد عنصر العمل كمورد إنتاجي يسبب زيادة عدد السكان وزيادة أعداد الخريجين القادرين على العمل الزراعي فسوف يتجه

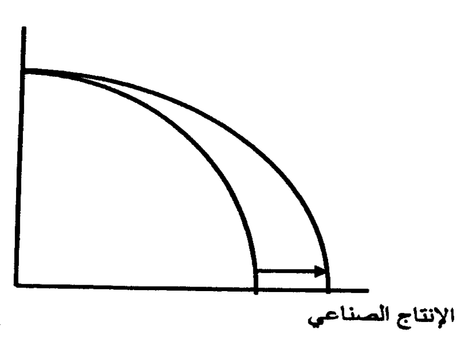
المنحنى إلى الزيادة تجاه الإنتاج الزراعي ويظل ثابتاً تجاه القطاع الصناعي (شكل (أ) رقم(٢ – ٦) .

أما إذا حدث تطور في التقدم التكنولوجي وتطور وتحسن أسلوب الإنتاج فسوف ينعكس ذلك على رفع مستوى الإنتاج في القطاع الصناعي وسوف يرتفع منحنى إمكانات الإنتاج تجاه القطاع الصناعي ويظل ثابتاً تجاه القطاع الزراعي (شكل (ب) رقم(٢ – ٦)

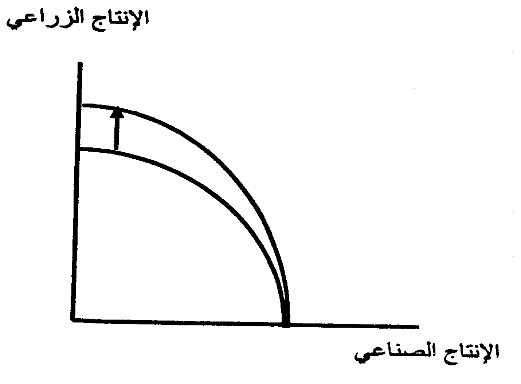
شكل رقم (٢ – ٦) أ ، ب

أشكال منحنى إمكانات الإنتاج إلى أعلى

(ب)
زيادة الإنتاج الصناعي



(أ)
زيادة الإنتاج الزراعي



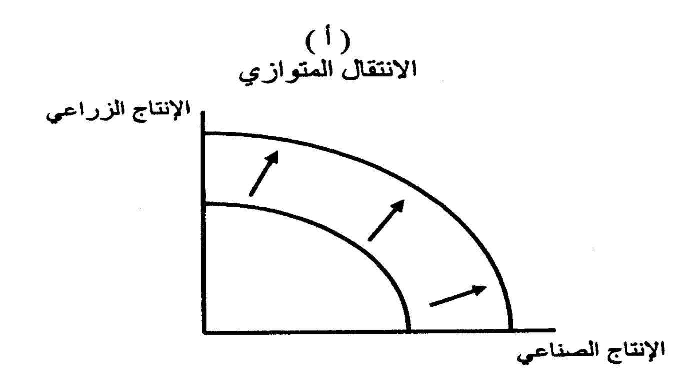
ويمكن تحديد الحالات الثلاثة التي يمكن أن ينتقل فيها منحنى إمكانات الإنتاج في الشكل التالي رقم ٢ - ٧

شكل رقم (٢ – ٧) أ ، ب ، جـ

حالات انتقال منحنى إمكانات الإنتاج

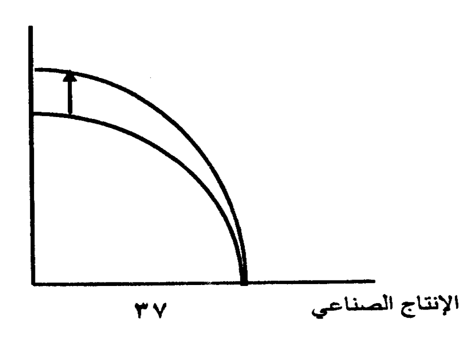
(أ)

الانتقال المتوازي

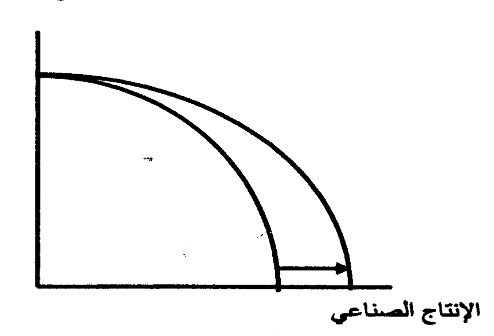


(ب)

زيادة الإنتاج الزراعي



(جـ)
زيادة الإنتاج الصناعي



الفصل الثالث

تحليل نظريات الطلب

الفصل الثالث
تحليل نظريات الطلب

تحتل نظريات الطلب و العرض أهمية كبيرة في علم الاقتصاد خاصة في اقتصاديات السوق . حيث يمثل ا لسوق الوضع الذي يتعامل فيه كل من البائع و المشتري و تمثل الأسعار مؤشرات رغبات الأفراد و تتحدد الأسعار في السوق عن طريق العرض و الطلب وفقا لأنواع الأسواق التي سيتم شرحها في الفصول التالية. وسيتم مناقشة الطلب و نظرياته في هذا الفصل ، أما العرض و نظرياته فسيتم مناقشتها في الفصل الثالث.

و يتم تناول هذا الفصل على النحو التالي :-

- تعريف الطلب و سلوك المستهلك .
- قانون الطلب .
- دالة الطلب و منحى الطلب .
- أنواع الطلب .
- خصائص الطلب

أولاً: تعريف الطلب :- يعرف الطلب على سلعة ما أو خدمة ما بأنه هو الكميات التي يرغب و يقدر الفرد (الأفراد) على شرائها عند الأسعار المختلفة للسلعة .

- و من هذا التعريف نلاحظ ما يلى :-
- أن الطلب على أى سلعة ما لابد أن يكون مصحوباً برغبته أو حاجة الى شراء و اقتناء السلعة أو الخدمة .
- انه لكى تتحول هذه الرغبة و الحاجة الى طلب فعال له معنى فى لغة الاقتصاد ان يكون مصحوباً بالقدرة المادية على شراء السلعة او الخدمة .
- لأن الرغبة وحدة لا تكفى لكى تحقق الطلب فلابد من توافر القدرة المادية التى تحول الرغبة الى طلب فعلى (فعال) فى السوق .
- الطلب فى النظرية الاقتصادية قد يقتصر على طلب الفرد او المنشأة على السلع و الخدمات .

و يقوم الطلب فى الاقتصاد الجزئى على مبدأ هام هو(رشادة المستهلك) أو المستهلك الرشيد و يقضى هذا المبدأ بأن المستهلك يتصرف بنوع من الرشد و العقلانية عند القيام بعملية الطلب و يقوم بتحقيق أكبر اشباع ممكن من انفاقه على السلع و الخدمات .

أما الطلب الكلى الذى استخدمة كينز بالنسبة للتحليل الاقتصادى الكلى فانه يشمل الانفاق الكلى فى المجتمع و الذى يتضمن انفاق القطاع العائلى و القطاع الاستثمارى و القطاع

الحكومى و صافى الانفاق الخارجى و الذى يتضمن قيم الصادرات مطروحاً منها قيم الواردات .

ثانياً : قانون الطلب :-

يتناول قانون الطلب طبيعة العلاقة بين الكميات المطلوبة من السلع و الخدمات و بين اسعار هذه السلع و الخدمات ·

و على مستوى الاقتصاد الجزئى يتحدد قانون الطلب بأنه (العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من السلعة بين السعر فى ظل اقتراض ثبات العوامل الأخرى التى من الممكن ان تؤثر فى الطلب مثل الدخل و الأذواق و غيرها .

اما على مستوى الاقتصاد الكلى فان الطلب او دالة الاستهلاك الكلى ترتبط بعلاقة طردية بالدخل ، حيث يعتبر الدخل هو المحدد الاساسى الذى يؤثر فى الطلب الكلى .

كما ان هناك ايضا بعض العوامل الاخرى التى تؤثر على الطلب الكلى بخلاف الدخل و يفترض ثباتها مثل زيادة عدد السكان او تغير الظروف الاقتصادية فى المجتمع و ايضاً السياسات الحكومية بالنسبة للضرائب و الاعانات .

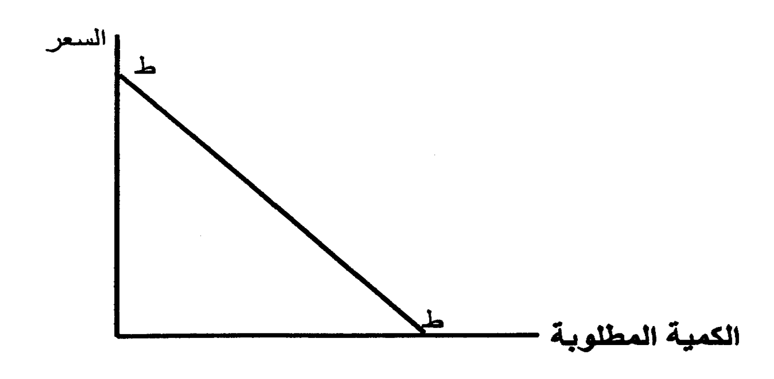
ثالثاً : منحنى الطلب ودالة الطلب :-

بالنسبة للطلب فى الاقتصاد الجزئى (هو المنحى الذى يوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة و سعر السلعة في ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى .

و هذا المنحى يتضح فى الشكل التالى (٣ – ١) .

شكل رقم (٣ – ١)

منحنى الطلب على مستوى الاقتصاد الجزئى



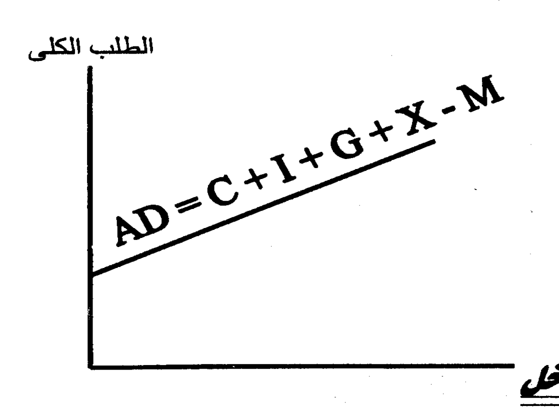
و على ذلك فان منحنى الطلب هو يعبر تعبيراً صادقاً عن علاقة قانون الطلب .

- وصف المنحنى :-

ينحدر من أعلى الى أسفل جهة اليمين و هو ذو ميل سالب مما يشير الى العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة و سعرها .

فى الاقتصاد الكلي و وفقاً لتحليل كينز للطلب الكلى ينحدر منحنى الطلب الكلي من اعلي الي اسفل جهة اليمين ، ذو ميل موجب مما يشير الي العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك وهو يشمل الاستهلاك العائلى و الاستثمارى و الحكومى و الصادرات مطروحاً منها الواردات .

شكل رقم (٣ – ٢)



- **دالة الطلب :**

دالة الطلب هى العلاقة التى تربط بين الطلب و منحناه و قانونه و تترجم هذه العلاقة من خلال الدالة الرياضية .

ك م = د (س)

ك م = الكمية المطلوبة من السلعة .

س = سعر السلعة .

و يعتبر السعر هو المتغير الأساسى المستقل الذى يؤثر فى الكمية المطلوبة التى تعتبر متغير تابع يتأثر بالسعر و هى دالة خطية .

اما دالة الطلب فى الاقتصاد الكلى فهى على النحو التالى :-

$$Ad = F (Y)$$

ط ك= د(د)

و هذه الدالة تعبر عن العلاقة الطردية بين الطلب الكلى و الدخل القومى .

رابعاً : أنواع الطلب :-

(١) الطلب الفعال :-

و هو عبارة عن الطلب المصحوب بالقوة الشرائية ، أى لا يقتصر على الرغبة فقط بل مدعماً بالنقود التي تحوله من مجرد رغبة الى طلب فعلى و مؤثر فى السوق و هذا النوع من الطلب هو الذى تهتم به النظرية الاقتصادية .

(٢) الطلب الكلى :-

و يقصد به الطلب الكلى فى المجتمع و الذى يستخدم فى تحليل الاقتصاد الكلى و هو عبارة عن طلب جميع القطاعات فى المجتمع شاملاً طلب الاستهلاك الخاص و طلب قطاع رجال الأعمال و الطلب الحكومى و صافى الطلب الخارجي الذي هو عبارة عن الصادرات مطروحاً منها الواردات .

(٣) الطلب البديل و الطلب المتكامل :-

و الطلب البديل يقصد به الطلب على السلع التى ترتبط فيما بينها بعلاقة تبادلية فالطلب على اللحوم هو طلب بديل على الدجاج .

اما الطلب المتكامل فهو الطلب على السلع التى ترتبط فيما بينها بعلاقة تكاملية فيكون الطلب على احداها لابد ان يتكامل مع

الطلب على السلعة الاخرى فالطلب على استخدام الأجهزة المنزلية يصاحب الطلب على الكهرباء ... و هكذا .

(٤) **الطلب المشتق :-**

هو أن الطلب على سلعة ما يكون بهدف اشباع سلعة اخرى ، مثل الطلب على العمالة فيكون بهدف اشباع السلع التى تنتجها هذه العمالة ، كما أن الطلب على النقود يكون بهدف استخدامها لشراء الاحتياجات من السلع و الخدمات .

(٥) **الطلب الجزئى :-**

الطلب الجزئى هو طلب الفرد أو مجموعة من الأفراد أو طلب المنشأة على السلع و الخدمات المختلفة .

خامساً : العوامل الأخرى التى تؤثر على الطلب :-

هناك عوامل اخرى تؤثر فى الطلب بخلاف الأسعار على مستوى الطلب الجزئى و بخلاف الدخل فى حالة الطلب الكلى و نذكر هذه العوامل على النحو التالى :-

(١) **تغير دخل المستهلك :-**

توجد علاقة طردية تربط بين دخل المستهلك و الطلب على السلعة ، لأنه اذا زاد دخل المستهلك زادت قدرته الشرائية و استطاع ان يشترى كميات اكبر من السلع و الخدمات التى يستخدمها .

(٢) اسعار السلع البديلة و المتكاملة :-

ان ارتفاع اسعار سلعة بديلة يعنى انخفاض الطلب على هذه السلعة و ارتفاع الطلب على السلعة البديلة لها ، كما فى حالة ارتفاع اسعار اللحوم مثلاً يؤدى الى ارتفاع الطلب على الدواجن كسلعة بديلة للحوم .

اما اذا ارتفع سعر سلعة متكاملة فيؤدى ذلك الى انخفاض الطلب على هذه السلعة و على المتكاملة معها .

فارتفاع اسعار البنزين تؤدى الى خفض الطلب على البنزين و كذلك انخفاض الطلب على السيارات .

(٣) السكان :-

ان زيادة اعداد السكان تؤدى الى زيادة الطلب على السلع و الخدمات كنتيجة طبيعية لزيادة المواليد و زيادة السكان و زيادة احتياجات الأفراد الجدد من غذاء و كساء و لباس و كافة الاحتياجات من السلع و الخدمات و يزيد من صعوبة تزايد السكان اذا كانت الموارد النقدية محدودة او منخفضة و بالتالى وجود قوة شرائية ضعيفة .

(٤) تغير أذواق المستهلكين :-

ان اتجاه الأذواق تجاه بعضها انواع السلع و الخدمات يساهم فى زيادة الطلب على هذه النوعية من السلع ، اما اذا تحول ذوق المستهلكين عن بعض السلع ، فسوف يتراجع الطلب عليها و ينطبق ذلك على موضات الأزياء و الملابس و الزينة و غيرها .

(٥) السياسات الحكومية :-

اذا اتجهت السياسات الحكومية سواء من ناحية الضرائب و الاعانات الى الاهتمام بالطبقات الفقيرة و اعادة توزيع الدخول لصالح هذه الفئة فسوف يتزايد الطلب على السلع و الخدمات و خاصة و ان هذه الفئة تتميز بميل مرتفع للاستهلاك .

(٦) جودة الانتاج و تكاليف الانتاج :-

كلما زادت جودة المنتجات بما يتناسب مع المقاييس المطلوبة و قدرتها على اشباع الحاجات بجودة اعلى فسوف يتزايد الطلب على هذه المنتجات .

اما من حيث تكاليف الانتاج فكلما انخفضت تكاليف الانتاج فيشجع ذلك على زيادة الانتاج بأسعار مناسبة و بالتالى زيادة الطلب .

سادساً : مرونة الطلب :-

(١) تعريف مرونة الطلب :-

تعرف مرونة الطلب بانها" درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات فى الأسعار و هو يقيس مدى حساسية الكمية المطلوبة من السلعة للتغير فى سعر السلعة .

(٢) كيفية قياس معامل المرونة :-

هو نسبة التغير النسبى فى الكميات المطلوبة من السلعة الى التغير فى اسعار السلعة .

$$\frac{\text{التغير النسبى في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى فى أسعار السلعة}}$$

و نلجأ الى التغير النسبى بسبب اختلاف معايير الكميات التى قد تكون كيلوات او وحدات عن معايير الأسعار التى تنحصر فى مقدار معين من الوحدات النقدية ، لذا نلجأ الى معرفة التغير النسبى .

$$\text{م م} = \frac{\text{الكمية المطلوبة فى الحالة الثانية} - \text{الكمية المطلوبة فى الحالة الأولى}}{\text{الكمية المطلوبة فى الحالة الأولى}}$$

$$\div \frac{\text{سعر السلعة فى الحالة الثانية} - \text{سعر السلعة فى الحالة الأولى}}{\text{سعر السلعة فى الحالة الأولى}}$$

$$\frac{\text{ك م}_{٢} - \text{ك م}_{١}}{\text{ك م}_{١}} \div \frac{\text{س}_{٢} - \text{س}_{١}}{\text{س}_{١}}$$

و نصل الى الصيغة النهائية :-

$$\text{م م} = \frac{\text{ك م}_{٢} - \text{ك م}_{١}}{\text{ك م}_{١}} \times \frac{\text{س}_{١}}{\text{س}_{٢} - \text{س}_{١}}$$

(٣) أنواع المرونات :-

- لمرونة الطلب عدة أنواع تتمثل فيما يلى :-

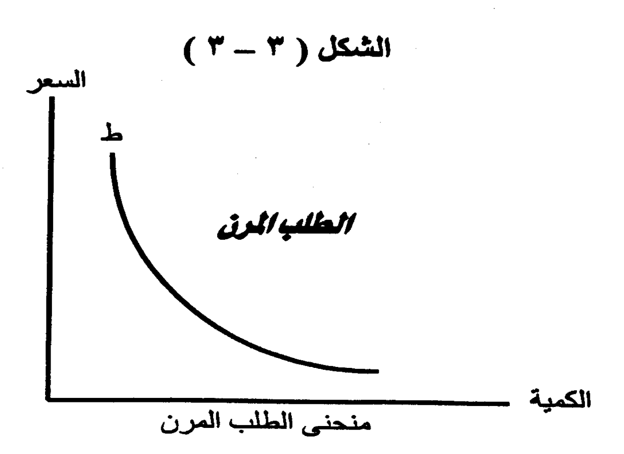
(١) الطلب المرن :-

و يتحقق هذا النوع من المرونة بالنسبة للسلع العادية التى يوجد فيها استجابة من الكميات المطلوبة تجاه اسعار السلعة مثل الملابس و المأكولات العادية .

يكون معامل المرونة فى هذه الحالة اكبر من الواحد الصحيح م م > ١ مما يشير الى ان التغير فى الكمية المطلوبة من السلعة اكبر من التغير فى سعر السلعة .

و يكون المنحنى فى هذه الحالة كما فى الشكل (٣ – ٣) .

الشكل (٣ – ٣)



منحنى الطلب المرن

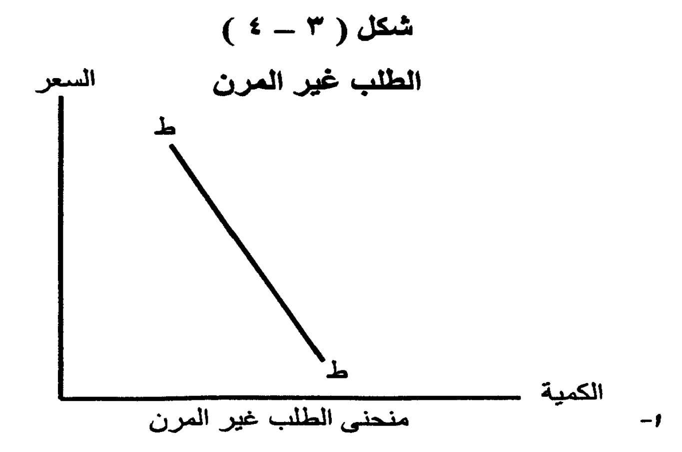
(٢) الطلب غير المرن

و تكون هذه الحالة للسلع الضرورية التى يقل فيها استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات فى السعر بسبب الاحتياج لهذه السلعة لضرورتها مهما تغيرت الأسعار مثل ارتفاع اسعار الأدوية لن يصاحبه انخفاض ملموس فى الكمية المشتراه نظراً لضرورة الأدوية لعلاج الأمراض .

و يكون معامل المرونة فى هذه الحالة اقل من الواحد الصحيح م م < ١ .

مما يعكس استجابة الكمية المطلوبة اقل من التغير فى السعر و يكون شكل المنحنى على النحو التالى (شكل ٣ – ٤) .

شكل (٣ – ٤)



ا-

(٣) الطلب عديم المرونة :-

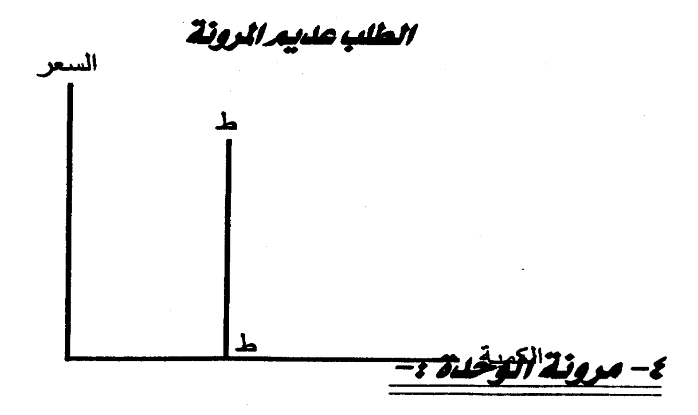
و تنحصر هذه الحالة فى السلع الأكثر ضرورة و التى يستحيل على المستهلك أن يغير من الكمية المستهلكة ها تغير سعر السلعة .

و مثال ذلك ارتفاع اسعار العمليات الجراحية الهامة ، لن يصاحبه تراجع فى حجم العمليات مهما تغير السعر و كذلك بالنسبة لتغير أسعار البان الأطفال الرضع لن يصاحبة أى تغير فى الكميات مهما تغيرت الأسعار .

و يكون معامل المرونة فى هذه الحالة مساوياً للصفر مما يشير الى عدم تغير الكمية المطلوبة من السلعة مهما تغيرت الأسعار م م = صفر (انظر شكل (٣ – ٥) .

شكل (٣ – ٥)

الطلب عديم المرونة



٤- مرونة الوحدة :-

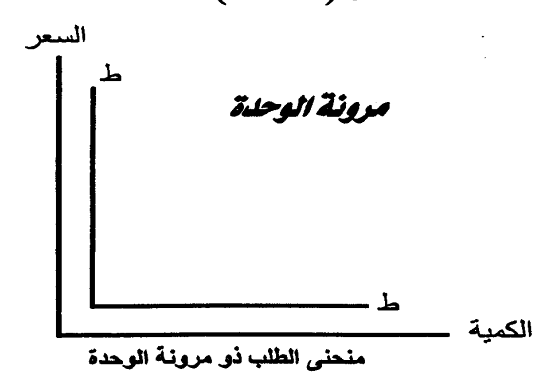
تقتصر هذه الحالة على بعض السلع فى ظروف معينة و تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة مساوية للتغير فى الأسعار .

فاذا تغير سعر السلعة بنسبة ١٠ % مثلاً فسوف تتغير و تستجيب الكمية المطلوبة بنسبة ١٠ % ايضاً .

و يكون : م م = ١ مما يشير الى تساوى نسبة التغيرات فى الأسعار و الكميات المطلوبة .

و يكون منحنى الطلب فى هذه الحالة على النحو التالى (انظر شكل ٣ – ٦) .

شكل (٣ – ٦)



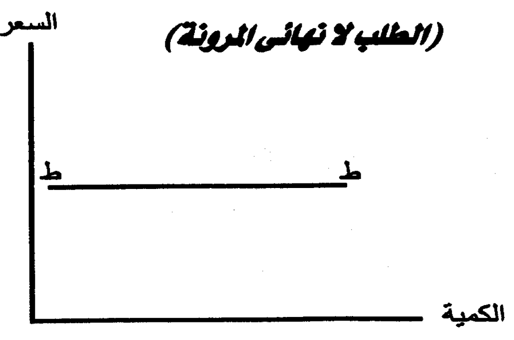
منحنى الطلب ذو مرونة الوحدة

٢ - الطلب لانهائى المرونة :-

و يكون الطلب لا نهائى المرونة عندما تحدث زيادة اولية فى السعر و لا يتغير بعد ذلك و لكن تستمر الكميات المطلوبة فى التغير فيصل معامل المرونة الى قيمة لا نهائية و يكون هذه الحالة بالنسبة لبعض السلع الخاصة التى تدخل فى انتاج العديد من السلع المنتجة مثل القمح اذا ارتفع سعره مرة واحدة فتنخفض الكميات المطلوبة منه ثم تستمر هذه التخفيضات بالنسبة لكل منتج من القمح الذى يستخدم فى صناعات عديدة مثل الحلوى و الخبز و الفطائر و المكرونة .. و كثير من المأكولات .

م م =   و يظهر منحنى الطلب كما فى الشكل رقم (٣ – ٧)

الشكل رقم (٣ – ٧)



طلب لا نهائى المرونة

٣- مرونة القوس :-

و هذه المرونة تستخدم كأسلوباً أخراً لقياس المرونة و خاصةعندما تكون المسافة بعيدة بين الكميات و الأسعار ، أى تحدث التغيرات بمعدلات كبيرة .

** معامل مرونة القوس :-

$$\frac{\text{ك}_{2} - \text{ك}_{1}}{\text{ك}_{1} + \text{ك}_{2}} \div \frac{\text{س}_{2} - \text{س}_{1}}{\text{س}_{1} + \text{س}_{2}}$$

أو

$$\frac{\text{ك}_{2} - \text{ك}_{1}}{\text{ك}_{1} + \text{ك}_{2}} \times \frac{\text{س}_{2} - \text{س}_{1}}{\text{س}_{1} + \text{س}_{2}}$$

((مثال على كيفية حساب مرونة الطلب))

بفرض ان السلعه (س) قد تغير سعرها من ١٠ جنية الى ١٥ جنية و صاحب ذلك تراجع الكميات المطلوبة فيها من ١٥٠ الى ١١٠ و حدة . احسب معامل المرونة وحدد نوع المرونة و ارسم المنحنى .

الحـــل

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{ك}_{2} - \text{ك}_{1}}{\text{ك}_{1}} \times \frac{\text{س}_{1}}{\text{س}_{2} + \text{س}_{1}}$$

$$= \frac{١١٠ - ١٥٠}{١٥٠} \times \frac{١٠}{١٥ - ١٠} = \frac{٥٠}{١٥٠} \times \frac{١٠}{٥}$$

$$= ٠,٦٦ .$$

** ملحوظة :-

يلاحظ اننا اهملنا الاشارة السالبة هذه و حصلنا على قيمة مطلقة و ذلك لأن الاشارة السالبة هنا تشير الى العلاقة العكسية فقط و على ذلك نخلص انه عند حساب مرونة الطلب السعرية نهمل الاشارة و تحصل على القيمة المطلقة فقط .

* نوع هذه السلعة :

هى سلعة غير مرنة حيث استجابة الكمية المطلوبة من اقل من استجابة الأسعار .

* الرسم :

السعر
ط
ط
الكمية

(٦) مرونة الطلب الدخلية :-

هى تلك التى تقيس درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير فى الأسعارو حيث ان العلاقة بين الطلب و الدخل علاقة طردية ، لذا فان معامل المرونة فى هذه الحالة سيكون موجباً و ذلك بالنسبة للسلع العادية .

* **معامل المرونة :-**

$$\text{م م د} = \frac{\text{ك}_{٢} - \text{ك}_{١}}{\text{ك}_{١}} \times \frac{\text{ر}_{١}}{\text{ر}_{٢} - \text{ر}_{١}}$$

و هنا يلاحظ ان معامل المرونة يقيس العلاقة بين الكمية المطلوبة و الدخل .

- السلع الدنيا :-

و هذه السلع ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل حيث كما زاد الدخل قلت الكميات المستهلكة من هذه السلعة لذا يكون معامل المرونة فى هذه الحالة سالباً .

- ملحوظة :-

فى حالة مرونة الطلب الدخلية لا نهمل الاشارة لأن الاشارة تشير الى نوعية السلعة التى ترتبط بعلاقة ما مع الدخل ، فالسلع العادية ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل ، لذا فسيكون معامل المرونة موجباً ، عكس السلع الدنيا و سلع جفن ستكون الإشارة سالبة .

((مثال على مرونة الدخل))

بفرض زيادة الدخل من ١٢٠٠ الى ، ١٥٥ و ترتب على ذلك انخفاض الكميات المطلوبة من السلعة (ص) من ٧٣٠ الى ٧٠٠ :-

- احسب معامل مرونة الطلب الدخلية .
- حدد نوعية السلعة و ارسم المنحنى .

الحل

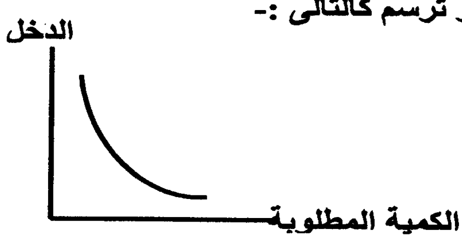
$$\frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ك}_1} \qquad \frac{\text{ر}_1}{\text{٩ ر}_2 - \text{ر}_1}$$

معامل المرونة = ×

$$= \frac{٧٠٠ - ٧٣٠}{٧٣٠} \times \frac{١٢٠٠}{١٥٥٠ - ١٢٠٠}$$

$$= ٠,٠٤ \times ٣,٤٢٨ = -٠,١٣٧$$

و نلاحظ هنا ان معامل المرونة سالب اذن السلعة تعتبر سلعة دنيا و ترسم كالتالى :-



مرونة الطلب الدخلية للسلع الدنيا

• *مرونة الطلب التقاطعية :-*

و هى التى تقيس العلاقة بين السلع المختلفة و توضح طبيعة هذه العلاقة هل هى علاقة تبادلية أم تكاملية .

و يمكن تعريفها بأنها (درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة (س) للتغيرات فى أسعار السلعة (ص) . : م م ق =

$$\frac{\text{ك س}_٢ - \text{ك س}_١}{\text{ك س}_١} \times \frac{\text{س ص}_١}{\text{س ص}_٢ - \text{س ص}_١}$$

و لا تهمل الاشارة عند حساب هذا النوع من المرونة فاذا كان معامل المرونة سالب يشير الى ان العلاقة التى تربط بين السلعتين هى علاقة تكامل ، اى ان السلعتين متكاملتين .

بينما اذا كانت الاشارة موجبة يفيد ذلك ان السلعتين تبادلتين اى يمكن احلال احداها محل الآخرى .

مثـــال

بفرض انخفاض سعر السلعة (س) من ١٤ جنيه الى ١١ جنيه و ادى ذلك الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (ص) من ١٢٠٠ وحدة الى ١٤١٣ وحدة .

المطلوب :

١ - أحسب معامل مرونة الطلب التقاطعية .

٢ - حدد نوعية العلاقة التى تربط بين السلعة س ، السلعة ص .

الحـــل

$$\text{م م ت} = \frac{١٤١٣ - ١٢٠٠}{١٢٠٠} \times \frac{١٤}{١١ - ١٤}$$

٠,١٧٧ × - ٤,٦٦ = - ٠,٨٢٦

٣- حيث أن معامل المرونة سالباً فان هاتين السلعتين تعتبر سلعاً متكاملة ، أى أن استهلاك احداها يستتبعة استهلاك فى السلعة الأخرى .

(٤) العوامل التى تؤثر فى درجات المرونة :-

أن هناك بعض العوامل التى تؤثر فى المرونة و تجعل استجابة لكمية المطلوبة كبيرة او محدودة أولا توجد استجابة نهائياً و من أهم هذه العوامل ما يلى :-

١- مدى أهمية السلعة :-

كلما زادت اهمية السلعة للمستهلك و اصبحت اكثر ضرورة ، كلما انخفضت درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغييرات فى السعر و تصبح السلعة غير مرنة ، و قد تصل اهمية و ضرورة السلعة للمستهلك الى درجة اكبر بحيث تنعدم مرونتها و تصبح عديمة المرونة و ذلك للسلع الأكثر ضرورة .

بينما اذا انخفضت اهمية و ضرورة السلعة للمستهلك ، كلما زادت درجة المرونة و اصبحت السلعة مرنة او لا نهائية المرونة .

٢- <u>نسبة الإنفاق على السلعة من الدخل :-</u>

كلما كانت نسبة ما ينفق على السلعة يمثل جزء كبير من الدخل كلما ارتفعت مرونة الطلب على السلعة مثل الملابس و السيارات .. و غيرها . اما اذا كان ما ينفق على السلعة يمثل جزء ضئيل من الدخل فان المرونة تكون منخفضة حيث ان ما ينفقها عليها لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من الدخل مثل ملح الطعام مثلاً .

٣- <u>الفترة الزمنية :-</u>

كلما ازدادت الفترة الزمنية كانت المرونة اكبر و كانت استجابة الكمية المطلوبة لتغيرات الأسعار مرتفعة عكس الفترة الزمنية القصيرة تكون المرونة مرتفعة حيث لم يتوافر الوقت المناسب لاستجابة الكمية المطلوبة ، فمثلاً اذا ارتفع سعر السمن البلدى الطبيعي فلن يتأقلم الناس على ترك السمن الطبيعى و استخدام السمن الصناعى أو الزيت الا بانقضاء فترة زمنية طويلة حتى تبدأ الكميات المطلوبة فى الاستجابة لتغيرات الأسعار .

٤- <u>مدى توافر بدائل للسلعة :-</u>

كلما كانت السلعة لها بدائل كلما كانت درجة استجابة الكمية المطلوبة لتغيرات الأسعار مرتفعة و ارتفع معامل المرونة .

عكس السلع التى لا يتوافر لها بديل او يتوافر لها بديل محدود فان المرونة تكون اقل ارتفاعا ، مثل الملابس التي يتوافر لديها بدائل مختلفة و كثيرة فتكون مرونتها مرتفعة اما ملابس المدارس فان البدائل غير متوافرة فتكون المرونة اقل .

٥- دخل المستهلك :-

كلما ارتفع دخل المستهلك كلما كانت درجة المرونة اقل لأنه يتمكن من الحصول على نفس الكميات من السلع التى ارتفع سعرها بسبب ارتفاع دخلة .

(٥) الأهمية الاقتصادية لمرونة الطلب :-

تلعب المرونة دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاد الجزئى على او على مستوى الاقتصاد ككل .

و يمكن تحديد اهم هذه الأدوار كما يلى :-

١ - دور المرونة فى تحديد الضرائب :-

اذا كان الهدف من الضرائب هو توفير قدر من الموارد لتمويل خزانة الدولة و ليس الهدف منها تقليص الاستهلاك من سلعة ما او الحد من الاستيراد مثلاً ، فلا بد ان تفرض الضريبة على السلع منخفضة المرونة (غير المرنة او عديمة المرونة) لضمان توفير ايرادات للدولة لأن المستهلكين فى هذه الحالة لن يستغنوا عن كميات كبيرة من هذه السلع برغم ارتفاع الأسعار الناجم عن فرض الضريبة فبالتالى تتوافر حصيلة من الايرادات للدولة .

اما السلع المرنة و التى ترتفع درجة استجابة الكمية المطلوبة لتغيرات الأسعار فلن تستطيع الدولة ان تحصل على ايرادات مناسبة عند رفع اسعارها بسبب عبء الضريبة لأن المستهلكين سوف يخفضوا استهلاكهم من هذه السلع و لن يتحقق ايرادات كافية لخزانة الدولة .

٢ - دور المرونة فى تقلبات الأسعار :-

اذا رأت المنشأة أن ترفع أسعار السلع التى تنتجها كوسيلة لزيادة ايراداتها فلابد ان يتحقق ذلك بالنسبة للسلع ذات معامل مرونة اقل لأن المستهلكين سوف يتحملون عبء الضريبة بسبب ضرورة و أهمية السلعة بالنسبة لهم ، اما اذا كانت السلعة مرنة بدرجة اكبر فلن يتحمل المستهلكون عبء الضريبة و يخفضوا من استهلاكهم من سلعة و بالتالى لن يتحقق للمنشأة هدفها من رفع الأسعار .

اذن ترتبط مرونة الطلب على السلع بعلاقة عكسية مع الأسعار ، فاذا كانت المرونة كبيرة كلما اتجه المنتجون الى تخفيض الأسعار لتحقيق مبيعات اكبر و ايرادات أعلى .

اما السلع ذات مرونة الطلب المنخفضة (غير مرنة أو عديمة المرونة) فيمكن رفع الأسعار لزيادة الايرادات .

الفصل الرابع

تحليل العرض

الفصل الرابع
تحليل العرض

لكي نتكلم عن العرض وعلاقته بالطلب والذي أفرد له الفصل (الرابع) لابد أن نتحدث عن السوق .

مفهوم السوق :

يمثل السوق هو التقاء البائع والمشتري وهذا الالتقاء قد لا يكون مباشر ، فيمكن أن يلتقي البائع والمشتري وتتم علاقة التعامل بينهما بدون لقاء فعلي ؛ فقد تتم العلاقة والتعامل عبر الهاتف أو الخدمات البرقية أو من خلال شبكة الحاسب الآلي (الإنترنت) .

وهناك قطاعين أساسيين في السوق هما قطاع المستهلكين وقطاع المنتجين (الأعمال) :

ويمثل قطاع المستهلكين الأفراد والعائلات التي تشتري السلع والخدمات وتقدم لقطاع الأعمال (المنتجين) عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض .

بينما قطاع الأعمال هو فئة المنتجين الذين يقومون بشراء خدمات عناصر الإنتاج من قطاع المستهلكين بهدف إنتاج السلع والخدمات وبيعها إلى قطاع المستهلكين .

وتمثل الأسعار Prices مؤشرات رغبات كل من المستهلكين والمشترين وتتحدد أسعار السلع والخدمات وفقاً لقوى السوق (العرض والطلب) .

ونتناول في هذا الفصل النقاط التالية :

١- جدول العرض ومنحنى العرض .
٢- التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة .
٣- العرض والطلب وتوازن السوق .
٤- انتقال كل من منحنى العرض والطلب .
٥- مرونة العرض .
٦- العوامل التي تؤثر على مرونة الوحدة .

أولاً : جدول العرض ومنحنى العرض :

جـدول العـرض: يظهـر الكميـات المختلفـة التـي يرغـب ويـستطيع المنتجون على بيعها في السوق عند الأسعار المختلفة . وتصرفات المنتجين تعتبر طردية في اتجاه ارتفاع الأسعار عكس المستهلكين التي تعتبر تصرفاتهم سلبية وعكسية بالنسبة لارتفاع الأسعار وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل التي تؤثر في العرض أو الطلب .

والجدول التالي رقم (٤ – ١) يوضح جدول العرض للحوم .

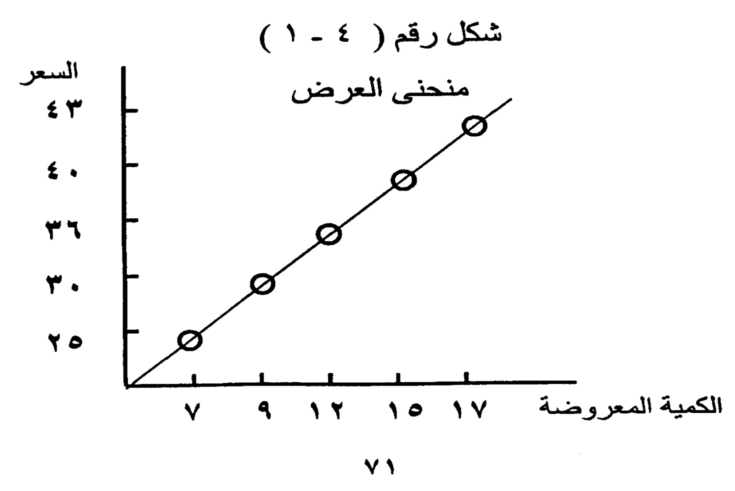
جدول رقم (٤ – ١)

العرض من اللحوم

البدائل	سعر الكيلو بالجنيه	الكمية المعروضة في الأسبوع (ملايين الكيلو جرامات)
أ	٢٥	٧
ب	٣٠	٩
جـ	٣٦	١٢
د	٤٠	١٥
هـ	٤٣	١٧

وتنتقل بيانات هذا الجدول إلى الشكل رقم (٤ - ١) نستنتج من هذا الشكل منحنى العرض .

شكل رقم (٤ - ١)



وصف منحنى العرض :

هو منحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليسار ذو ميل موجب يشير إلى العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة من السوق . ونخلص من ذلك بتعريف العرض بأنه "الكميات التي يكون المنتجون راغبين وقادرين على عرضها في السوق عند الأسعار المختلفة في ظل ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض" .

ثانياً : التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض :

تغير الكمية المعروضة :

الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى العرض يسبب تغير الأسعار ويعني ذلك أن ارتفاع الأسعار أو ضعفها سوف يؤثر على زيادة أو خفض الكمية المعروضة والانتقال على نفس المنحنى لأن التغير في العرض ناتج عن التغير في المتغير الأساسي الذي يؤثر على العرض ألا وهو السعر . ويتضح ذلك من الشكل رقم (٤ – ٢ {أ})

التغير في العرض :

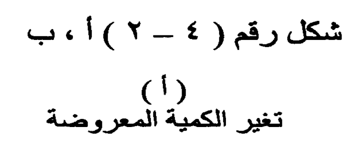
هو انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليمين أو اليسار بسبب عوامل أخرى غير السعر . ففي هذه الحالة لا نفترض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض بخلاف الأسعار ومن هذه العوامل :

١ - *طريقة الإنتاج :*

كلما تطورت الأساليب الفنية للإنتاج وتطورت ، كلما صاحب ذلك ارتفاع في العرض وبالتالي انتقال منحنى العرض إلى جهة اليمين مما يشير إلى العلاقة الطردية بين طريقة الإنتاج وحجم المعروض من المنتج .

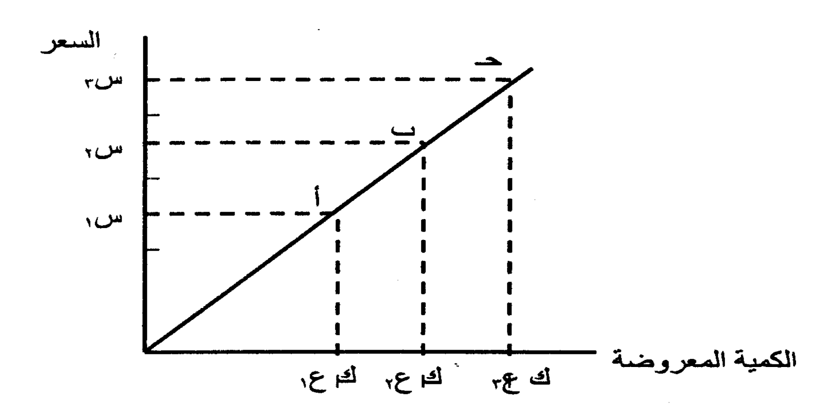
٢ - *أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة :*

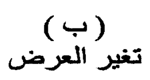
هناك علاقة عكسية بين أسعار عناصر الإنتاج وحجم المعروض من السلعة . فكلما ارتفعت أسعار الموارد والعناصر التي تدخل في إنتاج سلعة ما ؛ فإن ذلك يؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج وزيادة الأعباء على المنتج فيقل المعروض من السلعة في السوق وينتقل المنحنى إلى جهة اليسار وعلى العكس إذا توافرت عناصر الإنتاج بأسعار منخفضة فتقل تكلفة الإنتاج ويزداد الإنتاج وبالتالي يزداد العرض من هذه السلع فينتقل المنحنى إلى جهة اليمين .



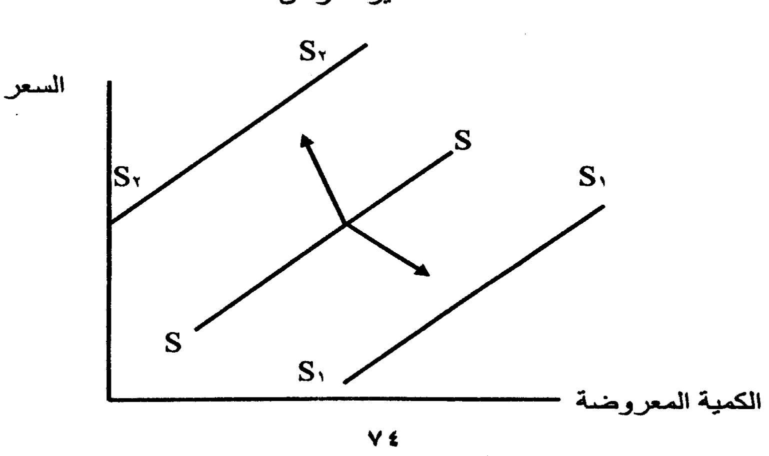
شكل رقم (٤ – ٢) أ ، ب

(أ)
تغير الكمية المعروضة





(ب)
تغير العرض



٣ - *الضرائب والإعانات الحكومية :*

إذا قدمت الحكومة إعانات لبعض الصناعات مثل صناعات التصدير أو منتجي بعض المحاصيل الزراعية فسوف تنخفض تكاليف الإنتاج نتيجة لإعانة الحكومة أو ترتفع الكميات المنتجة ويزداد العرض ويتجه المنحنى إلى جهة اليمين . أما إذا فرضت الحكومة ضرائب على المنتجين أو رفعت معدلات الضرائب فسوف يؤدي ذلك إلى رفع تكلفة الإنتاج وانخفاض العرض وانتقال المنحنى إلى جهة اليسار .

٤ - *توقعات المنتجين :*

إذا كانت توقعات المنتجين تفاؤلية بالنسبة للمجتمع ومستوى المعيشة فيزداد الإنتاج ويرتفع المعروض وينتقل المنحنى إلى جهة اليمين . أما إذا كانت توقعاتهم المستقبلية تشاؤمية فسوف يتراجع الإنتاج وينتقل المنحنى إلى جهة اليسار .

٥ - *التغير في أسعار السلع الأخرى :*

إذا ارتفعت أسعار السلع البديلة فسوف ينتقل منحنى العرض للسلعة البديلة إلى جهة اليسار . فمثلاً إذا ارتفعت أسعار اللحوم فسوف ينتقل منحنى العرض للدواجن إلى جهة اليسار أما منحنى عرض اللحوم فسيرتفع . أما بالنسبة للسلع المكملة مثل البترول والغاز المصاحب له ؛ فإذا ارتفعت أسعار البترول فتتوقع زيادة إنتاجه والعرض منه كما

أن الغاز المصاحب للبترول سوف يزداد عرضه أيضاً لأنهم سلع تكاملية .

ثالثاً : العرض والطلب وتوازن السوق :

إذا وضعنا جدول الطلب على اللحوم إلى جانب جدول العرض السابق ذكره فيمكن أن نستشف العرض والطلب وتوازن السوق .

جدول رقم (٤ – ٢)

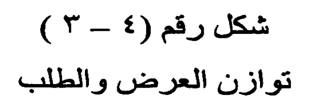
جدول العرض والطلب من اللحوم

البدائل	السعر بالجنيه	الكمية المعروضة (مليون كيلو)	الكمية المطلوبة (مليون كيلو)	الحالة
أ	٢٥	٧	٢٠	فائض طلب
ب	٣٠	٩	١٦	فائض طلب
جـ	٣٦	١٢	١٢	توازن
د	٤٠	١٥	٧	فائض عرض
هـ	٤٣	١٧	٥	فائض عرض

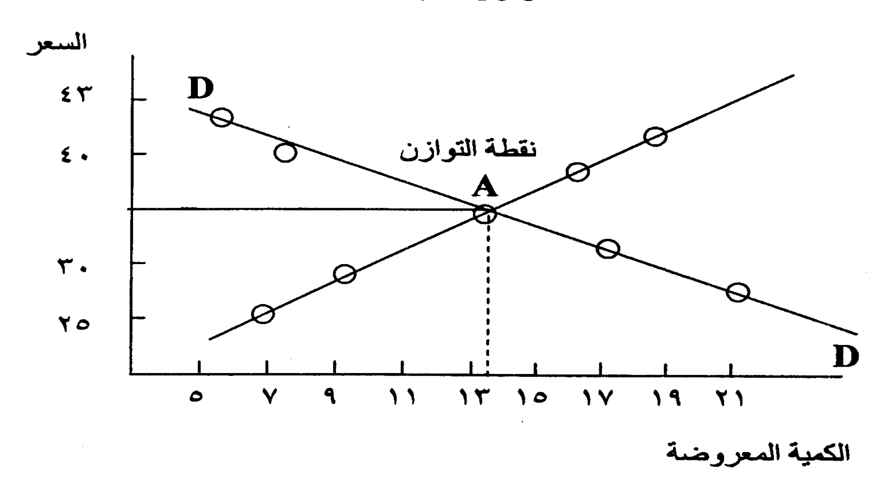
من خلال الجدول يتضح لنا بارتفاع الأسعار من ٢٥ إلى ٣٠ ارتفع العرض من ٧ مليون كيلو إلى ٩ ملايين . بينما انخفض الطلب ٢٠ مليون كيلو إلى ١٦ مليون كيلو . وهناك فجوة طلب

مقدارها ١٣ وإذا واصل ارتفاعه إلى ٣٠ كيلو فسوف تزيد الكمية المعروضة بعض الشيء ولكن ما زال هناك فجوة طلب مقدارها ٧ مليون كيلو وهي انخفضت عن الفجوة السابقة . ولكن إذا تحدد السعر عند ٣٦ فسوف تتزايد الوحدة إلى ١٢ بدلاً من ٩ والطلب سوف يتراجع من ١٦ إلى ١٢ وعند هذا السعر يتحقق التوازن بين العرض والطلب . أي أن السعر ٣٦ هو السعر المناسب الذي لا يوجد فائض عرض أو فائض طلب في السوق وبالتالي لا يوجد ضغط على السعر لكي يرتفع أو ينخفض .

ولكن بفرض استمرار السوق في الارتفاع إلى ٤٠ ثم ٤٣ فسوف تتحول فجوة الطلب إلى فجوة عرض مقدارها ٨ ثم ١٢ لأن في هذه الحالة تميل الأسعار لتعتبر مرتفعة جدا للمستهلكين بحيث أن رغبتهم في الشراء انخفضت بكثير عن حجم المعروض فيضطر المنتجون إلى تخفيض أسعارهم مرة أخرى لتعود إلى التوازن مرة أخرى . ويعبر عن ذلك في الشكل رقم (٤ – ٣)



توازن العرض والطلب



انتقال منحنى العرض والطلب :

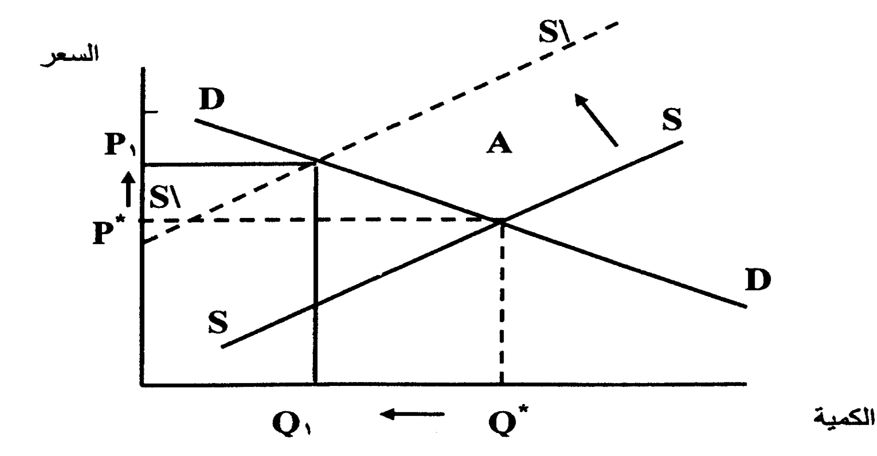
(١) انتقال منحنى العرض :

(أ) إذا تغيرت العوامل التي تؤثر في العرض سلباً بحيث انتقل منحنى العرض إلى جهة اليسار داخل منحنى الطلب كما هو بدون تغير فإن كمية التوازن وسوء التوازن سوف يتغير (شكل رقم) فسوف تنخفض كمية التوازن بسبب انخفاض العرض وانتقاله إلى

اليسار . أما الأسعار فسوف ترتفع إلى P_1 بسبب فجوة الطلب حيث سيكون هناك فائض طلب ، أي أن الطلب سيصبح أكبر من العرض فترتفع الأسعار .

شكل رقم (٤ – ٤)

انتقال منحنى العرض إلى اليسار

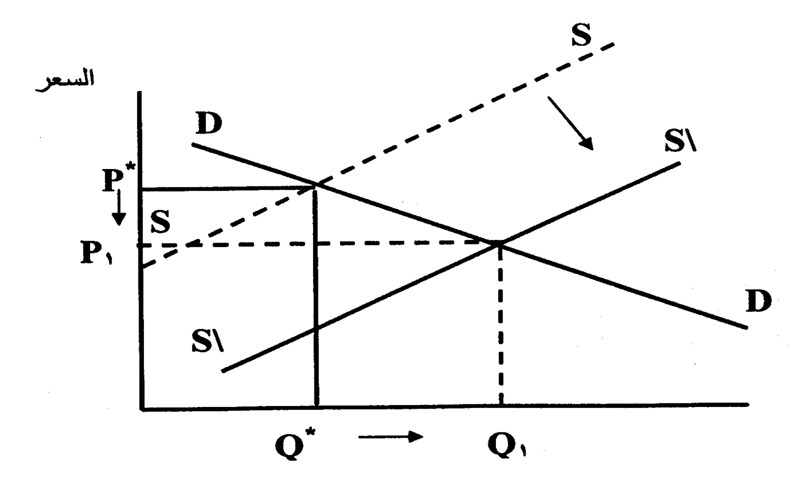


(ب) <u>انتقال منحنى العرض إلى جهة اليمين</u> بفرض تحسن الظروف التي تؤثر في العرض اتجاه الحكومة إلى سياسات تشجيعية للمنتجين فينتقل منحنى العرض إلى جهة اليمين فسوف تزداد الكمية المطلوبة إلى Q_1

بـدلاً مـن Q^X وكـذلك الأسـعار سـوف تـنخفض بـسبب فـائض العرض فـالعرض يـصبح أكثـر مـن الطلـب بـسبب تزايد الكمية في السوق فتنخفض الأسعار . انظر الشكل رقم (٤ – ٥)

شكل رقم (٤ – ٥)

انتقال منحنى العرض إلى اليمين



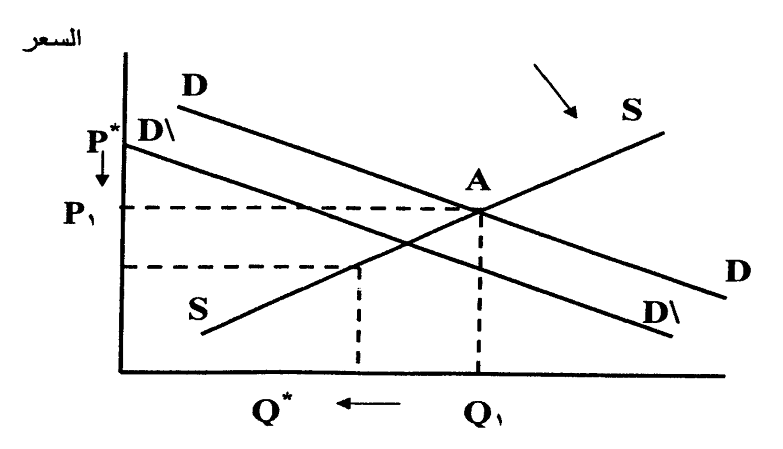
(٢) انتقال منحنى الطلب :

(أ) **انتقال منحنى الطلب إلى اليسار :** إذا انخفضت الدخول وتأثر الطلب سلباً وانتقل إلى جهة اليسار وظل منحنى العرض كما هو فسوف تتغير الكمية التوازنية Q^x وتتراجع إلى Q_1 كما أن الأسعار سوف تنخفض وتتراجع من P^x Q^x إلى P_1

(انظر شكل رقم ٤ – ٦)

شكل رقم (٤ – ٦)

انتقال منحنى الطلب إلى اليسار

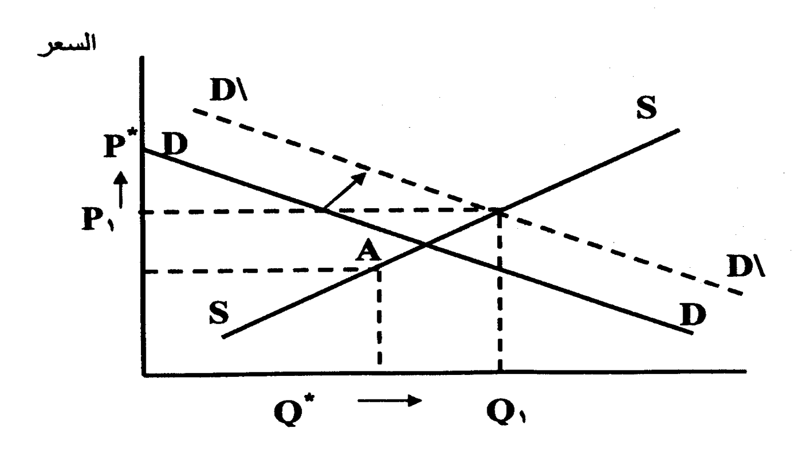


(ب) <u>انتقـال منحنـى الطلـب إلـى جهـة اليمـين</u> : بفـرض تحـسن ظروف الطلب وانتقال المنحنى إلى جهـة اليمـين فسوف تختل نقطة التوازن A وتتغير الكمية التوازنيـة فترتفـع إلى Q_1 بسبب زيـادة الطلـب كمـا سـترتفع الأسـعار لأن الطلب سيصبح أكبر من العرض

(انظر شكل رقم ٤ – ٧)

شكل رقم (٤ – ٧)

انتقال منحنى الطلب إلى اليمين

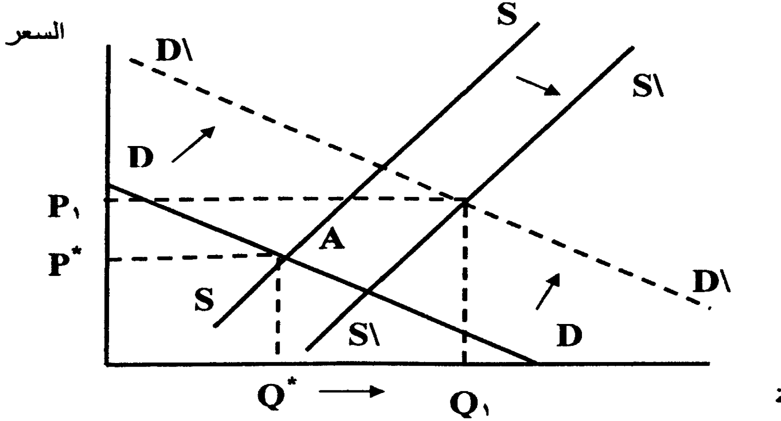


رابعاً : انتقال كلا من العرض والطلب :

(ج) الانتقال إلى اليمين : بفرض ارتفاع منحنى الطلب والعرض إلى جهة اليمين فسوف يترتب على ذلك اختلال نقطة التوازن وزيادة الكمية التوازنية زيادة كبيرة بسبب تزايد كل من العرض والطلب . أما الأسعار فسوف ترتفع بسيطاً بسبب أن زيادة الطلب كانت أكبر قليلاً من زيادة العرض فترتب على ذلك ارتفاع الأسعار ارتفاعاً ضئيلاً (انظر شكل رقم ٤ – ٨)

شكل رقم (٤ – ٨)

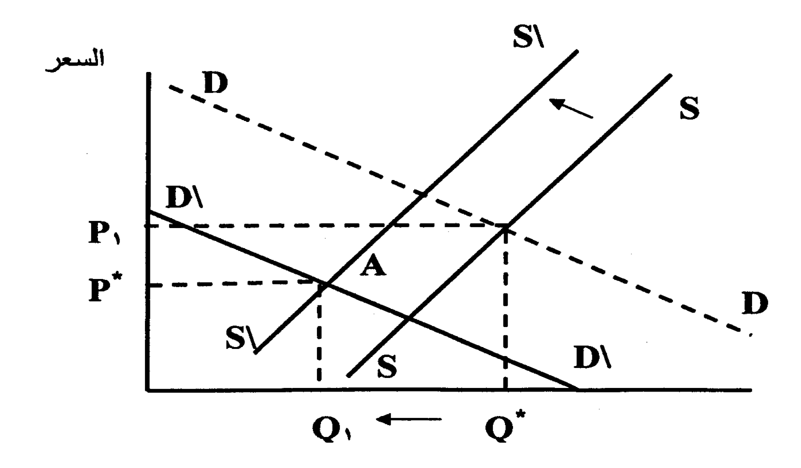
انتقال منحنى العرض والطلب إلى اليمين



(د) <u>الانتقال إلى جهة اليسار :</u> بفرض انتقال كل من منحنى الطلب والعرض إلى جهة اليسار فسوف تختل نقطة التوازن A وتنخفض الكمية التوازنية بسبب انخفاض كل من العرض والطلب أما السعر فسوف يرتفع لأن التراجع في العرض كان أكبر من التراجع في الطلب فأصبح الطلب أكبر من العرض فارتفعت الأسعار .

شكل رقم (٤ – ٩)

انتقال منحنى العرض والطلب إلى اليسار



أمـا إذا اتجـه أحـد المنحنيـات إلـى اليمـين والآخـر إلـى اليـسار فـسوف تتوقـف الكميـة والأسـعار الجديـدة علـى درجة ارتفاع أو انخفاض كل منحنى .

خامساً : مرونة العرض :

تعريـف مرونـة العـرض : هـي درجـة اسـتجابة الكميـة المعروضـة للتغيرات في الأسعار .

النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة

معامل المرونـة يقيس : $\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$

$$E_S = \frac{AQ}{Q} \div \frac{AP}{P}$$

$$E_S = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \div \frac{P_2 - P_1}{P_1}$$

$$E_S = \quad Q_2 - \quad \times \quad P_1$$

$$\frac{Q_1}{Q_1} \qquad \frac{\quad}{P_2 - P_1}$$

وحيث أن الكمية المعروضة Q والسعر P تربطهم علاقة طردية موجبة فإننا نتوقع أن البسط والمقام ستكون لهما نفس الإشارة وهذا يعني أن معامل مرونة العرض يكون دوماً بالموجب عكس معامل مرونة الطلب .

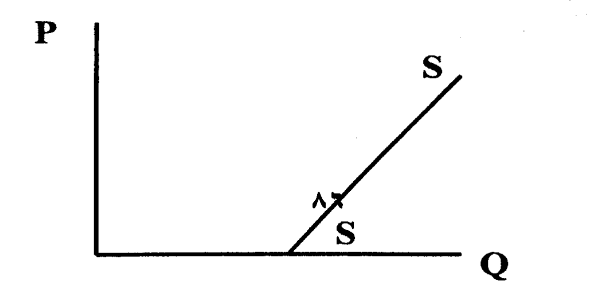
<u>حالات مرونة العرض :</u>

(١) <u>العرض المرن :</u>

في هذه الحالة يكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح ١ < E_s أي أن التغير في الكمية المعروضة أكبر من التغير في الأسعار ويأخذ المنحنى الشكل المعتاد (انظر شكل رقم ٤ – ١٠)

شكل رقم (٤ – ١٠)

منحنى العرض المرن

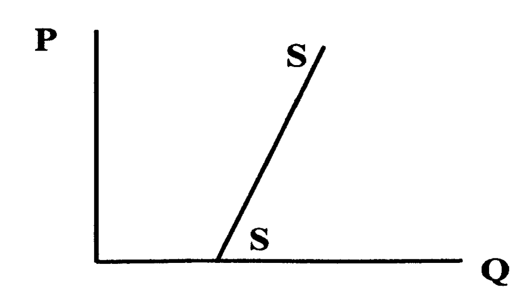


(٢) <u>العرض غير المرن :</u>

حيث يكون معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح ، أي أن التغير في الكمية المعروضة أقل من التغير في الأسعار ويكون شكل المنحنى (انظر شكل رقم ٤ – ١١)

شكل رقم (٤ – ١١)

منحنى العرض غير المرن

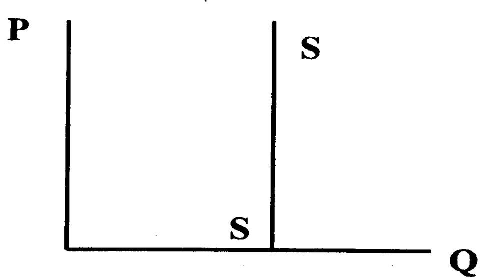


(٣) <u>العرض عديم المرونة :</u>

حيث يكون معامل المرونة = الصفر مما يعكس عدم استجابة الكميات المعروضة للتغيير في السعر ويكون منحنى العرض كما في الشكل رقم (٤ – ١٢) .

شكل رقم (٤ – ١٢)

منحنى العرض عديم المرونة

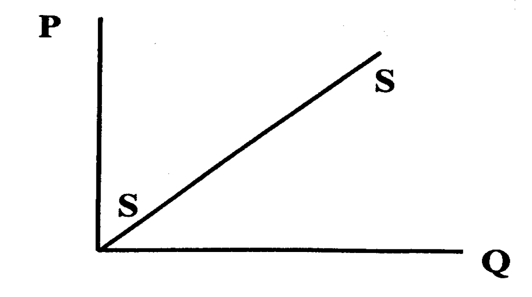


(٤) <u>منحنى العرض ذو مرونة الوحدة :</u>

حيث يكون معامل المرونة = الواحد الصحيح مما يعني أن التغير في الكمية المعروضة يساوي التغير في الأسعار ويكون المنحنى في هذا الشكل .

شكل رقم (٤ – ١٣)

منحنى العرض ذو مرونة الوحدة

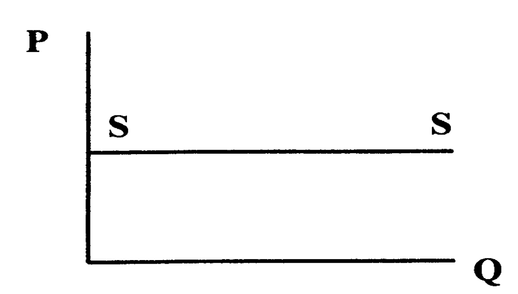


(٥) <u>منحنى العرض لانهائي المرونة :</u>

يكون معامل المرونة = لانهائي حيث أن الأسعار لا تتغير بينما الكميات المعروضة تتغير ويأخذ المنحنى هذا الشكل (انظر شكل رقم ٤ – ١٤) .

شكل رقم (٤ – ١٤)

منحنى العرض ذو مرونة الوحدة



<u>سادسا : العوامل التي تؤثر على مرونة العرض :</u>

تعتمد مرونة العرض على قدرة المنتجين على تغيير الكميات التي ينتجونها ويعرضونها في السوق وفق تغير الأسعار . وتعد القدرة والرغبة لدى المنتجين ضمن تغير الكميات المعروضة استجابة للتغيرات في السوق تتأثر <u>بالعوامل الآتية :</u>

(١) <u>طبيعة العملية الإنتاجية :</u>

إذا كان يمكن بسهولة تغيير خط الإنتاج لإنتاج سلع بديلة فإن العرض يتوقع أن يكون أكثر مرونة ويستجيب للتغيرات في الأسعار فمثلاً إذا انخفضت أسعار الشعير فإن من السهل تحويل الأرض من زراعة الشعير إلى زراعة القمح فتكون الاستجابة مرتفعة للتغير في الأسعار.

(٢) **التوقعات الخاصة بالأسعار :**

إذا توقع المنتجين بان الأسعار ستظل مرتفعة في المستقبل إذا حدث ارتفاع حالي في منتج ما فإن المنتجين سوف يقوموا بزيادة الكمية المعروضة وبالتالي يكون العرض مرن . أما إذا توقعوا بأن الارتفاع في الأسعار سيكون مؤقت ولن يستمر في المستقبل فلن يقوموا بزيادة طاقاتهم الإنتاجية وبالتالي فإن العرض سيكون أقل مرونة .

(٣) **الفترة الزمنية :**

لاشك أن تغير الأسعار لفترة زمنية قصيرة لن يؤثر في استجابة الكمية المعروضة بالدرجة وبالتالي فسيكون العرض أقل مرونة ، عكس إذا استمر تغير الأسعار لفترة زمنية طويلة تجعل العرض يكون أكثر مرونة .

(٤) <u>تكلفة تخزين الإنتاج :</u>

السلع سريعة التلف مرتفعة تكاليف التخزين ويصعب تخزينها لفترة طويلة تجعل مرونة عرضها منخفضة مثل السلع الغذائية عكس السلع القابلة للتخزين تجعل العرض أكثر مرونة .

الفصل الخامس

التسعير
والسياسات السعرية

الفصل الخامس
التسعير و السياسات السعرية

تلعب الأسعار دوراً هاماً فى حياة المنشأة لما تلعبة الأسعار من تأثير كبير فى صافى الأرباح التى تحققها اية منشأة ، لأن الارباح هى عبارة عن ناتج الايرادات بعد خصم التكاليف. و الأسعار تؤثر مع كل من الايرادات و التكاليف .

و اجمالى الايرادات هو عبارة عن حاصل ضرب كميةالوحدات المنتجة فى سعر بيعها للجمهور .

و ترتبط مبيعات المنشأة باسعارها ، فاذا كانت اسعار منتجات المنشأة مرتفعة عن المعتاد فان الطلب عليها سوف يتراجع و ينخفض ، كما انه اذا كان السعر اقل مما ينبغى فسوف يزيد الاقبال و الطلب على شراء هذه المنتجات . لذا تحتاج المنشأة ان تحدد السعر المناسب الذى يضمن لها الأقبال و الطلب و فى نفس الوقت يحقق لها ربحية معقولةو مقبولة .

كما تنشأ مشكلة اخرى تواجه المسئولين عن تحديد الأسعار و هى مشكلة الزمن او الفترة الزمنية ، فالأسعار قد تكون مقبولة حالياً و لكن لا تناسب الفترة القصيرة المقبلة و هكذا لابد من مراعاة البعد الزمنى للأسعار و المراجعة المستمرة للأسعار .

و يزيد من تعقيد عملية التسعير ان المنشأة ليست هى المؤثر الوحيد فى عملية تحديد الأسعار بل هناك متغيرات خارجية تؤثر فى السياسة السعرية للمنشأة منها السياسات الحكومية ، المنافسين الآخرين فى السوق و قوى السوق .. الخ .

ويتم دراسة هذا الفصل على النحو التالى :-

أولاً : طبيعة السوق و سياسات التسعير .

ثانياً : سوق المنافسة الكاملة .

ثالثاً : سوق الاحتكار .

رابعاً : سوق المنافسة الاحتكارية .

خامساً : سوق احتكار القلة .

أولاً : طبيعة السوق و سياسات التسعير :-

ان تحديد الأسعار و سياسات التسعير لأى منتج فى اية منشأة يتأثر اولاً بطبيعة السوق الذى تعمل فيه المنشأة و يتم من خلاله تسويق منتجات المنشأة .

و سوف يتم دراسة الأسواق المختلفة من سوق منافسة كاملة و سوق احتكارو سوق المنافسة الاحتكارية و سوق الاحتكار من جميع الجوانب التى تخدم عملية التسعير و السياسات السعرية و يتم دراسة نقاط اساسية فى كل سوق .

** صفات و خصائص السوق .

** تحديد الحجم الأمثل الذى يعظم الانتاج .

** دراسة و تحليل الطلب فى كل سوق .

ثانياً : سعر المنافسة الكاملة :-

(أ) ماذا يقصد بسوق المنافسة الكاملة ؟

هى السوق الذى يتوافر فيها الخصائص التالية :-

- وجود عدد كبير جداً من البائعين و المشترين بحيث لا يؤثر احدهما على السوق .
- حرية الدخول و الخروج من السوق ، فلا توجد موانع اساسية تمنع الدخول و الخروج من السوق فى اى وقت .
- المعلومات الخاصة بالانتاج و الأسعار و كافة المعلومات التى تهم البائعين و المشترين متوافرة و متاحة فى السوق .
- السلع التى تنتج فى هذه السوق سلع متجانسة تماماً فلا يوجد اى تمييز او اختلاف ولو بسيط بين الوحدات المنتجة .
- الاسعار محدده و معطاة فى السوق فلا تستطيع اى منشأة ان تحدد اسعاراً اخرى غير تلك المحددة فى السوق .

(بـ) الحجم الأمثل الذى يحقق تعظيم الربحية :-

لتحديد الحجم الأمثل الذى يحقق تعظيم الربحية باعتباره الهدف الاساسى للمنشأة و الذى من خلاله يتم تحديد الأسعار .

و لكن فى هذه السوق لا تتدخل المنشأة فى تحديد الأسعار لأنها معطاة و محددة فى السوق ، فاذا حاولت احد المنشآت ان ترفع الأسعار فسوف تخسر معظم السوق لأن المنتجين كثيرين فى السوق و يبيعون بنفس الأسعار .

لذا فان المنشأة اذا رأت انها لا تحقق ارباحاً مقبولة باستخدام اسعار السوق فعليها ان تتجه الى دراسة التكاليف و تخفيض هذه التكاليف حتى تستطيع ان تعمل فى سوق المنافسة الكاملة او ان تنسحب من السوق .

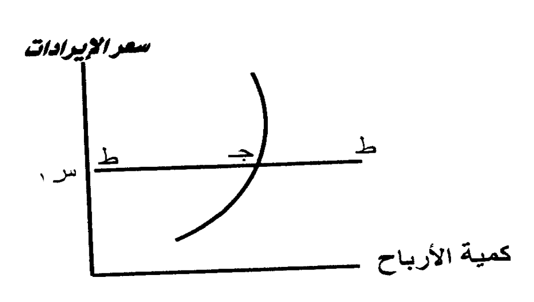
و لكى يتحدد الحجم الأمثل علينا ان ندرس الطلب و عرض المنشأة فى هذه السوق .

(١) طلب المنشأة :-

يعتبر طلب المنشأة فى سوق المنافسة الكاملة خط افقى لا نهائى المرونة و ذلك لأن الاسعار ثابتة و محددة و معطاة انظر شكل رقم (٥ – ١)

شكل (٥ – ١)

منحنى طلب وعرض لمنشأة فى سوق المنافسة الكاملة



منحنى الطلب فى سوق المنافسة الكاملة

(٢) منحنى عرض المنشأة :–

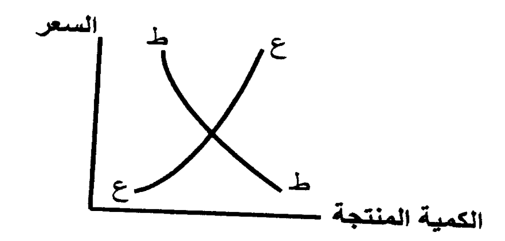
منحنى عرض المنشاة هو منحنى التكاليف الحدية بدءاً من النقطة (ج) التى تعادل عندها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية .

(٣) منحنى طلب و عرض السوق :-

اما منحنى طلب و عرض السوق ككل فهو منحنى طلب وعرض عادى كما تم دراسته فى الاقتصاد الجزئى . (انظر شكل رقم ٥ - ٢) .

شكل رقم (٥ - ٢)

منحنى عرض و طلب السوق



(٤) كيفية تحديد الحجم الأمثل :-

من خلال الرسم البيانى نستطيع ان نحدد الحجم الأمثل فى هذه السوق اما من خلال الايرادات و التكاليف الكلية او من خلال الايرادات الحدية و التكاليف الحدية .

**** الحجم الأمثل من خلال الايرادات و التكاليف الكلية :-**

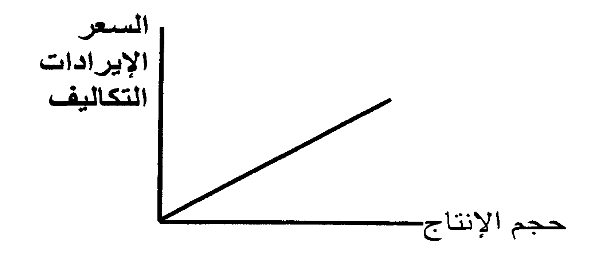
الشكل رقم (٥ – ٣) يوضح الحجم الأمثل لمنشاة تعمل فى سوق المنافسة الكاملة و يتحدد الحجم الأمثل بالنسبة للايرادات الكلية و التكاليف الكلية و كما يتضح من الرسم نجد ان الحجم الأمثل يتحدد فى المنطقة المظللة (أ ب ج) حيث فى هذه المنطقة تكون الإيرادات الكلية

اكبر من التكاليف الكلية و لكن النقطة(ج) هى نقطة الانتاج الأمثل .

حيث عند هذه النقطة تكون التكاليف أقل ما يمكن (اى نقطة تدنية التكاليف

شكل رقم (٥ – ٣)

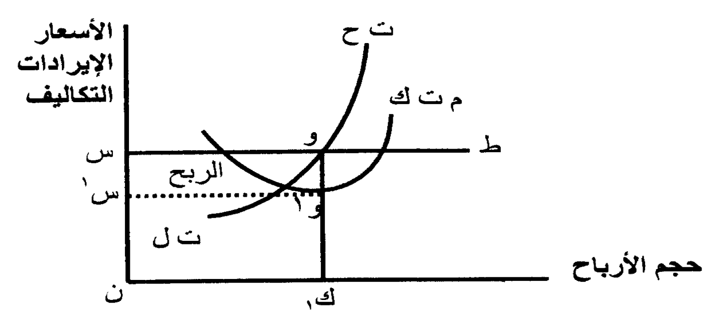
الحجم الأمثل لمنشاة تعمل فى سوق المنافسة الكاملة



•• الحجم الأمثل من خلال الإيرادات الحدية و التكاليف الحدية :-

الشكل رقم (٥ ـ ٤)

الحجم الأمثل على مستوى الايرادات و التكاليف الحدية
لمنشاة تعمل فى سوق المنافسة الكاملة



كما يوضح الشكل السابق نجد ان منحنى الطلب يمثل فى نفس الوقت منحنى الايراد الحدى و عندما يتقاطع الايراد الحدى(أ ح) مع التكاليف الحدية (ت ح) عند النقطة (و) يتحدد حجم الانتاج الأمثل عند النقطة ك١ .

فعند هذه النقطة تكون الارباح اكبر ما يمكن و هى الفرق بين الايرادات الكلية (و ك١ ن س) و بين التكاليف الكلية (و١ س١ ن ك١).

حيث الأرباح تمثل فى المستقبل (و س س١و١)

و نستخلص الأرباح على النحو التالى :-

أ ك = السعر × الكمية .

س ١ × ك ١ = س و ك١ ن

ت ك = الكمية × م ت ك (متوسط التكاليف الكلية)

ك ١ × و١ س١ = و١ س١ن ك

= (و س س١ و١)

** الأرباح و المعيار الزمنى فى سوق المنافسة الكاملة :-

توضح النظرية الاقتصادية ان سوق المنافسة الكاملة تستطيع المنشاة من خلاله ان تحقق ارباحاً فى الأجل القصير ، اما على الأجل الطويل فسوف يدخل منافسون جدد ويقتسموا الأرباح فتنخفض ارباح كل منشاة على حدة حتى تصل الى صفر .

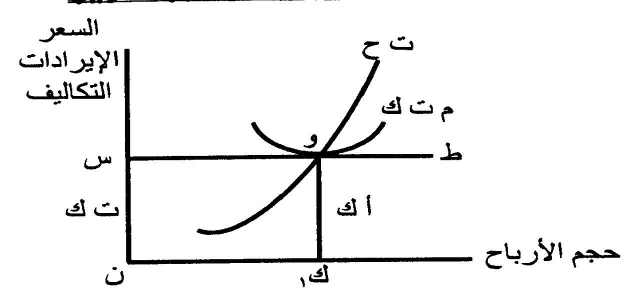
و المعروف ان اذا بلغت الارباح الاقتصادية الصفر فانها لا تعنى تحقيق خسارة بل ان المنشاة تحقق معدل العائد السوقى العادى و يستمر الحال هكذا و اذا استمر دخول منشات جديدة فسوف تتراجع الارباح عن المعدل العادى للسوق

فتخرج بعض المنشآت حتى يعود الربح الاقتصادى الى الصفر مرة اخرى ويحدث التوازن فى الأجل الطويل و ذلك بسبب المنافسين الكثيرين فى السوق .

و الرسم البيانى رقم (٥ – ٥) يوضح توازن المنشأة فى الأجل الطويل حيث تتعادل الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية و الارباح تصل الى الصفر .

شكل رقم (٥ – ٥)

توازن المنشأة فى سوق المنافسة الكاملة فى الأجل الطويل



اذن عند النقطة (و) تكون :-

أ ك = ك × س

= وس ن ك١

ت ك = ك × م ت ك

= وس ن ك١

الأرباح = وس ن ك١ – وس ن ك١ = صفر

ثالثاً : سوق الاحتكار :-

- **خصائصه :-**

هذا السوق على النقيض تماماً من سوق المنافسة الكاملة فهو يتميز بالخصائص التالية :-

- وجود بائع او منتج وحيد فى السوق .
- توجد عوائق تحد من الدخول فى هذه السوق و قد تكون هذه العوائق راجعة الى ضخامة راس المال او قيود حكومية تمنع دخول منشات اخرى تعمل فى نفس الانتاج او بسبب ان المنشاة تمتلك المادة الخام الاساسية للصناعة او صاحبة براءة الاختراع و الانتاج .
- المعلومات غير متاحة فى السوق و تحوطها السرية .
- السلع التى تنتج فى هذا السوق سلع مميزة ليس لها بديل جيد.
- المحتكر هو الذى يحدد السعر .

** منحنى الطلب و العرض فى هذه السوق :-

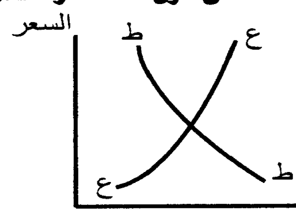
- منحنى الطلب ينحدر من أعلى الى أسفل جهة اليمين ذوميل سالب .

- منحنى العرض ينحدر من أعلى الى أسفل جهة اليسار ذوميل موجب .

انظر شكل (٥ – ٦)

- شكل (٥ – ٦)

- منحنى طلب و عرض المنشاة فى سوق الاحتكار التام

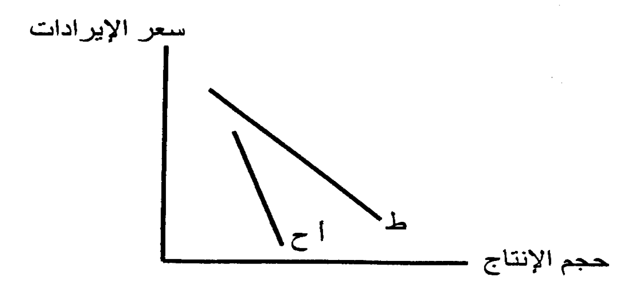


**** الإيراد الحدى :-**

يقع منحنى الايراد الحدى اسفل منحنى الطلب لأن المنتج فى هذه الحالة يحدد السعر بنفسه و غالباً ما يكون اعلى من الإيراد الحدى . انظر شكل (٥ – ٧)

شكل (٥ – ٧)

الطلب و الايراد الحدى فى المنشاة الاحتكارية



**** الحجم الأمثل للمنشاة (تعظيم الربحية) :-**

حجم الانتاج الذى يعظم الربحية هو ك١ و يتحدد عند تقاطع ا ج مع ت ج و لكن السعر يكون اعلى عند منحنى الطلب حيث مستوى السعر (و س١)

الارباح - أ ك — ت ك

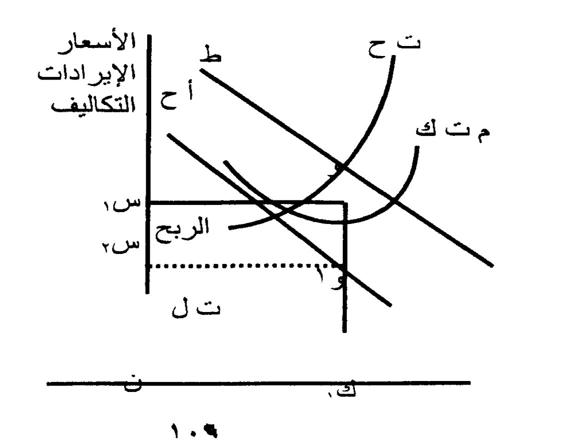
أ ك - و س١ ى ك

ت ك - و١ س٢ ى ك١

الارباح و س١ س٢ و١

شكل رقم (٥ — ٨)

الحجم الأمثل للإنتاج لمنشاة تعمل فى سوق الاحتكار



**** قدرة المحتكر على تحديد الأسعار :-**

يستطيع المحتكر ان يحدد الاسعار التى تحقق له اعلى الارباح و لكن لا يستطيع ان يتمادى فى ذلك ، بل ان تحديد الاسعار لابد ان يكون فى اطار ظروف السوق و المستهلكين لأن اذا ارتفعت الاسعار بقدر اعلى من ظروف المستهلكين فسوف تخسر جزءاً كبيراً من السوق و تتراجع ايراداته .

**** التميز السعرى :-**

يلجا المحتكر لأسلوب أخر لزيادة أرباحه و فى نفس الوقت لا يخسر السوق فيقوم بتحديد عدة اسعار بنفس السلعة حتى يستطيع ان يبيع السلعة بكافة مستويات المستهلكين باسعار مختلفة حسب ظروفهم و امكانياتهم و بالتالى لا يخسر السوق و يزيد من ارباحه .

و التميز السعرى له تقسيمات و انواع مختلفة لسنا بصدده الآن و لكن نضرب أمثلة للتميز السعرى .

- الدرجة الأولى و السياحية و درجة رجال الأعمال فى الطيران .

- اختلاف أسعار كشف الطبيب فى عيادته و فى المستشفى و الكشف العادى و الكشف السريع . و غيرها من الأمثلة .

نخلص من ذلك ان المنشاة التى تعمل فى سوق الاحتكار تقوم بتحديد الأسعار التى تحقق لها اعلى الارباح و يمكن فى اطار ظروف السوق حتى لا تخسر جزء من السوق .

و قد تلجا الى التميز السعرى لتحقيق ارباح اعلى دون فقدان السوق .

ثالثاً : سوق المنافسة الاحتكارية :-

** خصائص هذه السوق :-

- وجود عدد كبير من البائعين و المشترين فى السوق .
- حرية الدخول و الخروج من السوق بدون عوائق أو عوامل تحد منه .
- المعلومات الخاصة بالمنتجين أو المستهلكين متاحة فى السوق و متوافرة .
- السلع المنتجة فى هذه السوق هى سلع مختلفة أو متشابهة و لكن السلع المتشابهة توجد بعض العناصر التى تجعلها متمايزة .

- السعر يتحدد بواسطة المنشاة .

و يمكن القول بأن هذه السوق تجمع بين سوق المنافسة الكاملة من حيث العدد الكبير للبائعين و المشترين و توافر المعلومات و حرية الدخول و الخروج من السوق .

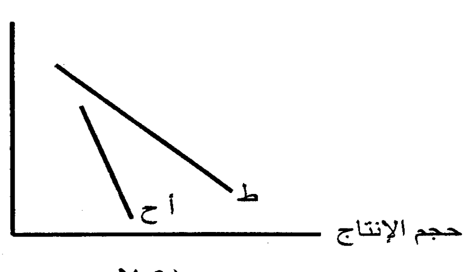
و تجمع أيضاً بين سوق الاحتكار من حيث عدم تجانس السلع و قدرتها على تحديد السعر .

**** منحنى الطلب و الايراد الحدى :-**

منحنى الطلب ينحدر من أعلى الى أسفل جهة اليمين ذو ميل سالب و يقع منحنى الايراد الحدى أسفل منحنى الطلب كما يتضح من الشكل رقم (٥-٩) .

الشكل رقم (٥ — ٩)

منحنى الطلب و الإيراد الحدى لمنشاة تعمل فى سوق المنافسة الاحتكارية

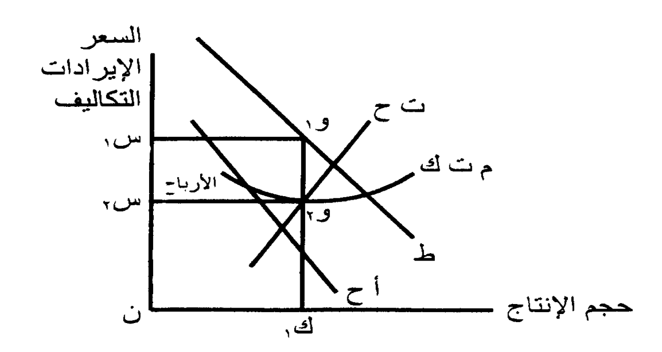


**** توازن المنشأة فى الأجل القصير :-**

فى الأجل القصير تستطيع المنشأة فى سوق المنافسة الاحتكارية أن تحقق أرباحاً غير عادية حيث تكون الايرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية كما يوضحه الشكل رقم (٥ — ١٠) .

شكل رقم (٥ — ١٠)

توازن المنشأة فى سوق المنافسة الاحتكارية فى الأجل القصير



وتتحدد الأرباح بالمستطيل " و١ س١ س٢ و٢ " حيث أن :

الإيرادات الكلية " و١ س١ ن ك١ " أكبر من التكاليف الكلية (و٢ س٢ ن ك١) .

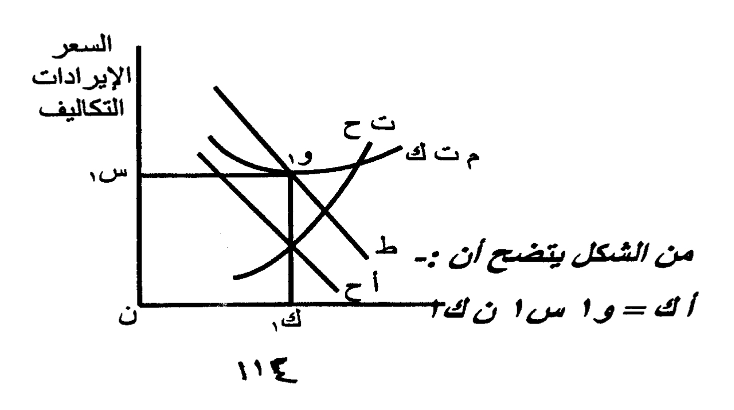
**** توازن المنشأة التنافسية فى الأجل الطويل :-**

على غرار المنشأة فى سوق المنافسة الكاملة ، فان المنشأة فى سوق المنافسة الاحتكارية لا تحقق أرباحاً غير عادية فى الأجل الطويل بسبب وجود المنافسين الذين يتزاحمون على السوق و يشاركون فى التواجد و يقتسموا الارباح و يستمر الحال كذلك حتى تصل الارباح الى الصفر .

و اذا استمر دخول منافسين جدد فسوف تتناقص الارباح و تكون سالبة و اذا تحقق ذلك فسوف تنسحب بعض المنشآت حتى يعود التوازن مرة اخرى عند الصفر و تنعدم الارباح غير العادية و يتضح ذلك من الشكل رقم (٥ ــ ١١) .

شكل رقم (٥ ــ ١١)

توازن المنشأة فى سوق المنافسة الاحتكارية فى الأجل الطويل



من الشكل يتضح أن :-
أ ك = و١ س١ ن ك١

ت ك = و ١ س ١ ن ك ١

الأرباح = صفر .

و تسمى النقطة و ١ نقطة التعادل حيث تتعادل عندها الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية .

و على ذلك نستخلص ان المنشأة في سوق المنافسة الاحتكارية تحدد السعر الذى يحقق لها ارباح غير عادية و ذلك فى الأجل القصير و لكن فى الأجل الطويل لا تستطيع ان تحقق ارباحاً غير عادية بسبب دخول المنافسين فى السوق .

و لكن تلجأ المنشأة فى ظل سوق المنافسة الاحتكارية الى الدعاية و الاعلان و محاولة تمييز السلع التى تنتجها حتى ترفع الاسعار و تحقق مزيداً من الارباح و تستحوذ على جزء اكبر من السوق .

خامساً : سوق احتكار القلة :-

** خصائصها :-

- وجود قلة من المنتجين فى هذه السوق .
- لا توجد حرية للدخول فى هذه السوق بل توجد عوائق تمنع الدخول فى هذه السوق على غرار العوائق التى ذكرت فى سوق الاحتكار التام .
- المعلومات الخاصة بالانتاج و الاسعار غير متاحة فى السوق .
- السلع التى تنتج فى هذه السوق سلع متشابهة و لكن غير متجانسة .
- السعر غير محدد فى السوق .

** منحنى الطلب و الايراد الحدى :-

منحنى الطلب ينحدر من اعلى الى اسفل جهة اليمين و ذو ميل زسالب و الايراد الحدى يقع اسفلة مما يشير الى ان المنشأة تحقق ارباحاً و تحدد سعر اعلى من الايراد الحدى .

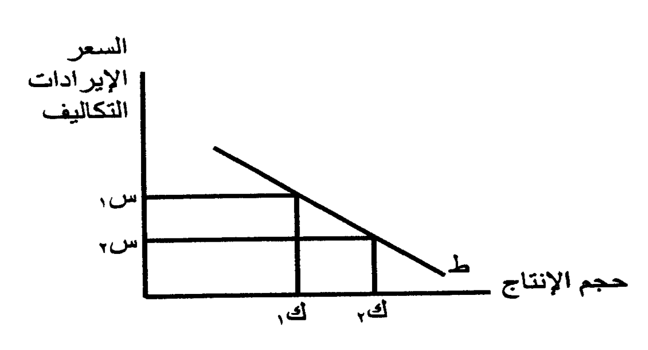
** توازن المنشأة فى سوق احتكار القلة :-

توازن المنشأة يعنى تحديد الحجم الأمثل الذى يحقق لها اعظم الارباح و المنشأة فى هذه السوق لا تستطيع ان تحدد اسعار و حجم انتاجها بمعزل عن المنافسين و المنتجين الاخرين لأن ردود

افعال المنشآت الاخرى المحددة والتى تنافسها فى السوق تؤثر على كافة قراراتها سواء قرارات الانتاج او الاسعار .

شكل رقم (٥ ـ ١٢)

الحجم الأمثل للمنشاة فى سوق احتكار الغلة



يوضح الشكل رقم (٥ ـ ١٢) أن هناك حجمين و سعرين للانتاج توضح علي النحو التالي.

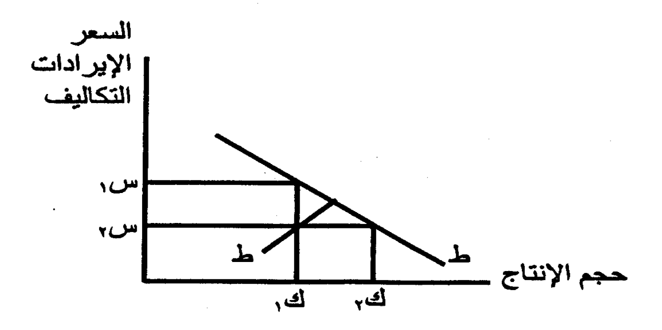
**** حالة عدم وجود رودود افعال من قبل المنافسين :**

تلجأ المنشأة فى سوق احتكار الكلى الى خفض اسعارها من س١ الى س٢ للاستحواذ على قدر اكبر من السوق فتنتج و تبيع الكمية ك٢ بدلاً من ك١ و يتحقق لها ذلك عندما لا تكون هناك ردود افعال من قبل المنافسين الاخرين و بالتالى تكسب حجم السوق ك١ ك٢ و لكن ذلك يكون لمدة محدودة عندما تعلم المنشأت الآخرى المنافسة بهذا .

**** فى ظل وجود ردود أفعال من قبل المنافسين :-**

شكل رقم (٥ – ١٣)

ردود أفعال المنافسين



فى حالة قيام المنشأة ينخفض أسعارها الى س٢ و ذلك لاكتساب حجم من السوق مقداره ك١ ك٢ و لكن علمت المنشأة

الاخرى المنافسة بهذه القرار قبل تطبيقه فسوف تقوم بسياسات اخرى للرد على سياسة المنشأة فتخفض الاسعار هي الاخري ولذلك يظل حجم المبيعات و سوق المشأة الاولي كما هو عند ك و لكن الاسعار انخفضت الي س ٢ و يسمى منحنى الطلب فى هذه الحالة (منحنى الطلب المنكسر) .

و بالتالى سوف تتراجع ارباح المنشأة و المنشات الاخرى بسبب دخولهم فى حروب و تنافسات و قد تستمر ردود الافعال هذه حتى يحدث تخفيض فى اسعار السلع و تحتفظ كل منشأة بنصيبها من السوق و يكون ذلك فى صالح لمستهلك الذى يحصل على السلعة بسعر أقل و يستمر هذا الحال حتى يتفق محتكرى القلة مع بعضهم على رفع الأسعار مرة أخرى و يسمى ذلك (الكارتل) .

** الكارتل :-

هو نوع من اتحاد و محتكرى القلة مع بعضهم البعض بعد حرب الأسعار التى دارت بينهم و خلالها خسروا أرباحاً كثيرة بسبب تخفيضهم للأسعار .

و لا شك أن الكارتل أو اتحاد و محتكرى القلة يكون فى غير صالح المستهلكين و خاصة اذا استمر فى رفع الأسعار ، لذا فقد تقف الحكومات لمحاربة مثل هذه الاتحادات .

و نستخلص من ذلك أن تحديد سياسات الأسعار تختلف حسب طبيعة السوق الذى تعمل من خلاله المنشأة فهى لابد ان تراعى ظروف السوق او ظروف العمل فى السوق و طبيعة المنافسين فى السوق .

الفصل السادس

أساليب اتخاذ القرارات

الفصل السادس
أساليب اتخاذ القرارات

إن عملية اتخاذ القرارات تعد واحدة من أهم و أخطر الوظائف التى تقوم بها الإدارة في عصرنا الحالي ، وهى عملية بالغة التعقيد تتضمن كم كبير من المعلومات ويتطلب قدر كبير من الخبرة والدراسة والمهارة .

و هناك أركان أساسية يتم من خلالها اتخاذ القرارات :-

(١) تحديد الأهداف :

والأهداف متعددة أمام الإدارة ، فقد يكون الهدف هو تعظيم الإنتاجية أو تدنيه التكاليف أو تحقيق استثمار أكبر قدر من السوق أو تحقيق أكبر الإيرادات ، وقد تتعدد الأهداف أمام الإدارة وقد تتضارب الأهداف فيما بينها ، فقد يكون السعي لتحقيق أكبر نصيب من السوق و تحقيق أعلى الإيرادات إن تقبل المنشأة بأرباح أقل ، فلابد للإدارة حل هذه الصراعات وتحديد أهم الأهداف التى تسعى إليها المنشأة .

(٢) وسائل تحقيق الأهداف :

بعد تحديد الأهداف كما فى الخطوة السابقة ، يلى ذلك تحديد الأساليب المثلى لتحقيق هذه الأهداف و يفضل أن تكون هذه الأساليب ضمن استراتيجية محددة تضم القرارات المختلفة .

(٣) عدم التأكد :

هناك ظروف مستقبلية قد تواجه المنشأة لا يمكن التأكد منها مثل هذه الأمور هى التى تجعل عملية اتخاذ القرارات عملية صعبة معقدة ، لذا تستعين الإدارة بعمليات التنبؤ وتسمى الظروف المختلفة التى تسود "حالات الطبيعة" وإذا أمكن تحديد حالات الطبيعية فيقال إنه توجد في فترة معينة ويمكن الوصول إلى تقدير تلك الاحتمالات من خلال الأبحاث الإحصائية في السوق أو من خلال تحليل أرقام المنتجات .

وتركز حالات الطبيعة على البيانات والمعلومات المختلفة بظروف المستقبل مثل حالات الكساد ، والرواج ، السياسات الاقتصادية .. الخ .

وعلى المسئولين أن يحددوا حالات الطبيعة الممكن حدوثها مستقبلاً ويكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قرارات المنشأة .

ويمكن الوصول إلى تقدير تلك الاحتمالات (حالات الطبيعة) بواسطة الأبحاث الإحصائية للسوق أو تحليل أرقام البيانات .

(٤) قياس فعالية الاستراتيجية :

بعد تحديد الاستراتيجية أو الأسلوب الذي يحقق الأهداف تلجأ المنشأة إلى قياس المنافع والفوائد من الاستراتيجيات وغالباً ما تكون المنافع مالية ويكون المقياس في هذه الحالة مقياس مالي، وعلى الرغم من وجود منافع أخرى غير مالية فهناك هدف أساسي هو الوصول إلى رقم محدد يعبر عن فائدة الاستراتيجية وإن كان هذا ليس بالأمر الهين .

النماذج المستخدمة في اتخاذ القرارات

تتعدد المشكلات والظروف التي تواجه المؤسسات الإنتاجية ، لذا لا تستطيع كل شركة أو مؤسسة أن تستخدم أسلوب واحد نمطي لحل مشكلاتها لذا فهناك العديد من النماذج التى تستخدم فى مساعدة الإدارة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة ومن هذه النماذج :

(١) نموذج التأكد :

يستخدم هذا النموذج عندما يكون المدير أو متخذ القرار على علم تام بكل حالات الطبيعة التى من المحتمل حدوثها وتأثيرها على

المنشأة مستقبلاً أى لا توجد أية درجة من المخاطرة يمكن أن تواجه المسئول عن اتخاذ القرار .

و نفرض مثالاً لهذه الحالة :

بفرض وجود ثلاث بدائل ب١ ، ب٢ ، ب٣ كل منها يحقق عائداً سنوياً معيناً كما فى الجدول التالي رقم (١–٢) والذي تظهر فيه البدائل على شكل مصفوفة رياضية . في هذه الحالة يختار متخذ القرار البديل الذى يحقق أكبر عائد سنوي أي يختار البديل رقم (٢) وفقا لبيانات الجدول .

مصفوفة البدائل المتاحة

نموذج التأكد

البدائل المتاحة	العائد السنوي المتوقع بالمليون جنية
ب١	٢
ب٢	٥
ب٣	٣

جدول رقم (٦ – ١)

(٢) نموذج المخاطرة :

في هذه الحالة يستطيع الباحث أن يحدد حالات الطبيعة المحتمل أن تواجه المنشأة في الظروف المستقبلية واحتمالات حدوث كل حالة من الحالات الطبيعية التى حددها ثم يختار البديل الذى يحقق أكبر عائد في ظل الحالات التى يمكن مواجهتها أو البديل الذي يحقق أقل خسارة .

ولتوضيح هذه الفكرة نأخذ المثال التالي :

مثـــــــال

بفرض أن مشروع ما يريد أن يحدد الحجم الأمثل للإنتاج الذي يحقق له أقصى ربحية (أو أقل خسارة) في ظل المعطيات التالية :

- سعر بيع الوحدة الواحدة = ٢٠ جنية .
- تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة = ١٦ جنية .
- حجم الإنتاج الذي لا يباع يصبح غير ذى قيمة .
- التوزيع الإجمالي لبدائل الإنتاج يظهر كما يلى :

حجم الإنتاج	٨	١٠	١٥
الاحتمال	٠,٢	٠,٣	٠,٥

جدول (٦ — ٢)

الحــــــــــل

يتم عمل مصفوفة تحدد ربح كل بديل من البدائل المختلفة على ضوء حالات الطبيعة التى يعبر عنها حجم الطلب المتوقع وتكون المصفوفة على الشكل التالي :

حالات الطبيعة (حجم الطلب المتوقع)

بدائل الإنتاج	حجم كل بديل	حالات الطبيعة (حجم الطلب المتوقع)		
		ط١	ط٢	ط٣
		٨	١٠	١٥
ب١	٨	٣٢	٣٢	٣٢
ب٢	١٠	صفر	٤٠	٤٠
ب٣	١٥	– ٨٠	– ٤٠	٦٠

جدول (٦ — ٣)

ويتحدد الربح الخاص بكل بديل على أساس الفرق بين الإيراد والتكاليف .

مثال : البديل ب١ ، ط١ : حجم الإنتاج (٨) فسوف يباع بالجملة .

الإيراد : ٨ × ٢٠ = ١٦٠

تكاليف الربح : ٨ × ١٦ = ١٢٨

الربح : ٣٢

ولتحديد الربح المتوقع عن كل بديل :

البديل الأول	: ٠,٢ × ٣٢ + ٠,٣ × ٣٢ + ٠,٥ × ٣٢ = : ٦,٤ + ٩,٦ + ١٦ = ٣٢
البديل الثاني	: صفر + ٠,٣ × ٤٠ + ٠,٥ × ٤٠ = : صفر + ١٢ + ٢٠ = ٣٢
البديل الثالث	: – ٨٠ × ٠,٢ + – ٤٠ × ٠,٣ + ٦٠ × ٠,٥ = : – ١٦ + – ١٢ + ٣٠ = ٢

يتم اختيار البديل الأول أو الثانى لأنهما متساويان فى الربحية وفقاً لأى البدائل الذى تحقق أكبر ربحية .

البديل الذي يحقق أقل خسارة :

يتم عمل المصفوفة التالية التى تتضمن الخسارة الخاصة بكل بديل :

بدائل الإنتاج	حجم إنتاج كل بديل	حالات الطبيعة (حجم الطلب المتوقع)		
		ط١	ط٢	ط٣
		٨	١٠	١٥
ب١	٨	صفر	٨	٢٨
ب٢	١٠	٨	صفر	٢٠
ب٣	١٥	٢٨	٢٠	صفر

جدول (٦ — ٤)

كيف يتم تحديد الخسارة فى كل بديل :

مثال : ب٣ عند ط٣ لا توجد أي خسارة لأن مقدار الإنتاج ١٥ سوف يتم بيعه بالكامل .

الخسارة المتوقعة عند كل بديل :

البديل الأول	: صفر + ٨ × ٠,٣ + ٢٨ × ٠,٥ = : صفر + ٢,٤ + ١٥ = ١٦,٤
البديل الثاني	: ٨ × ٠,٢ + صفر + ٢٠ × ٠,٥ = : ١,٦ + صفر + ١٠ = ١١,٦
البديل الثالث	: ٢٨ × ٠,٢ + ٢٠ × ٠,٣ + صفر = : ٥,٦ + ٦ + صفر = ١١,٦

يتم اختيار البديل الثانى أو الثالث وفقاً لأقل حجم خسارة حيث يتساوى البديل الثانى والثالث في حجم الخسارة التى ستلحق بالمنشأة . ولكن بصفة عامة يمكن اختيار البديل الثانى لأنه يحقق أقل خسارة وأعلى ربحية .

(٣) نموذج عدم التأكد :

هذا النموذج يحتوى على قدر أكبر من المخاطرة لأن الباحث فى هذه الحالة يجهل احتمال حدوث كل حالة من حالات الطبيعة إما بسبب :

- **صعوبة تقدير هذا الاحتمال لأنه قد يكون من الحالات الطارئة .**
- **صعوبة التنبؤ بهذا الاحتمال نظراً لعدم توافر معلومات سابقة.**

فيضطر المدير بالاستعانة ببعض المعايير الأخرى التى تساعده في اتخاذ القرار .

و أهم هذه المقاييس :

١ـ مقياس التفاؤل (أفضل الأفضل) .

٢ـ مقياس التشاؤم (أفضل الأسوأ) .

٣ـ معامل التفاؤل .

٤ـ مقياس الأسف (أقل الأفضل) .

٥ـ مقياس تساوى الاحتمالات .

(١) مقياس التفاؤل (أفضل الأفضل) :

في هذه الحالة ينظر متخذ القرار الإداري نظرة تفاؤلية للمستقبل يملؤها البشر والتفاؤل . ولشرح كيفية التعامل مع كل المقاييس السابقة نضع مصفوفة افتراضية تشمل كل البدائل والعوائد المتوقعة .

البدائل و العوائد المتوقعة

التي يتم تطبيق المقاييس المختلفة عليها

البدائل \ حالات الطبيعة	ط١	ط٢	ط٣
ب١	٨	٦	٩
ب٢	٧	- ٥	٤
ب٣	٦	٣	- ٧

جدول (٦ — ٥)

<u>وفقاً لمقياس التفاؤل فسيختار الآتي :</u>

الاختيارات حسب مقياس التفاؤل

البدائل \ حالات الطبيعة	ط١	ط٢	ط٣
ب١			٩
ب٢	٧		
ب٣	٦		

جدول (٦ — ٦)

ففي هذه الحالة سيختار البديل الأول عند الحالة ٣ حيث أفضل الإيرادات المحققة وهي أكبر قيمة عائدة (أكبر الأكبر) .

(٢) **مقياس التشاؤم :**

وفقاً لهذا المقياس والذي ينظر متخذ القرار إلى المستقبل نظرة تشاؤمية حيث يتوقع الخسارة وليس المكسب فيختار أفضل الأسوأ الذي يتوقع تحقيقه .

و يظهر ذلك فى الجدول التالي (جدول ٦ – ٧)

الاختيارات حسب مقياس التشاؤم

البدائل \ حالات الطبيعة	ط١	ط٢	ط٣
ب١		٦	
ب٢		– ٥	
ب٣			– ٧

جدول (٦ – ٧)

في هذه الحالة سيختار البديل الأول عند الحالة الطبيعة الثانية حيث أفضل الأسوأ أو أكبر الأقل .

(٣) **معامل التفاؤل :**

حاول الإحصائيون أن يوجدوا معامل يوازن بين معامل التفاؤل ومعامل التشاؤم حتى لا يفرط متخذي القرارات في التفاؤل أو التشاؤم . و يتم ذلك من معرفة درجة التفاؤل ونفترض أنها تمثل ٩٠% في مثالنا وبالتالي فان التشاؤم سيكون ١٠ % . وعلى ذلك

يتم اتخاذ الخطوات الآتية التى تجعل قرارات المديرين غير مستغرقة فى التفاؤل أو التشاؤم .

الخطوات :

يتم عمل جدول يجمع بين مقياس التفاؤل و التشاؤم (جدول رقم ٨ – ٢) .

معامل التفاؤل

البدائل	مقياس التفاؤل			مقياس التشاؤم		
	$ط_1$	$ط_2$	$ط_3$	$ط_1$	$ط_2$	$ط_3$
$ب_1$			٩		٦	
$ب_2$	٧				– ٥	
$ب_3$	٦					– ٧

جدول رقم (٦ – ٨)

البديل الأول	: ٩ × ٠,٩ + ٦ × ١ = : ٨,١ + ٠,٦ = ٨,٧
البديل الثاني	: ٧ × ٠,٩ + (– ٥ × ٠,١) = : ٦,٣ – ٠,٥ = ٥,٨
البديل الثالث	: ٦ × ٠,٩ + (– ٧ × ٠,١) = : ٥,٤ – ٠,٧ = ٤,٧

و بناء على معامل التفاؤل يختار البديل الأول لأنه يحقق أكبر عائد ممكن .

(٤) مقياس الأسف (أقل الأفضل) :

وفقاً لهذا المقياس ينظر متخذ القرار إلى توقع مقدار الأسف الذى يمكن أن يشعر به فى حالة اختياره بديل معين ثم حدث أن ساد حالة الطبيعة الأسوأ . وفي هذه الحالة سينظر متخذ القرار نظرة أكثر تشاؤماً فسيختار البديل الذى يحقق ربح اقل أي أسوأ الحالات (أى أقل أفضل العوائد) . و بالنظر إلى الجدول الأساسي رقم (٦– ٩) ففي هذه الحالة سيقوم متخذ القرار فى تحديد ما يلى :

إذا فرض أنه اختار البديل رقم (١) عند طلب (١) وهو ما يعادل ٨ ولكن الذي تحقق هو (٩) فسيكون معيار الأسف موجب (١) ، أى فى هذه الحالة سيتم عمل مصفوفة على أساسها يقدر أن أي اختيار يمكن أن يتحقق بدلاً منه البديل رقم (ب١) عند (ط٣) فيكون الجدول على النحو التالي : جدول رقم (٦ – ٩) .

معيار الأسف

البدائل / حالات الطبيعة	ط١	ط٢	ط٣
ب١	١	٣	صفر
ب٢	٢	١٢	٥
ب٣	٣	٦	١٦

جدول رقم (٦ — ٩)

وبناء على ذلك يختار بناء على الجدول التالي يختار أكبر العوائد :

اختيار البدائل وفقا لمعيار الأسف

البدائل / حالات الطبيعة	ط١	ط٢	ط٣
ب١		٣	
ب٢		١٢	
ب٣			١٦

جدول (٦ — ١٠)

ووفقاً لهذا سيتم اختيار أقل الأسف وهو البديل الأول عند الحالة الثانية (٣)

(٥) **مقياس تساوى الاحتمالات :**

يلجأ متخذ القرارات إلى هذا الأسلوب عندما لا يستطيع أن يتوصل إلى احتمال حدوث كل حالة من الحالات الطبيعة ، تلجأ فى هذه الحالة إلى إعطاء احتمالات متساوية لكل حالات الطبيعة ، فإذا كان هناك حالتان فان كل منهما يأخذ احتمال حدوث ٥٠% وإذا كان ثلاث احتمالات فكل واحد يأخذ نسبة ٣/١ هكذا . و توضح هذا المقياس من خلال المثال التالي :

حالات الطبيعة / البدائل	ط١	ط٢	ط٣
	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
ب١		٣	
ب٢		١٢	
ب٣			١٦

يتم تقدير الربح لكل بديل :

البديل الأول	$= \frac{١}{٣} \times ١٠ + \frac{١}{٣} \times ٧ + \frac{١}{٣} \times ٩ :$ $٨,٦٦ = ٣,٣٣ + ٢,٣٣ + ٣ :$
البديل الثاني	$= (\frac{١}{٣} \times ٥) + (\frac{١}{٣} \times ٦ -) + \frac{١}{٣} \times ٨ :$ $٢,٣٢ = ١,٦٦ + ٢ - ٢,٦٦ :$
البديل الثالث	$= \frac{١}{٣} \times ٥ - \frac{١}{٣} \times ٤ + \frac{١}{٣} \times ٧ :$ $٢ = ١,٦٦ - ١,٣٣ + ٢,٣٣ :$

وفقاً لهذا المقياس يقوم متخذ القرار باختيار البديل الأول الذى يحقق أعلى عائد .والأمر يكون بسيطاً إذا كان أمـام متخذ القرار نمـوذج أو أكثر من نمـاذج التأكد ، أمـا إذا كـان بـصدد واحد أو أكثـر مـن نمـاذج المخاطرة وعدم التأكد فيحتاج إلى مزيد من الدراسة و التحليل .

الفصل السابع

المخاطر وعدم التأكد

الفصل السابع
المخاطرة وعدم التأكد

في هذا الفصل سنتعرف على المقصود بالمخاطرة وعدم التأكد واستخدام التنبؤ لتحديد المخاطرة وكيفية استخدامها في اختيار البدائل لاستثمار وتحليل المخاطر المختلفة ، ويسر ترتيب نقاط هذا الفصل على النحو التالي :

١- ماهية المخاطرة .

٢- الاختيار بين البدائل الاستثمارية و المخاطرة .

٣- تحليل المخاطرة بأبعادها المختلفة .

أولاً : ماهية المخاطرة :

يقترن تعريف المخاطرة وعدم التأكد دائماً بالنسبية ، فدرجة المخاطرة التى يواجهها مشروع ما يكون مقترناً ومنسوبا إلى الظروف التي تواجه هذا المشروع فمثلاً إذا كان أمام أحد الأفراد فرصة استثمارية بعائد حكومي ثابت فلن تكون هناك مخاطرة ، أما إذا كانت الفرصة الاستثمارية لشركة خاصة تتراوح عائدها بين ١٠ : ٤٠ % وهذه نسبة منسقة فتكون هناك مخاطرة من هذا الاستثمار ، كما تكون المخاطرة كبيرة إذا كانت شركة ما تنتج منتج جديد لم يطرأ فى السوق من قبل ، لذا فإن التوقعات بحجم السوق ستكون ذات مخاطرة نظراً لأن السلطة جديدة ونفس الشيء إذا

طرحت سلعة منتجة من قبل ولكن في سوق جديد فإن التنبؤ يكون به نسبة مخاطرة لأن السوق لم يعتاد على هذه السلعة من قبل .

و على ذلك ترتبط المخاطرة بمعنيين :

- النسبية .
- التغير به .

اهمية التنبؤ بالمخاطرة :

أصبحت عملية التنبؤ عملية هامة لتقدير حجم المبيعات ، حجم الإنتاج ، التسويق ، كل ما يتعلق بالمستقبل الذى ينظر أي مشروع أو أي منشأة أياً كان وضعها القانوني منشأة فردية أو شركة مساهمة لأن الإنتاج يتم في الوقت الحالي بينما المبيعات و التسويق و الأرباح كلها في المستقبل فهي تحتاج إلى تنبؤ وتقدير لما سيحقق فى المستقبل القريب أو البعيد .

والتنبؤ لابد أن يستند على أساسيات أولها الخبرة السابقة بالسوق و بالعمل والإنتاج والإلمام بكافة البيانات والمعلومات التي تحيط بظروف العمل . ودائماً يصاحب عملية التنبؤ قدر من التوزيعات الاحتمالية وهى التي تُعرف بأنها "عدد المرات المحتمل أن يتحقق فيه نسبة المبيعات التى تم التنبؤ بها" .

ولنعطى مثالاً للتوضيح :

بفرض أنه تم التنبؤ بحجم المبيعات إلى حجم الأرباح وتم التوقع في صور ثلاث(ثلاث تقديرات) .

- التنبؤ بحجم الربح التفاؤلي الذي يرتبط بحالة الانتقال فى مرحلة الانتعاش .
- التنبؤ بحجم الربح متوسط التفاؤل عندما تكون حالة الاقتصاد عادية .
- التنبؤ بحجم الربح منخفض التفاؤل عندما تكون حالة الاقتصاد تمر بحالة كساد اقتصادي .

و الجدول التالي رقم (٧ – ١) يوضح ذلك .

حجم الأرباح المتوقعة وفقاً لحالات الاقتصاد القومي

حالة الاقتصاد القومي	الأرباح بالجنية
حالة رواج و رضاء اقتصادي	١٧٠٠
حالة اقتصادية عادية	١٥٠٠
حالة كساد اقتصادي	١٣٠٠

جدول رقم (٧ – ١)

و لكن مع ذلك مازال صاحب المشروع غير قادر على تحديد نسبة احتمال حدوث كل حالة من الحالات الثلاثة ، فلو استطاع أن يحصل على البيانات التى تمكنه من وضع تقدير نسبة حدوث كل حالة من خلال أوزان ترجيحية أو تقديرات مختلفة لازدادت درجة تأكده من الأرباح وقلت درجة المخاطرة .

ثانياً : الاختيار بين البدائل الاستثمارية و المخاطرة :

غالباً ما يرتبط دراسة وتحليل المقارنة باختيار مشروع معين أو بديل استثماري معين لابد أن يتخذ قرار بالاستثمار فيه بدلاً من بديل آخر .ولكي يتم اختيار بديل استثماري عن بديل آخر يستخدم أحد المقاييس التي تتبع لاختيار مشروع ما أو فرصة استثمارية معينة <u>وأهم هذه المقاييس هى</u> :

- **مقياس القيمة الحالية** :

و يستخدم القانون : ق ح = مجـ ن ن – ١ $\frac{\text{أ}}{\text{١ – ف}}$ – ت

حيث : ف سعر الفائدة السوقي .

ت : تكاليف الاستثمار الأولية .

ق ح : القيمة الحالية للدخل المستقبلي .

ن : عدد السنوات الخاصة بالمشروع أو الفرصة الاستثمارية .

أ : مقدار العائد أو الربح السنوي .

<u>مثال توضيحي :-</u>

بفرض وجود فرصتين بديلتين للاستثمار كل منهما يستلزم استثمار مبدئي قدره (١٠٠٠) جنيه ويحقق الأول عائد سنوي قدر (٤٠٠) جنيه لمدة خمس سنوات أما الآخر فيحقق عائد سنوي قدره (٥٠٠) جنيه لمدة ثلاث سنوات وسعر الفائدة السوقي = ١٠ % .

المفاضلة بينهما باستخدام مقياس القيمة الحالية :

- **الفرصة الاستثمارية الأولى :**

$$\text{ق ح} = \frac{٤٠٠}{(١,١)^{١}} + \frac{٤٠٠}{(١,١)^{٢}} + \frac{٤٠٠}{(١,١)^{٣}} + \frac{٤٠٠}{(١,١)^{٤}} + \frac{٤٠٠}{(١,١)^{٥}}$$

(١.٢١) (١,٣٣١) (١.٤٦٤١) (١,٦١٠٥١)

= ٣٦٣,٦٣٦٣ + ٣٣٠,٥٧٨٥ + ٣٠٠,٥٢٥٩ +

٢٧٣,٢٠٥٣٨ + ٢٤٨,٣٦٨٥٢

= ١٥١٦,٣١٤٥ _ ١٠٠٠ = ٥١٦,٣١٤٥

هذه الفرصة الاستثمارية تحقق أرباحاً صافية بعد خصم التكاليف الاستثمارية المبدنية قدره ٥١٦,٣١٤٥ جنية .

- **الفرصة الاستثمارية الثانية :-**

$$\text{ق ح} = \frac{٥٠٠}{(١,١)^{١}} + \frac{٥٠٠}{(١,١)^{٢}} + \frac{٥٠٠}{(١,١)^{٣}} - ١٠٠٠$$

= ٤٥٤,٥٤٥٤ + ٤١٣,٢٢٣١ + ٣٧٥,٦٥٧٤ =

١٢٤٣,٤٢٥٩

صافى الأرباح = ١٢٤٣,٤٢٥٩ _ ١٠٠٠ = ٢٤٣,٤٢٥٩

الفرصة الاستثمارية الثانية تحقق أرباحاً صافية قدرها ٢٤٣,٢٤٥٩ جنيهاً بعد استبعاد تكاليف الاستثمار المبدئية .

و على ذلك يتم اختيار البديل الاستثماري الأول عن الثانى لأنة يحقق صافى أرباح أكبر من المشروع الثانى .

مثال آخر :

إذا كان عائد كل مشروع أو فرصته الاستثمارية تختلف كما فى المثال السابق ، فإنه من السهل اختيار الفرصة الاستثمارية التى تدر عائداً أكبر ، أما إذا كان البديلان يحققان نفس العائد فكيف يتم الاختيار ؟

بفرض وجود بديلان استثماريان المراد أن يتم الاختيار بينهما مع العلم أن التكاليف الاستثمارية المبينة لكل منهما = ١٠٠٠ جنية و يدران عائد سنوي ٥٠٠ جنية لمدة ثلاث سنوات .

الاختيار :

وفقاً للمثال السابق فإن كل من الفرصتين تعطى عائد صافى مقداره (٢٤٣,٤٢٥٩) فكيف يتم المفاضلة بين الاختيارين ؟

للإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى معلومات إضافية تساعد على الاختيار والمفاضلة فيما بينهما .

معلومات إضافية :

- إن المشروع الأول تسوده ظروف التأكد ، بينما المشروع الثانى يعمل فى ظروف عدم التأكد حيث أنه ينتج منتجاً جديداً يطرح فى السوق لأول مرة .
- إن المشروع الثاني ممكن أن يكون إنتاجه أعلى وساعات تشغيله

أكبر خاصة إذا تقبل أفراد المجتمع المنتج الجديد وكان المجتمع في حالة رضاء .

وبناء على المعلومات الجديدة يمكن عمل مصفوفة تضمن بيانات جديدة كما فى الجدول رقم (٧ – ٢) .

الدخل المتوقع من المشروعين أ ، ب
عند الحالات المختلفة للانتقاء

حالة الاقتصاد القومي	الدخل المتوقع للمشروعين بالجنية المصري	
	مشروع (أ)	مشروع (ب)
حالة رخاء اقتصادي	٥٠٠	٧٠٠
حالة اقتصادية عادية	٥٠٠	٥٠٠
حالة كساد اقتصادي	٤٠٠	صفر

جدول رقم (٧ – ٢)

ثم نضيف بعد ذلك احتمالات حدوث كل حالة من حالات الاقتصاد القومي ، و بفرض أن الباحثين توقعوا أن تحدث الحالات الاقتصادية للاقتصاد القومي على النحو التالي ‏ء.

- حالة الرخاء ٤٠ % .
- الحالة العادية ٥٠ % .

- حالة الكساد ١٠ % .

و بالتالى يمكن تقدير حساب عائد كل مشروع عند كل حالة فى نسبة احتمال حدوث كل حالة كما فى الجدول رقم (٧ – ٣) .

المشروع	حالة الاقتصاد	احتمال حدوث كل حالة	الدخل السنوي المتوقع	قيمة العائد
(أ)	رخاء	٠,٤	٥٠٠	٢٠٠
	عادى	٠,٥	٥٠٠	٢٥٠
	كساد	٠,١	٤٠٠	٤٠
				٤٩٠
(ب)	رخاء	٠,٤	٧٠٠	٢٨٠
	عادى	٠,٥	٥٠٠	٢٥٠
	كساد	٠,١	صفر	صفر
				٥٣٠

جدول رقم (٧ – ٣)

ونجد أن متوسط العائد للمشروع فى (أ) = ٤٩٠ بينما المشروع (ب) = ٥٣٠ .

وهناك بيانات ومعلومات كثيرة يمكن توافرها فيتم عمل مصفوفة معينة تشمل كل المعطيات وبناءً عليها يمكن تحديد أي من المشروعات أو الفرص الاستثمارية تمكن اختيارها .

ثالثاً : تحليل المخاطرة بأبعادها المختلفة :

يعتبر قياس المفاضلة بين البدائل الاستثمارية بالاعتماد على العائد والمخاطرة أكثر دقة ، حيث تعتبر المخاطرة هى احتمال عدم تحقيق العائد المنتظر من الفرصة أو المشروع الاستثماري أو درجة في العوائد المنتظرة .

<u>و تقاس المخاطرة باستخدام عدة أساليب :</u>

(١) <u>مقياس الانحراف المعيارى :</u>

فكلما انخفضت درجة انحراف أو بعد الدخل الفعلي المتولد عن الدخل المتوقع ، كلما انخفضت درجة المخاطرة المتوقعة لهذا المشروع أو لهذه الفرصة الاستثمارية وتزداد درجة نجاح متخذ القرار الذى وافق على هذه الفرصة .

والدخل الفعلي هنا لا يعطى الدخل الحقيقي لأن المشروع لم ينشأ بعد وإنما هو تحت الدراسة وتحت اتخاذ القرار ولكن يقصد هنا الدخل الأقرب أن يكون دخلاً فعلياً أو حقيقياً .

وعلى هذا الأساس يتم اختيار المشروع الذى يكون درجة الانحراف المعياري أقل من المشروع الآخر ، فهذا يعنى أن درجة المخاطرة فى المشروع الأول أقل من درجة المخاطرة فى المشروع الثانى والعكس صحيح .

هو الوسط التربيعي لانحرافات القيم بمجموعة معينة من القيم عن الوسط الحسابي لهذه القيم . وهناك عدة نماذج تقوم على أساس اختيار المشاريع الاستثمارية وفقاً لمعيار العائد والمخاطرة ومن أشهرها "نموذج شارب Sharp's Model" الذي يستند في نموذجه على قياس درجة المخاطرة مقاسة من خلال الانحراف المعياري أو ما يطلق عليه "بدل أو علاوة الخطر" .

كيفية تقدير الانحراف المعياري للمشروعين ا ، ب وفقاً للمثال السابق :

(أ) المعادلة التي يتم استخدامها لقياس الانحراف المعياري لكل مشروع كأساس للمفاضلة بينهما هي :

س/ = مجـ ن ت ـ ١ (س ت ل ت)

<u>حيث :</u>

س/ = الوسط الحسابي (مقدار العائد المحتمل المتوقع) .

ن = حالات الاقتصاد المحتمل ظهورها وهى كما في مثالنا الرواج ، العادي ، الكساد .

ت = ترتيب كل حالة من حالات الاقتصاد القومي .

س = مقدار العائد المتوقع فى كل حالة .

ل = احتمال حدوث كل حالة .

و بتطبيق هذه المعادلة على كل من المشروعين السابقين فى ظل البيانات المحددة .

المشروع الأول :

س/ = ٥٠٠ × ٠,٤ + ٥٠٠ × ٠,٥ + ٤٠٠ × ٠,١ =

= ٢٠٠ + ٢٥٠ + ٤٠٠ = ٤٩٠

المشروع الثاني :

س٢/ = ٧٠٠ × ٠,٤ + ٥٠٠ × ٠,٥ + صفر = ٥٣٠

و بناء على هذا المقياس يتم اختيار البديل الأول لأنه أقل مخاطرة وفقاً لمقياس الانحراف المعياري .

ع = الجذر التربيعي لمربع التباين .

$ع = \sqrt{ع^٢}$

المشروع الأول : $\sqrt{٤٩٠}$ = ٢٢,١٣

المشروع الثاني : $\sqrt{٥٣٠}$ = ٢٣,٠٢١٧

(ب) حساب الانحراف المعياري لكل حالة من حالات الاقتصاد :

يتم قياس الانحراف المعياري لكل حالة من حالات الاقتصاد القومي الثلاثة ولكل مشروع على حدة باستخدام القانون التالي :

ح ج = س ت - س/

حيث :

ح ج : مقدار انحراف القيمة المتوقعة الكلية (إجمالي الحالات الثلاثة للاقتصاد القومي) عن الدخل المحتمل لكل حالة على حدة .

* بالنسبة للمشروع (أ) :

(٥٠٠ – ٤٩٠) ، (٥٠٠ – ٤٩٠) ، (٤٠٠ – ٤٩٠) .

= ١٠ ، ١٠ ، - ٩٠

* بالنسبة للمشروع (ب) :

(٧٠٠ – ٥٣٠) ، (٥٠٠ – ٥٣٠) ، (صفر – ٥٣٠)

= ١٧٠ ، - ٣٠ ، - ٥٣٠

مربع الانحرافات ح ح ج٢ =

بالنسبة للمشروع (أ) = ١٠٠ ، ١٠٠ ، ٨١٠٠ .

بالنسبة للمشروع (ب) = ٢٨٩٠٠ ، ٩٠٠ ، ٢٨٠٩٠٠ .

- إن الاعتماد على الانحراف المعياري وحدة لا يكفى للحكم على درجة المخاطرة التى تواجه المشروع وبالتالي يتم المفاضلة بين المشاريع المختلفة ، وخاصة كلما كانت القيم والمبالغ المستثمرة في المشاريع ، كلما أدى إلى أن يكون الانحراف المعياري للمشروع كبيراً .

تتلافى هذا الخطأ يتم الاستعانة بمعامل آخر هو معامل التباين (الاختلاف) .

(٢) معامل التباين :

هذا المعامل يتم استخدامه إلى جانب معامل الانحراف المعياري حتى يتم تفادى الأخطاء التى يمكن أن يقع فيها متخذ القرار خاصة لذا كانت قيم الاستثمار فى المشروعات كبير .

تعريف معامل التباين إحصائياً :

هو المقياس الذى يتم الحصول عليه من نسبة أحد المقاييس التي يتم الحصول عليها من نسبة مقاييس مثل الوسط الحسابي أو الانحراف المعياري ... إلخ .

القانون المستخدم :

معامل الاختلاف (التباين) = $\frac{ع}{\bar{س}}$

وفقاً للمثال السابق :

معامل التباين للمشروع الأول = $\frac{٢٢,١٣}{٤٥٠}$ = ٠,٠٤٥

معامل التباين المشروع الثانى = $\frac{٢٣,٠٢١٧}{٥٣٠}$ = ٠,٠٤٣

ووفقاً لهذا المعيار يتم اختيار البديل الثانى لأن معامل التباين اقل من البديل الأول ونجد هنا أن حدث اختلاف فى تفضيل البدائل فى المقياس الثانى (معامل التباين) عن المقياس الأول (الانحراف المعياري) .

و تنشأ مشكلة أى المقاييس يتم استخدامها للتفضيل و المفاضلة بين المشروعات المختلفة . و قد يفضل الكثير استخدام مقياس معامل التباين عن الانحراف المعياري .

الفصل الثامن

دراسات الجدوى الاقتصادية

الفصل الثامن
دراسات الجدوى الاقتصادية

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية ذات أهمية خاصة عند اتخاذ قرار الاستثمار وخاصة في ظل ظروف عدم التأكد وتعتمد المشروعات الاستثمارية اعتماداً كبيراً على هذه الدراسات في اتخاذها قرار الاستثمار أو التراجع عن الاستثمار أو التراجع عن الاستثمار أو تغير النشاط الاستثماري حسب ما تقره دراسة الجدوى الاقتصادية ، لذا يجب مراعاة الدقة واستخدام الأساليب العلمية المتقدمة عند إعداد دراسات الجدوى نظراً لأهميتها الكبيرة ليس فقط لصانع قرار الاستثمار بل أيضاً لأعمال البنوك وشركات الاستثمار والمؤسسات الحكومية المسئولة عن منح تراخيص الاستثمار وانتشار المشروعات . ودراسات الجدوى الاقتصادية تغطي جوانب مختلفة للمشروعات فهي تشمل دراسة السوق والدراسة الفنية والجانب التمويلي والربحية التجارية . وحساب العمر الافتراضي للمشروع وحساب القيمة التجريدية في نهاية العمر الافتراضي للمشروع .

وسوف نتناول دراسات الجدوى الاقتصادية من الجوانب الآتية :

١- أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية .
٢- مفهوم الجدوى الاقتصادية .
٣- مراحل إعداد دراسة الجدوى .
٤- كيفية تقدير العمر الاقتصادي للمشروع .
٥- كيفية تقدير تكاليف المشروع .
٦- دراسة الربحية التجارية .

أولاً : أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية :

لابد أن تسبق دراسات الجدوى الاقتصادية أي قرار بالاستثمار ، لأن الدراسة إذا أثبتت جدوى المشروع من كافة الجوانب وقدرته على تحقيق الأرباح المناسبة اقتصادياً فإن المستثمر سوف يقوم باتخاذ قرار الاستثمار وإنشاء المشروع ، أما إذا أثبتت دراسة الجدوى عن وجود مخاطر محتملة للمشروع فسوف يتجه المستثمر إلا البحث عن بديل آخر ولابد أن يقوم أولاً بطلب إعداد دراسة جدوى قبل أن يتخذ قرار الاستثمار .. كما يستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية كوسيلة فاعلة للمفاضلة بين

البدائل الاستثمارية المختلفة ، فإذا كان معروض أما المستثمر عدة بدائل للاستثمار ، فإن دراسة الجدوى الاقتصادية سوف تعطي ترتيباً لهذه البدائل من خلال المعايير المتفق عليها في دراسات الجدوى وبالتالي تمكن من اتخاذ القرار الصائب نحو الاستثمار في أي بديل .

ولا تقف دراسات الجدوى عند هذا الحد بل إن هذه الدراسات تساهم في التخصيص الأفضل للموارد التي تتميز بالقدرة النسبية وهي بهذا الأسلوب يمكن أن تساهم في نمو الاقتصاد القومي وخاصة في الدول النامية . لذا فإن كثير من الهيئات الحكومية التي تمنح تراخيص إنشاء المشروعات لا تعطي الرخصة إلا بعد إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية .

وهناك جانب آخر يبرز أهمية دراسات الجدوى وهو أن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت لا تكتفي بالضمانات التي تحصل عليها من العملاء راغبي الاقتراض بغرض الاستثمار بل أصبح قرار هذه المؤسسات في منح القروض الاستثمارية من عدمه يتوقف على نتيجة دراسات الجدوى والتي من الممكن أن يقوم بها البنك نفسه أو المؤسسة المالية ذاتها وحتى بالنسبة للمشروعات الصغيرة التي يدعمها الصندوق الاجتماعي في مصر لا توافق على منح الائتمان أو دعم المشروع الذي يتقدم به صاحبه ما لم يقدم دراسة جدوى ميدنية توضح مدى نجاح المشروع وتقيمه .

كما أن المؤسسات التمويلية الدولية كالبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية تعتمد في منحها المساعدات الدول النامية لإقامة مشروعات التنمية على دراسات الجدوى الاقتصادية .

ودراسات الجدوى الاقتصادية لا تقتصر على جانب واحد فقط بل تغطي أبعاداً كثيرة واعتبارات متعددة حيث تشمل الأبعاد التسويقية والقانونية والفنية والمالية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية مما يساهم في الوصول إلى نتائج هامة . كما تساهم دراسات الجدوى في اختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية ، كتلك التي تحل مشكلة البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل .

ثانياً : مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية :

دراسة الجدوى الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الدراسات متعددة الجوانب والتي تحكم على مدى صلاحية المشروع الاستثماري وتقيم أدائه خلال العمر المفترض لهذا المشروع أو تقيم البدائل الاستثمارية المتاحة وإعطاء ترتيب للبدائل وفق مجموعة من المعايير التي تستخدم في الدراسة للحكم على أداء وصلاحية المشروع .

ودراسة الجدوى الاقتصادية تغطي جوانب متعددة تشمل :

- الدراسة البيئية .
- الدراسة القانونية .
- الدراسة السعرية .
- الدراسة الفنية .
- الدراسة التمويلية .
- الدراسة المالية .
- الدراسة الاقتصادية .
- الدراسة الاجتماعية .

ويلاحظ أن دراسات الجدوى الاقتصادية تقيم مشروعات مقترحة وغير موجودة بالفعل ، وتحاول دراسة الجدوى أن تجيب عن الأسئلة التالية :

١- هل هناك بعض القوانين أو اللوائح تعوق إنشاء المشروع الاستثماري أو تؤثر على ربحيته وأدائه بالسلب أو الإيجاب .

٢- هل هناك سوق كافية لاستيعاب إنتاج المشروع المقترح طوال حياة المشروع الافتراضية ، هل هناك حاجة لمنتجات المشروع المقترح .

٣- هل ممكن تنفيذ المشروع من الناحية الفنية والهندسية . أي هل تتوافر كافة عناصر الإنتاج المطلوبة للمشروع طوال

حياته كما يحدد الحجم المناسب للمشروع من ناحية الإنتاج وعناصر الإنتاج .

٤- هل تتوافر الموارد المالية للمشروع في الأوقات المناسبة بالشروط الاقتصادية .

٥- هل المشروع مربح من وجهة النظر المالية والتجارية .

٦- هل المشروع مربح من وجهة النظر الاقتصادية .

٧- هل المشروع مربح من وجهة النظر الاجتماعية .

ثالثاً : مراحل إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية :

(١) مرحلة التعرف على فكرة المشروع :

أول خطوة يخطوها المستثمر هو تحديد نوعية المشروع أو مستقبل المشروع الذي سوف يستثمر فيه أمواله وموارده ويمكن أن يصل إلى فكرة مناسبة لمشروع ما من خلال استطلاع رغبات المستهلكين أو دراسة قوائم الواردات للوقوف على ما ينقص المجتمع من سلع وخدمات أو من خلال جداول المدخلات والمخرجات أو من خلال الخطة الاقتصادية للدولة . وبعد أن يصل المستثمر إلى فكرة مشروع مناسب تبدأ دراسة الجدوى في عملها ويمكن أن تأتي مرحلة أخرى هي مرحلة دراسة الجدوى المبدئية .

(٢) دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية) :

هي دراسة تحكم مبدئياً على مدى نجاح المشروع وقدرته على الوجود دون وجود عوائق جوهرية تعوق إنشاء المشروع وظهوره للحياة ، وغالباً ما يلجأ الباحثون إلى دراسة الجدوى المبدئية أو التمهيدية نظراً لما تتكلفه دراسات الجدوى التفصيلية من جهد كبير وموارد مالية ضخمة قد تصل إلى الملايين من الدولارات لذا يتعين البدء بدراسة تمهيدية للتأكد من أن المشروع يستحق أن يتفق عليه لإقامة دراسة تفصيلية وأنه لا توجد عوائق تمنع تواجده مثلاً إذا بدأت دراسات الجدوى التفصيلية وبعد إنفاق مبالغ كبيرة يتضح أن هناك قوانين ولوائح تعوق إنشاء مثل هذا المشروع مثل إنشاء مشروع سياحي في منطقة معينة يمنع الإنشاء في هذه المنطقة .. أو في بعض الحالات الأخرى يكون السوق مشبعاً بالسلع التي سينتجها المشروع المقترح وهذا دور دراسة الجدوى المبدئية التي توضح أنه لا توجد موانع أساسية تعوق إنشاء المشروع سواء كانت موانع قانونية أو بيئية أو تسويقية أو مالية .

(٣) دراسات الجدوى التفصيلية :
والتي تشمل الدراسة البيئية والقانونية والدراسة السعرية والدراسة الفنية والدراسة التمويلية والدراسة المالية ثم الدراسة الاقتصادية وأخيراً الدراسة الاجتماعية .

رابعاً : تقدير العمر الاقتصادي للمشروع :

من المهم لكل دراسة أن تحدد العمر الاقتصادي للمشروع علماً بأنه لابد من التفرقة بين العمر الفني (الإنتاجي) للمشروع وبين العمر الاقتصادي للمشروع .

العمر الإنتاجي : هو الفترة الزمنية التي يستمر فيها المشروع قادراً على الإنتاج مع استمرار عملية الصيانة والإحلال بغض النظر عن العائد الاقتصادي المحقق .

العمر الاقتصادي : هو الفترة التي يستطيع فيها المشروع أن يعمل وينتج ويكون مجدياً وفقاً للمعايير الاقتصادية وتتحدد الجدوى الاقتصادية وفقاً لما يلي :

- من الممكن أن يكون المشروع مستمراً في الإنتاج ولكن منتجات المشروع متقادمة لا تتلائم مع الأذواق الحديثة التي أوجدها التقدم التكنولوجي ويعتبر المشروع مستمراً من ناحية الإنتاج ولكن المشروع يكون قد انتهى وفقاً للجدوى

الاقتصادية لأن الطلب سوف يتحول عن إنتاج هذا المشروع فيصبح غير مجدي اقتصادياً .

- قد يستمر المشروع في حياته الإنتاجية ولكن طرق الإنتاج المستخدمة متقادمة حيث أدى التطور التكنولوجي إلى إنتاج طرق حديثة متطورة للإنتاج وهنا يتوقف العمر الاقتصادي للمشروع حتى ولو كان قادراً على الإنتاج .
- تتناقص إنتاجية الأصول في بعض المشروع مع الفترات الزمنية وتصبح تكلفة الصيانة مرتفعة ، فهنا ينتهي العمر الاقتصادي للمشروع بسبب ارتفاع تكلفة التشغيل بحيث يصبح غير مجدي اقتصادياً .

وعلى ذلك يمكن أن نعرف العمر الاقتصادي للمشروع بأنه الفترة الزمنية التي يستطيع خلالها أن ينتج منتجات حديثة تتناسب مع الذوق السائد وبأسلوب إنتاجي متطور تكنولوجياً في ظل الأصول والآلات والمعدات الحديثة وإذا اختل إحداها فسوف تنتهي الفترة الزمنية وعمر المشروع .

خامساً : تقدير تكاليف المشروع :

تنقسم تكاليف المشروع إلى قسمين أساسيين :

(١) التكاليف الاستثمارية : وهي التي تكون في شكل أصول كالآلات والمعدات وهي تنقسم بدورها إلى :

- تكاليف الإنشاء .
- تكاليف رأس المال العامل .

(أ) تكاليف الإنشاء :

يطلق على تكاليف الإنشاء رأس المال الثابت (Fixed Caital) وأحياناً التكاليف الرأسمالية Capital (Cost) وتشمل الأموال الثابتة والتي تستخدم في المشروع طوال عمره الاقتصادي مثل الآلات والمعدات والمباني والإنشاءات والأرض ... ويتعرض رأس المال الثابت للإهلاك Depreciation وهو ما يعني انخفاض في القيمة الحقيقية للأصول والسلع الرأسمالية نتيجة للاستهلاك والاستخدام ، كما يتعرض أيضاً للتقادم والذي يعني انخفاض في قيمة الأصول الرأسمالية نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي يأتي بمعدات وآلات أحدث .

<u>وتكاليف الإنتاج تشمل :</u>

- تكاليف الآلات والمعدات الأساسية والمساعدة وآلات المرافق كمولدات الكهرباء والمياه وغيرها .
- تكاليف الأرض وتشمل مساحة الأرض التي يقام عليها المشروع وأية إضافات تمت على الأرض مثل بناء سور حول الأرض أو عمل شبكات مياه أو صرف صحي أو غيرها من الإعدادات .
- تكاليف المباني والإنشاءات لمبنى المؤسسة الرئيسي أو للمخازن ومساكن العمال وأية مباني ملحقة بالمبنى الرئيسي.
- تكاليف براءات الاختراع وتدرج ضمن التكاليف الثابتة إذا تم دفعها جملة واحدة في بداية المشروع . أما إذا تم دفعها على دفعات دورية فتحسب تكاليف التشغيل .
- تكاليف دراسة الجدوى وما يشابهها من مصروفات للبحث والتنقيب ودراسة الجدوى التمهيدية والتفصيلية .
- تكاليف فترة الاختبار ومخصصات الطوارئ يضاف على التكاليف الثابتة تكاليف الإنتاج في المراحل الأولى التجريبية التي تختبر نوع الإنتاج وإذا تم بيع منتجات هذه المرحلة يتم اقتطاع قيمتها من التكاليف الثابتة . كما تضاف مخصصات للظروف الطارئة غير المتوقعة إلى التكاليف الثابتة أيضاً .

(ب) تكاليف رأس المال العامل :

هو عبارة عن القيمة اللازمة لتشغيل المشروع لدورة إنتاجية واحدة وهو يمثل كافة الأموال الجارية والمتداولة اللازمة لتشغيل المشروع . وتشمل أنواع رأس المال العامل ما يلي :

- المخزون السلعي .
- النقدية .
- حساب المدين .

وصافي رأس المال العامل = مجموع الأصول الجارية – مجموع الخصوم الجارية .

الخصوم الجارية : تشمل :

- حساب الدائن .
- القروض قصيرة الأجل .
- احتياطات الطوارئ .

وتوجد ثلاث طرق لحساب رأس المال العامل :

- الدورة الإنتاجية .
- الدورة النقدية الشهرية .
- طريقة النسب السنوية .

١- **طريقة الدورة الإنتاجية :**

تحدد طول فترة الدورة الإنتاجية وتقدير حجم رأس المال العامل في هذه المرحلة ولابد أن يتم اختبار دورة إنتاجية عادية ليس لها ظروف خاصة تجعل حساباتها غير سليمة أو متحيزة .

٢- **طريقة الدورة النقدية الشهرية :**

أن يتم حساب النفقات بأشكالها المختلفة لمدة سنة بحيث تكون سنة عادية ليس بها أحداثاً غير عادية وأعلى قيمة شهرية خلال الإثنى عشر تعتبر هي تكاليف رأس المال العامل.

٣- **طريقة النسب المئوية :**

تقوم هذه الطريقة بحساب قيمة كل عنصر من عناصر رأس المال العامل كنسبة من إجمالي التكاليف .

(٢) **تكاليف التشغيل :** وهي تكاليف تشغيل المشروع خلال العملية الإنتاجية وأهم عناصر تكاليف التشغيل :

- أجور العمالة .
- تكاليف التسويق .
- تكاليف الصيانة وقطع الغيار .
- تكاليف المواد الخام والأولية .

- تكاليف الوقود والطاقة المحركة .

كيفية حساب تكاليف التشغيل :

تتحدد قيمة تكاليف التشغيل من خلال تحديد الكمية المستخدمة في كل منها مضروباً في تكلفة الوحدة الواحدة . وقد يتنبأ بقيمة تكاليف التشغيل من خلال الاستعانة بأرقام تكاليف التشغيل لشركات مماثلة تعمل من قبل ، وبالتالي يكون هناك ثلاثة أنواع من التكاليف :

- التكاليف الثابتة .
- التكاليف المتغيرة .
- التكاليف الكلية وهي تشمل التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة .

سادساً : دراسة الربحية التجارية :

ويطلق عليها دراسة التحليل المالي لتقديم أداء المشروع من خلال ثلاث أنواع من التحليلات .

- تحليل الدخل .
- تحليل التدفقات النقدية .
- تحليل الاستثمار .

أولاً : تحليل الدخل :

وأهم مؤشرات تحليل الدخل هي : ويحسب سنوياً

١- معدل العائد على الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس مال الملكية}}$

٢- معدل العائد على الاستثمار = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{تكاليف الاستثمار}}$

حيث تكاليف الاستثمار = الاستثمار الثابت + رأس المال العامل

٣- معدل الربح = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$

ثانياً : تحليل التدفقات النقدية :

الفائض أو العجز النقدي = صافي العائد – المزايا الفنية المتولدة عن المشروع + صافي أموال التمويل .

وتحسب هذه القيمة لجميع سنوات عمر المشروع الاقتصادي بدءاً من السنة التي يتم فيها دفع أقساط القروض وفوائدها .

ثالثاً : تحليل الاستثمار :

لإجراء تحليل الاستثمار ، يحتاج الأمر إلى حساب صافي العائد بجميع سنوات العمر الاقتصادي للمشروع بدءاً من بداية الإنتاج .

صافي العائد = الإيراد الكلي – تكاليف التشغيل – الضرائب .

الإيراد الكلي : يشمل :

- إيرادات المبيعات .
- الإعانات التي يحصل عليها المشروع من الحكومة أو من جهات أخرى .
- باقي رأس المال الثابت والعامل في نهاية عمر المشروع .
- المزايا الفنية التي يحققها المشروع من الإيرادات .

تستبعد : إيرادات الفوائد التي تحصل عليها المنشأة نتيجة إيداع أموالها في البنوك لأنها إيرادات غير إنتاجية .

تكاليف التشغيل : تشمل :

- تكاليف التشغيل .
- تكاليف الضرائب .

معايير تحديد تحليل الاستثمار :

١. معيار الفترة المحددة .
٢. معيار فترة الاسترداد .

3. المعدل المتوسط للعائد .
4. صافي معدل العائد المتوسط .
5. صافي القيمة الحسابية .
6. نسبة المنافع / التكاليف .
7. معدل العائد الداخل .

1. <u>معيار الفترة المحددة :</u>

يقيس هذا المعيار قدرة المشروع على تحقيق عائد صافي يغطي تكاليف الاستثمار الأولية خلال فترو محددة .

كيفية حسابها :

$$Z^n \quad NR_i > I$$

حيث مجموع العوائد الصافية خلال الفترة = N

تكاليف الاستثمار الأولية للمشروع = I

مثال تطبيقي :

وفقاً لبيانات الجدول التالي والذي يوضح ثلاث مشروعات أ ، ب ، جـ حيث تكاليف الاستثمار الأولية = ١٠٠ لكل مشروع ، أما تدفقات العوائد الصافية فهي تظهر في الجدول .

<u>المطلوب :</u> حدد أي من المشروعات تختارها وفقاً لمعيار فترة الاسترداد مع ملاحظة أن الفترة المحددة تتحدد بـ ٣ سنوات .

الفترة / المشروع	٠	١	٢	٣	٤	٥
أ	١٠٠	٧٠	٢٠	٣٥	١٠	٤
ب	١٠٠	٢٠	٣٠	٥٠	٨٠	٢٠٠
جـ	١٠٠	١٥	٢٠	٧٠	١٠	٤

الحل

المشروع (أ)

$NR_{١}$ = ٧٠+٢٠+٣٥   ٧١٠٠

المشروع (جـ)

$NR_{١}$ = ١٥+٢٠+٧٠   ٧١٠٠

المشروع (ب) يعتبر مرفوض لأن أجمالي التدفقات النقدية أقل من تكاليف الاستثمار .

٢. <u>معيار فترة الاسترداد :</u>

هو معيار يقيس الفترة التي يستطيع المشروع خلالها أن يسترد تكاليف الاستثمار ، أو الفترة التي تستطيع صافي

التـدفقات العائـد الـصافي للمـشروع أن تغطـي تكـاليف الاستثمار وتقاس بـ :

$$N = \frac{I}{NR}$$

حيث : I = تكاليف الاستثمار الأولية.

NR = صافي العائد .

مثال رقمي :

من خـلال بيانـات الجدول التـالي حـدد أي المشروعات أفـضل وفقـاً لمعيـار فتـرة الاسـترداد . مـع ملاحظـة أن تكـاليف الاستثمار لكـل مشروع هي ٢٠٠

الفترة / المشروع	فترة الإنشاء		فترة الإنتاج			
	٢-	١-	١	٢	٣	٤
أ	١٢٠	٨٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
ب	١٥٠	١٠٠	٨٠	٦٠	٤٠	٢٠
جـ	٨٠	١٢٠	٥٠	٤٠	٢٠	٩٠

الحل

السنوات	I	أ			ب			جـ		
٠		٠	٠	٢٠٠	-	-	٢٠٠	-	-	٢٠٠
١		٥٠	٥٠	١٥٠	٨٠	٨٠	١٢٠	٥٠	٥٠	١٥٠
٢	٢٠٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	٦٠	١٤٠	٦٠	٤٠	٩٠	١١٠
٣		٥٠	١٥٠	٥٠	٤٠	١٨٠	٢٠	٥٠	١٤٠	٦٠
٤		٥٠	٢٠٠	٠	١٠	٩٩٠	١٠	٩٠	٢٣٠	٣٠

المشروع (أ) يتم استرداد التكاليف الاستثمارية

المشروع (جـ) يعتبر أفضل المشروعات لأنه يتم استرداد التكاليف الاستثمارية من السنة الثانية والرابعة . ويليه في الأهمية المشروع (أ) حيث يتم استرداد التكاليف الاستثمارية في نهاية السنة الرابعة . ويستبعد المشروع رقم (ب) لأنه لم يتم استرداد التكاليف الاستثمارية حتى بعد الأربع سنوات .

٣. معدل الفائدة لفترة الاسترداد :

وفقاً للمثال السابق احسب معدل العائد لفترة الاسترداد لكل من المشروعات الثلاثة أ ، ب ، جـ

المشروع	فترة الاسترداد	معدل عائد فترة الاسترداد	بيان
أ	٤	٢٠٠÷٤= ٢٥%	
ب	-	-	
جـ	٣,٤	٢٠٠÷٣,١= %	

٤. **المعدل المتوسط للعائد :**

ويحسب كما يلي :

$$\text{المعدل المتوسط للعائد} = \frac{\text{متوسط صافي العائد السنوي}}{\text{تكاليف الاستثمار الأولية}} \times ١٠$$

مثال تطبيقي :

من البيانات التالية احسب المعدل المتوسط للعائد لكل المشروعات الثلاثة :

الفترة / المشروع	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦
أ	-١٠٠	٧٠	٣٠	٢٠	-	-	-
ب	-١٠٠	٢٠	٣٠	٧٣	-	-	-
جـ	-١٠٠	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩

الحل

المعدل المتوسط للعائد (أ) =

$$V_A = \frac{(٧٠+٣٠+٢٠) \div ٣}{١٠٠} = ٤٠ \%$$

المشروع (ب)

$$V_B = \frac{٢٠+٣٠+٧٣/٣}{١٠٠} = ٤٢ \%$$

المشروع (جـ)

$$V_C = \frac{٣٩+٣٩+٣٩+٣٩+٣٩+٣٩/٦}{١٠٠} = ٤٦ \%$$

٥. <u>صافي القيمة الحالية :</u>

صافي القيمة الحالية مقياس يوضح مجموع العوائد الصافية المتوقعة خلال فترة الإنشاء والإنتاج محفوظة على أساس معدل تكلفة الاستثمار . ويتم حساب القيمة الحالية وفقاً للمعادلة الآتية :

$$PV = -co \quad \frac{Bo - Co}{(١+r)\ o} + \frac{B_١ - C_١}{(١+r)\ ١} + \frac{B_n + C_n}{(١+r)\ n}$$

$$P_{١} = -co \quad \frac{NRo}{(١+r)^{o}} + \frac{NR_{١}}{(١+r)^{١}} + \frac{NR_{n}}{(١+r)^{n}}$$

ويستخدم هذا المعيار في قبول أو رفض المشروع أو الفرصة الاستثمارية المعروضة أما المستثمر على أساس أن المشروع الذي تكون قيمته الحالية قيمة موجبة يقبل والمشروع الذي تكون القيمة الحالية له سالبة يرفض

يقبل $NPV > ٠$

يرفض $NPV < ٠$

كما يستخدم ـــــ ترتيب المشروعات أما المستثمر على أنه كلما زادت القيمة الحالية للمشروع يكون في الترتيب الأعلى .

ونضرب مثالاً لكيفية ترتيب المشروعات الاستثمارية باستخدام مقياس القيمة الحالية للتدخل المستقبلي . الجدول التالي يوضح المشروعان أ ، ب والتدفقات السنوية على اعتبار أن سعر الفائدة السوقي = ١٠ % وتكاليف الاستثمار لكل مشروع = ٤٠٠ ، استخدم مقياس القيمة الحالية للدخل المستقبلي لتحديد أي المشروعين الذي يمكن للمستثمر أن يقوم به .

المشروع / الفترة	٠	١	٢	٣	٤	٥
أ	٧٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠
ب	٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٥٠	٢٠٠	٢٠٠

الحل

المشروع (أ) :

$$NPV_A = -٤٠٠ + \frac{٣٠٠}{(١,١)^{١}} + \frac{٣٠٠}{(١,١)^{٢}} + \frac{٣٠٠}{(١,١)^{٣}} + \frac{٤٠٠}{(١,١)^{٤}} + \frac{٤٠٠}{(١,١)^{٥}}$$

$$NPV = -٧٠٠ + ٢٧٢,٧٢٧ + ٢٤٧,٩٣٣ + ٢٢٥,٣٩٤$$

$$+ ٢٧٣,٢٢٤ + ٢٤٨,٤٤٧ = ٥٦٧,٧٧٢$$

المشروع (ب) :

$$NPV_A = -٤٠٠ + \frac{٥٠٠}{(١,١)^{١}} + \frac{٥٠٠}{(١,١)^{٢}} + \frac{٢٥٠}{(١,١)^{٣}} + \frac{٢٠٠}{(١,١)^{٤}} + \frac{٢٠٠}{(١,١)^{٥}}$$

$$NPV = -٧٠٠ + ٤٥٤,٥٤٥ + ٤١٣,٢٢٣ + ١٨٧,٨٢٨$$

$$+ ١٣٦,٦١٢ + ١٢٤,٢٢٨ = ٦١٦,٤٣٦ > ٠$$

بناءً على معيار القيمة الحالية للدخل المستقبل ينصح أن المشروعان يمكن اتخاذ قرار بقبول الاستثمار فيها حيث أن القيمة الحالية لكل منهما بقيمة موجبة ولكن يكون من

الأفضل للمستثمر أن يختار المشروع (ب) باعتبار أن قيمته الحالية أكبر من قيمة المشروع (أ) .

٦. <u>نسبة المنافع إلى التكاليف :</u>

هذا المعيار مشتق من معيار صافي القيمة الحالية وهو يقيس أيضا قرار الاستثمار من عدمه للمشروعات المطروحة أمام المستثمر ويستخدم أيضاً لترتيب المشروعات سواء سادت التكاليف الاستثمارية لها أم اختلف ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية :

نسبة المنافع / التكاليف = القيمة الحالية للمنافع الإجمالية / القيمة الحالية للتكاليف

وإذا كانت B\C > ١ يتم اختيار المشروع للاستثمار

وإذا كانت B\C < ١ يتم رفض المشروع

وممكن أن تكون الصيغة أيضا :

القيمة الحالية للعوائد العامة / القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية الأولية

<u>مثال</u> لاختيار الفرص الاستثمارية وفقاً لمعيار نسبة المنافع إلى التكاليف :

الجدول التالي يوضح أن هناك ثلاث مشروعات أ ، ب ، جـ وبياناتهم كما في الجدول ، استخدم مقياس المنافع / التكاليف لاتخاذ قرار الاستثمار في أيهم .

المشروع	القيمة الحالية للمنافع	القيمة الحالية للتكاليف
أ	٣٠٠	٢٠٠
ب	٢١٠	١٥٢
جـ	٢٢٠	١٥٠

لاختيار أي من المشروعات التي يتم الاستثمار فيها يتم عمل الآتي :

المشروع (أ) :

$$\frac{B}{C_{(A)}} = \frac{٣٠٠}{٢٠٠} = ١,٥$$

المشروع (ب) :

$$\frac{B}{C_{(B)}} = \frac{٢١٠}{١٥٢} = ١,٣٨$$

المشروع (جـ) :

$$\frac{B}{C_{(C)}} = \frac{٢٢٠}{١٥٠} = ١,٤٧$$

المـــشروعات جميعهـــا يمكـــن الاســـتثمار فيهـــا ويمكـــن ترتيـــب المـشروعات حـسب أفـضلية الاسـتثمار وفقـاً لمعيـار المنـافع إلـى التكاليف إلى :

المشروع	ترتيبه
أ	١
ب	٢
جـ	٣

٧. معدل العائد الداخلي :

يعرف هذا المعدل بأنـه المقيـاس الـذي يـساوي بـين القيمـة الحالية للمنافع المتوقعة والقيمة الحاليـة للتكـاليف المتوقعة خلال سنوات الإنشاء والإنتـاج أي أنـه المعدل الـذي يتحقـق عنـدما تكـون القيمـة الحاليـة = الـسعر ويمكـن حـساب معـدل العائد الداخلي من خلال معرفة التكاليف والعائدات وسـنوات العمر الاقتصادي للمشروع .

ويتم حسابه باستخدام الصيغة التالية :

$$Co = \frac{C_1 - B_1}{(1+d)^1} + \frac{C_2 - B_2}{(1+d)^2} + \frac{C_n - B_n}{(1+d)^n}$$

حيث $C_n - B_n$ تمثل المنافع الصافية المتوقعة

Co   تمثل القيمة الحالية لتكاليف الاستثمار الأولية

ونصل إلى القيمة التالية :

$$ER = - CO + \frac{NR_n}{(١ + d)^n}$$

حيث أن NR_n = صافي المنافع للسنة

d = هو معدل العائد الداخلي

ويستخدم هذا المقياس لفترة زمنية واحدة

<u>مثال :</u>

بفرض أن هناك مشروع استثماري تكاليفه = ٥٠ وعمره الاعتباري سنة واحدة وصافي العائد المتوقع خلال هذا العام هو ٧٥ احسب معدل العائد الداخلي في هذه الحالة .

الحل

$$ER = - ٥٠ + \frac{٧٥}{(١ + d)^{٠}}$$

$$(١ + d) = \frac{٧٥}{٥٠} = ١,٥$$

معدل العائد الداخلي = ٥٠ %

وحتى يتم قبول المشروع لابد من مقارنة معدل العائد الداخلي سعر الفائدة السوقي فإذا كان $I < d$ يقبل المشروع

$I > d$ يرفض المشروع

مثال رقم (٢) :

وفقاً لبيانات المشروع التالي الموضحة في الجدول التالي حدد هل يمكن قبول المشروع وفقاً لمقياس (معدل العائد الداخلي) مع العلم أن تكلفة الأموال في السعر = ١٥ %

	التدفقات
١٠	١٠٠
١	٣٠٠٠
٢	٢٠٠٠

الحل

يتم حساب معدل العائد الداخلي سنوياً ويتم حسابه للسنة (١) الذي يحقق تدفقات ربحية

$$ER = \frac{٣٠٠٠}{(١+d)} + \frac{٢٠٠٠}{(١,١٥)^{١}} - (١٠٠٠) = ٠$$

$$\frac{٣٠٠٠}{١ + d} = ١٠٠٠ + ١٧٣٩,١٣$$

سنوات	تكاليف	معامل الخصم (١٢٪)	القيمة الحالية للتكاليف (١٢٪)	الإيرادات	القيمة الحالية للإيرادات (١٢٪)	صافي العائد	القيمة الحالية صافي العائد (١٢٪)	معامل الخصم (١٥٪)	القيمة الحالية لصافي العائد (١٥٪)	معامل الخصم (٢٠٪)	القيمة الحالية لصافي العائد (٢٠٪)
١	١٥٠٠	٠,٨٩٣	١٣٣٩,٥	٠	٠	١٥٠٠-	١٣٣٩,٥-	٠,٨٧٠	١٣٠٥-	٠,٨٣٣	١٢٤٩,٥-
٢	١٠٠٠	٠,٧٩٧	٧٩٧	٠	٠	١٠٠٠-	٧٩٧-	٠,٧٥٦	٧٥٦-	٠,٦٩٤	٦٩٤-
٣	١٠٠	٠,٧١٢	٧١,٢	٣٥٠	٢٤٩,٢	٢٥٠	١٧٨	٠,٦٥٨	١٦٤,٥	٠,٥٧٩	١٤٤,٨
٤	١٠٠	٠,٦٣٦	٦٣,٦	٤٥٠	٢٨٦,٢	٣٥٠	٢٢٢,٦	٠,٥٧٢	٢٠٠,٢	٠,٤٨٢	١٦٨,٧
٥	١٠٠	٠,٥٦٧	٥٦,٧	٥٥٠	٣١١,٨	٤٥٠	٢٥٥,٢	٠,٤٩٧	٢٢٣,٦	٠,٤٠٢	١٨٠,٩
٦-٢٠	١٠٠	٣,٨٦٤	٣٨٦,٤	٦٦٠	٢٥٥,٢	٥٦٠	٢١٦٣,٨	٢,٩٠٧	١٦٢٧,٩	١,٨٧٩	١٠٥٢,٢
إجمالي	٤٣٠٠		٢٧١٤,٤	١١٢٥٠	٣٣٩٧,٤	٦٩٥٠	٦٨٣,١		١٥٥,٢		٢٩٦,٩-

ومن هذا الجدول يتضح أن المعايير الخاصة بالمشروع(ب) كما يلي:

صافي القيمة الحالية للمشروع (ب) عند معدل خصم ١٢% = ٦٨٣,١

معدل العائد الداخلي للمشروع = ١٥% + (٢٠% - ١٥%)

٥٥,٢

٣٩٦,٩ – ١٥٥,٢

= ١٥% = ٥% (٠,٢٨) = ١٦% تقريباً

نسبة المنافع الصافية / الاستثمار المشروع

= ٢٨١٩,٦ ÷ ١٣٣٩,٥ = ١,٣٢

نسبة المنافع / التكاليف للمشروع (ب)

= ٣٣٩٧,٤ ÷ ٢٧١٤,٤ = ١,٢٥

$$٢٧٣٩,١٣ = \frac{٣٠٠٠}{١ + d}$$

$$(١ + d)\ (٢٧٣٩,١٣) = ٣٠٠٠$$

$$(١ + d) = \frac{٣٠٠٠}{٢٧٣٩,١٣} = ١,٠٩٥$$

$$D = ١,٠٩٥ - ١ = ٠,٠٩٥$$

$$= ٩,٥\ \%$$

وإذا تم مقارنة d (معدل العائد الداخلي) بـ I (سعر الفائدة السوقي)

نجد $d < i$

$gs < is$

يكون هذا المشروع غير مقبول .

التطبيقات العملية

تطبيقات عملية لمادة

مبادئ الاقتصاد

اسم الطالب /

الطالبة : ....

رقم

الطالب : ....

....

المستوى : ....

....

١٩٤

أسئلة و تمرينات

اولا: حل التمارين الآتية

(١) يظهر الجدول التالي الإنتاج الكلي من الإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي لاقتصاد دولة معينة بافتراض الاستخدام التام للموارد الاقتصادية

البدائل	الإنتاج الزراعي ألف طن	الإنتاج الصناعي ألف طن
أ	٢٠	٠
ب	١٦	٣
ج	١٣	٦
د	٩	٩
هـ	٠	١٢

المطلوب:

١- ارسم(ارسمي) منحني امكانات الإنتاج لذلك الاقتصاد .

٢- هل يستطيع الاقتصاد إنتاج ١٣ ، ٨ وحدات من الإنتاج الزراعي و الصناعي معا؟

٣- ماهي تكلفة فرصة الانتقال من النقطة ج إلي النقطة د؟

٤- إذا عملت الدولة علي نمو قاعدة مواردها الاقتصادية ووجهتها

إلـي الإنتـاج الزراعـي ، وضـح بيانيـا مـاذا يحـدث لمنحنـي امكانـات الإنتاج؟

(٢) ماهي تكلفة الفرصة البديلة في الأمثلة التالية؟

١ - قررت احدي ا لحكومات زيادة الإنفاق العسكري

٢ - قررت الحكومات فرض ضرائب علي دخول الأفراد

٣- قرر احد الطلبة الالتحاق بالفصل الدراسي الصيفي

(٣) الأرقـام التاليـة توضـح جـدول العـرض و الطلـب علـي احـد المنتجات

عند الأسعار المختلفة

السعر بالجنيه	الكمية المطلوبة ألف وحدة	الكمية المعروضة ألف وحدة
١٠	٥٠	٢٠
١٢	٤٥	٢٢
١٤	٤٠	٢٤
١٦	٣٥	٢٦
١٨	٣٠	٢٨

المطلوب:

١- ارسم منحني العرض ومنحني الطلب و اظهر نقطة التوازن٠

٢- ماذا تتوقع ان يحدث للطلب علي المطلوبة عند ارتفاع السعر الي ١٦؟ وضح بيانيا؟

٣- بافتراض أن هذه السلعة هي اللحوم ٠ ماذا يحدث للطلب عليها إذا انخفض سعر الدواجن؟

(٤) كان سعر كيلو المكسرات يصل إلي ٥٠ جنيه و الكمية التوازنية ٥ملايين كيلو شهريا ، و لكن في الأسبوع الأول من شهر رمضان لوحظ ارتفاع سعر المكسرات إلي ٦٥ جنيها و الكمية

التوازنية زادت إلي ٧مليون . ما هو السبب في ذلك في نظرك؟

(٥) أي من المجموعات التالية تتوقع أن تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة؟ و لماذا؟

١ - السجائر

٢- عصير التفاح ومياه الشرب

٣- الطعام و الملابس

٤- الملابس العادية و ملابس المدرسة

٥- جريدة الأهرام و الجريدة اليومية

(٦) اذا اعطي لك جدول الطلب التالي علي السلعةX

X

السعر	الكمية المطلوبة
١٠	٤٠٠
٩	٥٥٠
٨	٨٤٠
٧	١١٠٠
٦	٢١٠٠

<u>المطلوب:</u>

١ـ احسب مرونة الطلب السعرية بين السعرين ٨،٧

٢- في حالة ارتفاع السعر من ٦ : ٧ هل يختلف معامل المرونة؟
مانوع المرونه في هذه الحالة ؟ عبر عن ذلك بالرسم؟

٣- احسب جدول الايراد الكلي.

(٧) اذا اعطيت البيانات التالية لاحدي المنشآت

حجم الانتاج	التكاليف الكلية الاف الجنيهات
٠	٥٠
١	٧٠
٢	٨٠
٣	٩٥
٤	١٣٠
٥	١٨٠

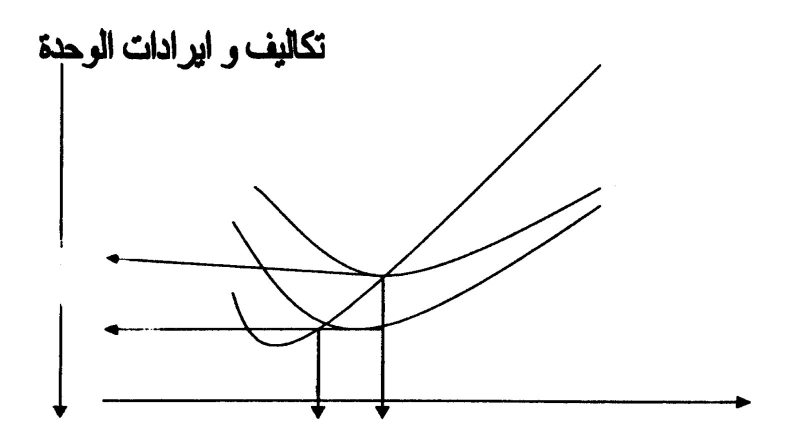
المطلوب:

١- اذا كان السعر السائد في السوق = ٤٠ جنيها فكم يجب ان يكون حجم الانتاج ؟ و كم تبلغ الاباح و الخسائر؟

٢- لماذا يجب ان تتساوي الايراد الحدي مع التكاليف الحدية للمنشاه في سوق المنافسة الكاملة؟

٣- حدد الارباح اوالخسائر عند السعر ٨٠ و كذلك احسب التكاليف الثابته و حجم الانتالج عند نقطة التعادل و نقطة الاغلاق؟

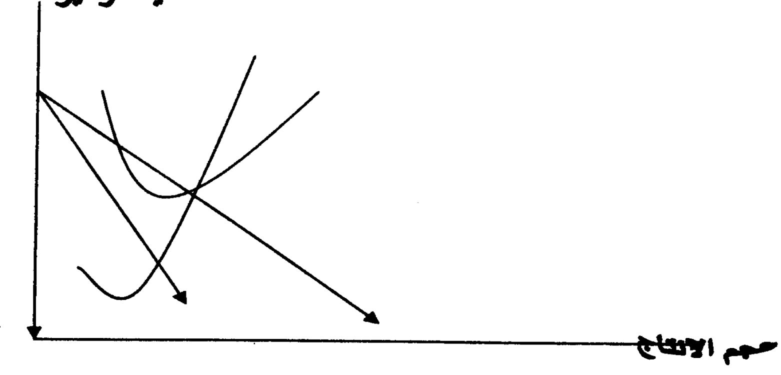
(٨) في الشكل التالي اكتب اسم المنحنيات المذكورة في الشكل؟



(٩) في الشكل التالي :

١ ـ حدد نوع السوق؟

حـدد منحنيـات الطلـب و الإيـراد الحـدي و حجـم الاربـاح و الـسعر الاحتكاري و الكمية المباعة؟



(١٠) مثال تطبيقي :

وفقاً لبيانات الجدول التالي والذي يوضح ثلاث مشروعات أ ، ب ، جـ حيث تكاليف الاستثمار الأولية = ١٠٠ لكل مشروع ، أما تدفقات العوائد الصافية فهي تظهر في الجدول .

المطلوب : حدد أي من المشروعات تختارها وفقاً لمعيار فترة الاسترداد مع ملاحظة أن الفترة المحددة تتحدد بـ ٣ سنوات .

الفترة / المشروع	٠	١	٢	٣	٤	٥
أ	١٠٠	٧٥	٣٠	٣٥	١٠	٤
ب	١٠٠	٢٠	٤٠	٥٠	١٠٠	٢٠٠
جـ	١٠٠	٢٥	٣٠	٨٠	١٥	٤

ثانيا " اجب عن الاسئلة التالية

(١) اعقد مقارنات بين التوازن في الاجل الطويل و التوازن في الاجل القصير لكل مما يلي:

سوق المنافسة الكاملة   سوق الاحتكار

سوق المنافسة الاحتكارية   سوق احتكار القلة

(٢) قـارن بـين منـحنيـات الطلـب التـي تواجـة المنـشأة فـي حـالات

المنافسة الكاملة الاحتكار

المنافسة الاحتكارية احتكار القلة

(٣) قارن بين العمر الاقتصادي للمشروع و العمر الانتاجي؟

•

•

•

•

(٤)مـــا هـــي انـــواع الدراســـات التي تحتويهـــا دراســـات الجـــدوي الاقتصادية للمشروعات؟

(٥) اذكر مراحل اعداد دراسات الجدوي الاقتصادية؟

(٦) ما هي العوامل التي تؤثر علي مرونة الطلب و مرونةالعرض؟

(٧) اذكر انواع مرونات الطلب و عبر عن كل واحدة منهم بالرسم البياني؟

(٨) وضح علاقة علم الاقتصاد بالقانون و العلوم السياسية

(٩) اعط تعريفا واضحا للمصطلحات التالية:

قانون الطلب

قانون العرض

مرونـة الطلب ومرونـة العرض

المشكلة الاقتصادية

علم الاقتصاد

سوق المنافسة الكاملة و سوق الاحتكار

السوق

منحني ا مكانات الانتاج

(١٠) ماهي الشروط التي يجب توافرها في منحنى امكانات أي دولة؟

الفهرس


نيو برنت
PRINT
للطباعة والتغليف
٠٢٨٣٢٦٥٨٠/ ٠١٢٧٨٩٦٦٥٤